إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية خاصة - العدد 531 - شباط / فبراير 2025 - www.uabonline.org/magazine

الدينار الكويتي والبحريني والأردني والريال العُماني في مقدّم قائمة أقوى 10 عملات في العالم

دراسة:
القطاع المصرفي العراقي يتمتع بسيولة مرتفعة ويعتمد سياسات متقدّمة لتعزيز الحماية الإلكترونية

خسائر غسل الأموال من أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية عالمياً وتقدّر بتريليوناتٍ الدولارات سنوياً

QNB
بوابتك لتعاملات
مصرفية عالمية.
qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـــارف العربيـــة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الجزائر)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

- معايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية ESG تُحقق التنمية المستدامة 8

موضوع الغلاف

- «المركزي العراقي» يسعى إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في البلاد 9
- الدينار الكويتي والبحريني والأردني والريال العُماني بين أقوى 10 عملات في العالم 13
- إرتفاع أرباح «الإمارات دبي الوطني» قبل الضريبة 14
- خسائر غسل الأموال من أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية عالمياً 24

المؤتمرات والملتقيات

- ملتقى تعزيز الحوكمة البيئية والإجتماعية في عمّان 16
- مؤتمر «المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025 37

الدراسات والأبحاث والتقارير

- تعزيز تبنّي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدعم التدابير المالية للتنمية المستدامة 28
- تقرير: التجارب الإصلاحية للقطاع العام في لبنان لم تكن في المستوى المطلوب 32
- د. وسام فتوح: القطاع المصرفي العربي يلعب دوراً محورياً في تمويل الإقتصاد 49
- نقصُ العمالة يُهدّد الإقتصاد العالمي رغم مخاوف التضخُّم والديون 61

أخبار مصرفية

- سوريا المركزي ينهي تجميد معظم الحسابات المصرفية 50
- «الأهلي العراقي» يُحقق نمواً مالياً قوياً في العام 2024 في مختلف المؤشرات 69
- «500 Global» تطلق صندوقاً جديداً بقيادة أمجد أحمد لدعم الموجة التالية من روّاد التكنولوجيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 70

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** uab-magazine@uabonline.org

- الوفد السعودي : «المصلحة العامة» دولياً في المقام الأول 70
- «الأهلي السعودي» يحصل على 3 جوائز كأفضل صفقة سندات مستدامة وصفقة صكوك عالمية وأفضل فريق خزينة 71
- «برقان» يوقّع إتفاقية لشراء 100 % من «الخليج المتحد» بـ 190 مليون دولار 71
- زهراء عبد الأمير سعيد رئيساً لإدارة المخاطر في «عُمان العربي» 72
- جمال العوضي رئيساً تنفيذياً لمصرف الهلال 72
- إعادة تشكيل مجلس إدارة «المركزي المصري» لمدة عام 73
- «الإثمار» يطلق برنامج مكافآت حصري لعملاء حسابات المضاربة 73
- بنك مصر يرفع رأسماله المرخص إلى 300 مليار جنيه والمصدر 110 مليارات 74
- بقيادة بنك القاهرة تحالف مصرفي لتمويل مشروع تطوير حقل الغاز في غرب البرلس 75
- «الأهلي المصري» الأول في السوق المصرفية المصرية 77
- بيت التمويل الكويتي – مصر **KFH** يطلق علامته التجارية الجديدة 78
- «الإسلامي للتنمية» يتعهد بتقديم 4.65 مليار دولار لدعم الوصول إلى الطاقة في أفريقيا 79
- الإمارات الإسلامي يُحقّق إرتفاعاً في الأرباح قبل الضريبة 80
- د. سليم صفير رئيساً لجمعية «مصارف لبنان لولاية ثالثة 81
- فاطمة العلوي رئيساً تنفيذياً لـ «البحرين الإسلامي» 82
- صندوق النقد الدولي: السعودية تُواصل إحراز تقدم كبير في الإصلاحات 82
- **QNB**: عوائد سندات الخزانة إنعكاس لأداء الإقتصاد الأميركي 83
- **KIB** يفتح فرعه التاسع عشر الجديد في الصديق 84

موضوع الغلاف

المؤتمرات والملتقيات

أخبار مصرفية

- مجموعة الخليج التجاري لحلول الشركات تتعاون مع شركة ROCWARE لتعزيز ريادتها في مجال AV 84
- «ذا بانكر» تختار البنك العربي «بنك العام في الشرق الأوسط للعام 2024» 86

مقالات

- القواعد الذهبية للتحكيم : المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب 35
- مازن حمود : إنسحاب إدارة ترامب من إتفاقية باريس الدولية للمناخ 53
- «البنـوك اليمنيـة دراسـة حالـة»: محمد علي ثامر 57
- القمّة العالمية للحكومات 2025 عدنان أحمد يوسف 59

الدراسات والأبحاث والتقارير

نشاط الإتحاد

- ورشة عمل لإتحاد المصارف العربية عن «شهادات الإستثمار الإسلامية (الصكوك) وسياسة الإصدار والإدارة والمخاطر والمعيار الشرعي الجديد» 41
- د. وسام فتوح يشارك في القمّة الاقتصادية العربية – الفرنسية الخامسة في باريس 43
- إتفاقية بين إتحاد المصارف العربية والجامعة اللبنانية الأميركية 44
- منتدى الأعمال العربي – الإيطالي في روما 45
- «القمّة السعودية لريادة الأعمال الإجتماعية» للعام 2025 48
- د. وسام فتوح يلتقي محافظ «المركزي التونسي» فتحي النوري في تونس 51

مقالات

الأخبار والمستجدات

- التضخّم يرفض الإستسلام.. توقعات وتحليلات لعام 2025 60
- مصارف أميركية تُقاضي الإحتياطي الفيدرالي 63
- الإقتصاد الأردني أثبت مجدداً قدرته على التعاطي مع الأزمات 64
- إجراءات جديدة في المصارف والجمارك السورية 66

الذكاء الإصطناعي

- تقرير دافوس: الذكاء الإصطناعي يُعيد تشكيل أسواق العمل العالمية 67
- أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2024 ترتفع 6.7 % 85
- التحوُّل العالمي نحو التمويل الأخضر يتصدّر مؤتمر تنمية الإستدامة في الأُقصر 89
- Deepseek للذكاء الإصطناعي الصيني يهزّ أسهم التكنولوجيا عالمياً 90
- الصين تسابق الولايات المتحدة بقوة في نماذج الذكاء الإصطناعي 91
- نمو صافي أرباح بنك السلام بنسبة 40 % 94
- للمرة الأولى في تاريخه الصندوق السيادي الكويتي يتجاوز التريليون دولار 94

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

معايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية ESG تُحقق التنمية المستدامة

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

فيما تخوض المصارف العربية أغوار التكنولوجيا المالية والذكاء الإصطناعي في ظل أعلى المعايير الدولية والحوكمة الرشيدة، يعقد إتحاد المصارف العربية الأمل على إنجاح ما بدأه ولا سيما في العقد الأخير حيال توسيع نشاطاته، سواء في الإقليم العربي أو في البلدان الأوروبية والأميركية، وتأكيد إلتزام المصارف العربية سلوك مبادئ الحوكمة والإصلاحات وخصوصاً في البلدان التي شهدت أخيراً أزمات متعدّدة الأوجه.

ولا شك في أن الحوكمة أصبحت مطلب حياة وأساس إستمرار المشروعات، لذا تأتي الحاجة إلى تطبيق مفاهيم الحوكمة في جميع نواحي الحياة ولا سيما في مسيرة الشركات والمؤسسات والمنظمات، للحؤول دون إنتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي، مما يحقق التنمية المستدامة نتيجة دعم الإجراءات المالية.

وقد حدّدت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD تعريفاً لحوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال. ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط المؤسسة.

في هذا السياق، لقد تم تقدير فجوة تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة عربياً بنحو 100 مليار دولار سنوياً، وتُمثل هذه الفجوة التمويلية الكبيرة حاجزاً صعباً أمام تحقيق التنمية المستدامة، مما يسلّط الضوء على الحاجة الملحّة إلى حلول تمويل مبتكرة وإلتزامات مالية أقوى، كما أن معالجة هذا العجز المالي أمر بالغ الأهمية، لأنه يؤثر على قطاعات مختلفة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وحماية البيئة.

إن هذه الفجوة المشار إليها، يعني أن هناك غياباً كبيراً للحوكمة في المنطقة العربية، مما يخلق فجوة وخرقاً لمعايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية ESG. علماً أن هذه المعايير هي مصطلح لقياس تأثير الأعمال على البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى قوة وشفافية حوكمتها من حيث قيادة الشركة، وأجور المديرين التنفيذيين، والمراجعة، والضوابط الداخلية، وحقوق المساهمين. وعليه، تواجه المنطقة العربية تحدّيات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم؛ بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030. في هذا السياق بدأ إتحاد المصارف العربية العمل على تفعيل دور الحوكمة والتشديد على ضرورة إلتزامها من قبل المؤسسات والشركات العربية في القطاعين العام أو الخاص.
وفي السياق عينه، قام الإتحاد مؤخراً بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، بتقديم إلتزام خلال قمّة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في سبتمبر/ أيلول 2023؛ لتشجيع المصارف والمؤسسات المالية العربية على تسريع ودعم تمويل أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية الأعضاء في الإتحاد في حلول العام 2030.

في المحصّلة، إن أحد السبل الحاسمة لتسريع التقدُّم نحو التنمية المستدامة هو حشد الموارد المالية، وضمان تخصيصها بشكل فعّال في المجالات التي تحتاج إليها أكثر من غيرها. وفي هذا المجال نعطي مثلاً عن القطاع المصرفي اللبناني الذي بات في أمسّ الحاجة إلى إستعادة الإنتظام المالي والنقدي وتعزيز الثقة بالليرة اللبنانية والنظام المصرفي، ويأتي ذلك من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة وتحقيق الإصلاح عبر تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة وشفّافة لضمان إستقرار الأسعار، إلى جانب تعزيز إحتياطي العملات الأجنبية عبر تحسين ميزان المدفوعات وزيادة تدفقات الإستثمارات الخارجية، فضلاً عن ضرورة إعادة الإعمار، والأمر عينه ينطبق على سوريا، قطاع غزة، العراق، ليبيا واليمن ولا يتحقق إزدهار إقتصادات هذه البلدان ومصارفها إلاّ من خلال تطبيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز مفاعيلها.

«المركزي العراقي» يسعى إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في البلاد
القطاع المصرفي العراقي يتمتع بسيولة مرتفعة
ويعتمد سياسات متقدمة لتعزيز الحماية الإلكترونية

الموجودات المجمّعة للمصارف العراقية
202,161 مليار دينار في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2024

تتضمّن لائحة البنك المركزي العراقي لعدد المصارف العاملة فعلياً في العراق، 70 مصرفاً، تشمل 7 مصارف حكومية (ستة منها تجارية/ تقليدية ومصرف إسلامي واحد)، و23 مصرفاً أهلياً (أي خاصاً) تجارياً عراقياً، و28 مصرفاً أهلياً إسلامياً، و12 فرعاً لمصارف عربية وأجنبية. وتشير آخر البيانات المتوافرة حول الإنتشار المصرفي في العراق، الى أن عدد فروع المصارف العاملة في العراق قد بلغ 856 فرعاً في نهاية العام 2023.

وتحوز المصارف الحكومية التجارية على ما نسبته 44.5 % من مجموع الفروع العاملة في العراق، والمصارف الأهلية التجارية نسبة 30.0 %، والمصارف الأهلية الإسلامية نسبة 21.7 %، والمصارف الأجنبية التجارية نسبة 2.7 %، والمصارف الأجنبية الإسلامية نسبة 0.6 %، والمصرف الحكومي الإسلامي على نحو 0.5 %، كما يوجد تركّز كبير في شبكة الفروع بين المصارف العاملة في العراق، حيث تدير أول عشرة مصارف من حيث عدد الفروع، 493 فرعاً، أي ما نسبته 57.6 % من مجموع فروع المصارف العاملة في العراق.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العراقي

بلغ حجم الموجودات المجمّعة للمصارف العاملة في العراق نحو 202,161 مليار دينار عراقي في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، مسجّلة تراجعاً بنسبة 1.5 % عن نهاية العام 2023، وذلك مقابل نسبة نمو 3.3 % خلال العام 2023 بأكمله، ووصل مجمل الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف إلى نحو 73,335 مليار دينار، بنسبة نمو 5.9 % عن نهاية العام 2023.

كما تشير بيانات «المركزي العراقي» إلى أن مجموع ودائع القطاع المصرفي العراقي قد سجّل قرابة 123,086 مليار دينار، بتراجع بنسبة 7.8 % عن نهاية العام 2023.

أخيراً، بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق 20,592 مليار دينار، محققاً نسبة نمو 8 % عن نهاية العام 2023.

جدول 1: تطور البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العراقي

	2021	2022	2023	نوفمبر 2024
مليون دينار عراقي				
مجموع الموجودات	159,424,417	198,661,832	205,248,747	202,161,027
مجمل الائتمان النقدي	52,971,508	60,576,014	69,252,894	73,335,389
للقطاع العام	23,393,215	21,984,380	27,454,254	27,449,016
للقطاع الخاص	29,578,293	35,016,532	39,548,039	43,366,423
مجموع الودائع	96,071,378	129,083,322	133,498,628	123,086,003
رؤوس الأموال	17,696,513	17,879,543	19,068,375	20,592,260
مليون دولار أميركي				
مجموع الموجودات	109,948	137,008	157,884	155,508
مجمل الائتمان النقدي	36,532	41,777	53,271	56,412
للقطاع العام	16,133	15,162	21,119	21,115
للقطاع الخاص	20,399	24,149	30,422	33,359
مجموع الودائع	66,256	89,023	102,691	94,682
رؤوس الأموال	12,204	12,331	14,668	15,840

المصدر: البنك المركزي العراقي.

بيانات أكبر عشرة مصارف عراقية

يتضمّن الجدول رقم 2، موجودات ورأسمال أكبر 10 مصارف عراقية، بحسب آخر البيانات المتوافرة، وقد بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف 172,555مليار دينار عراقي (نحو 132.7 مليار دولار) في نهاية العام 2023، ما يُمثل نسبة 84.1 % من مجمل موجودات المصارف العراقية، مما يدّل على التركز الكبير في القطاع المصرفي العراقي.

كما بلغت الحصّة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف، وهي مصرف الرافدين والمصرف العراقي للتجارة ومصرف الرشيد، نحو 72.2 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العراقي. كما لا تزال المصارف الحكومية تسيطر على الجزء الأكبر من القطاع المصرفي، حيث تدير المصارف الحكومية الستة ما نسبته 78.4 % من الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي، فيما تدير المصارف الأهلية نسبة 22.1 % من موجودات القطاع (10.7 % للمصارف التجارية و11.3 % للمصارف الإسلامية)، والمصارف الأجنبية نسبة 1.8 % (1.1 % للمصارف الاجنبية التجارية و0.7 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).وبالنسبة إلى مجموع رأسمال تلك المصارف العشرة، فقد بلغ 6,018 مليار دينار، ممثلاً نسبة 29.2 % من مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق. من جهة أخرى، تُظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن مجموع رؤوس أموال المصارف الحكومية قد وصل إلى 4,868 مليار دينار في نهاية العام 2023، مقابل 6,113 مليار للمصارف الأهلية التجارية، و7,168 مليار للمصارف الأهلية الإسلامية، و644 مليار للمصارف الأجنبية التجارية، و124 مليار للمصارف الأجنبية الإسلامية.

وعليه، مثّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية نسبة 25.5 % من مجمل رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق، فيما شكّلت رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية نسبة 69.6 % (32.0 % للمصارف الاهلية التجارية و37.6 % للمصارف الأهلية الإسلامية)، ورؤوس أموال المصارف الأجنبية نسبة 4.0 % (3.4 % للمصارف الأجنبية التجارية و0.6 % للمصارف الأجنبية الإسلامية).

جدول 2: موجودات ورأسمال أكبر عشرة مصارف عراقية – نهاية العام 2023

		الموجودات		رأس المال	
		مليون دينار	مليون دولار	مليون دينار	مليون دولار
1	مصرف الرافدين	62,770,875	48,285	238,000	183
2	المصرف العراقي للتجارة	58,721,531	45,170	3,546,000	2,728
3	مصرف الرشيد	26,757,651	20,583	50,000	38
4	المصرف العقاري	6,400,870	4,924	50,000	38
5	المصرف الأهلي العراقي	4,005,316	3,081	300,000	231
6	المصرف الزراعي التعاوني	3,902,955	3,002	130,077	100
7	مصرف بغداد	2,935,339	2,258	300,000	231
8	المصرف الصناعي	2,468,902	1,899	854,477	657
9	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	2,385,523	1,835	300,000	231
10	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	2,206,885	1,698	250,000	192

المصدر: البنك المركزي العراقي.

الشمول المالي في العراق

يسعى البنك المركزي العراقي بشكل حثيث إلى تعزيز مستوى الشمول المالي في البلاد، من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات والمبادرات النوعية، ومن أبرز هذه الجهود تبنّي مشروع «الشمول المالي لبداية إقتصادية جديدة»، الذي يهدف إلى تحسين الشمول المالي بشكل مستدام، كما أنه ومنذ العام 2015، أطلق البنك المركزي مبادرة لدعم المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مما أسهم في زيادة عدد الحسابات المصرفية والقروض المقدمة. كذلك، أدت عملية توطين الرواتب، التي إنطلقت في العام 2016، إلى تعزيز إندماج الأفراد في النظام المصرفي.

وفي العام 2020، أطلق البنك المركزي مبادرة موجّهة إلى المصارف المختصة، ومن ثم في العام 2021 أطلق مبادرة لدعم الطاقة المتجددة، مما أضاف بُعداً بيئياً وإستدامة مالية ضمن سياساته. أما في العام 2023، فقد أعلن البنك المركزي عن إطلاق منصّة إلكترونية تهدف إلى تسهيل التحويلات الخارجية وبيع الدولار النقدي للمسافرين، حيث ساعدت هذه المنصّة في تسهيل تمويل التجارة الخارجية وضمان توفير العملة الأجنبية للمستفيدين الحقيقيين، مما ساهم في تحقيق إستقرار أسعار الصرف.

وفي سياق تعزيز التحوُّل الرقمي، أتاح البنك المركزي فتح حسابات فرعية لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني مرتبطة بالحساب الرئيسي للبنك لدى مصرف JPMorgan، كما طوّر البنية التحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة، وأطلق منصّة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية، مما ساهم في تحسين كفاءة وأمان الخدمات المصرفية.

وفي مجال الأمن السيبراني، إعتمد البنك المركزي سياسات متقدّمة لتعزيز الحماية الإلكترونية في القطاع المصرفي. وقد تضمّنت هذه الجهود إنشاء شعبة متخصّصة للمراقبة والإستجابة والتحليل السيبراني، وتطوير أدوات مركز إدارة الأمن السيبراني بهدف تعزيز الثقة بالنظام المصرفي وتدعم إستقراره في مواجهة التحدّيات الرقمية الحديثة.

تُبرز كل تلك الإجراءات إلتزام البنك المركزي بتعزيز الشمول المالي، تطوير البنية التحتية المالية وتحقيق الإستقرار في النظام المصرفي العراقي.

جدول 3: مؤشرات الشمول المالي وتوسع الخدمات المالية في العراق – نهاية العام 2023

	2020	2021	2022	2023
الحسابات المصرفية –عدد حسابات الشركات	470,074	573,205	655,828	758,172
الحسابات المصرفية – عدد حسابات الودائع	186,036	191,955	226,223	253,413
الحسابات المصرفية – عدد حسابات التوفير	3,489,040	3,915,175	4,999,188	7,699,596
الحسابات المصرفية – الحسابات الجارية	1,981,826	2,016,322	2,914,652	4,578,151
الحسابات المصرفية – المجموع	6,128,996	6,696,657	8,795,891	13,289,332
البطاقات الإلكترونية – عدد البطاقات المدينة	2,811,503	5,083,997	5,430,434	6,484,405
البطاقات الإلكترونية – عدد البطاقات الدائنة	46,469	50,927	61,320	126,491
البطاقات الالكترونية – عدد البطاقات مسبقة الدفع	7,506,759	9,771,370	10,711,017	13,143,336
عدد اجهزة الصراف الآلي	1,340	1,566	2,223	4,021
عدد المحافظ الإلكترونية	1,226,235	2,107,265	2,970,390	4,980,427
عدد نقاط البيع (POS)	7,540	8,329	10,718	23,066

المصدر: البنك المركزي العراقي.

مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر نسبة كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي من المؤشّرات الإيجابية التي تعكس إستقرار النظام المالي في البلاد، حيث بلغت نسبة رأس المال الإجمالي إلى الأصول المرجّحة بالمخاطر 41.9 % في نهاية العام 2023، وهي نسبة مرتفعة تعكس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر، كما سجّل متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 36.6 % خلال الفترة نفسها، مما يعزّز الثقة في متانة النظام المصرفي.

أما في ما يتعلق بالقروض المتعثّرة، فقد شهدت إنخفاضاً ملحوظاً في نهاية العام 2023، حيث شكّلت 14.7 % من إجمالي القروض، مقارنة بـ 18.8 % في نهاية العام 2022. ويعكس هذا التراجع في معدّلات القروض المتعثرة تحسُّناً في قدرة المصارف على إدارة المخاطر، وهو أمر إيجابي بالنسبة إلى سلامة النظام المصرفي، حيث يُعدُّ إنخفاض معدّلات نمو القروض المتعثّرة بمعدّل أقل من معدّلات نمو إجمالي القروض مؤشراً على إستقرار القطاع.

من جهة أخرى، يُعتبر مؤشّر العائد على الأصول من أهم المقاييس التي تقيس مدى كفاءة المصارف في إستخدام أصولها لتوليد الأرباح، حيث بلغ معدّل العائد على الأصول للقطاع المصرفي العراقي نحو 1.3 % في نهاية العام 2023.

أما في ما يتعلق بمعدّلات السيولة، فإن القطاع المصرفي العراقي يتمتع بسيولة مرتفعة، حيث بلغ متوسط الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حوالي 47.5 % في نهاية العام 2023، وهو ما يدلُّ على قدرة المصارف على تلبية إلتزاماتها المالية بشكل مريح، ويُعزّز قدرتها على التعامل مع الأزمات المالية المحتملة.

في الخلاصة، تُظهر هذه المؤشرات المالية الإيجابية مدى قوة إستقرار النظام المصرفي العراقي وقدرته على مواجهة التحدّيات الإقتصادية، مما يُعزز الثقة في القطاع المصرفي ويُساهم في تعزيز إستقرار الإقتصاد الوطني.

إعداد: إدارة الدراسات والأبحاث في إتحاد المصارف العربية

الدينار الكويتي والبحريني والأردني والريال العُماني بين أقوى 10 عملات في العالم

تُعد قوة العملة مؤشراً مهماً على صحّة الإقتصاد الوطني، والإستقرار السياسي، والسياسات المالية المتبعة، بينما تؤثر العديد من العوامل على قيمة العملات، فإن الأداء الإقتصادي المستدام وإستقرار المؤسسات غالباً ما يحدّدان مكانة العملة في الأسواق العالمية.

ويُعد فهم هذه الديناميكيات أمراً ضرورياً للمستثمرين الذين يتداولون في سوق الصرف الأجنبي ويحللون الإتجاهات المالية الدولية.

ورصد موقع Bankrate في تقرير، قائمة بأقوى العملات في العالم:

1- الدينار الكويتي

يُعد الدينار الكويتي العملة الأقوى في العالم حالياً، حيث يحصل المتداولون على 0.31 دينار كويتي مقابل الدولار الواحد. علماً أن الكويت تمتلك نحو 7 % من إحتياطي النفط العالمي، مما يدعم بشكل كبير قيمة عملتها.

2- الدينار البحريني

يحتل الدينار البحريني المركز الثاني كأقوى عملة في العالم، حيث يحصل المتداولون على 0.38 دينار بحريني مقابل الدولار. وتُعد البحرين دولة غنية بالنفط مما يُسهم بشكل كبير في قوة عملتها، كما أن بيئة الإستثمار الجذابة تُعزّز من إستقرار الدينار البحريني.

3- الريال العُماني

يُعتبر الريال العماني ثالث أقوى عملة، حيث يحصل المتداولون على 0.39 ريال عماني مقابل الدولار. وتُنتج سلطنة عُمان أكثر من مليون برميل يومياً من النفط منذ الستينيات من القرن الماضي، مما يُعزّز من قيمة عملتها.

4- الدينار الأردني

يُعد الدينار الأردني من العملات القوية، إذ يحتل المرتبة الرابعة، حيث يحصل المتداولون على 0.71 دينار أردني مقابل الدولار. ورغم أن الأردن لا يمتلك إحتياطات ضخمة من النفط، فإن مصادرها المتنوعة مثل المعادن تساهم في دعم قوة عملتها.

5- الجنيه الإسترليني

الجنيه الإسترليني هو خامس أقوى عملة في العالم، حيث يحصل المتداولون على 0.82 جنيه إسترليني مقابل الدولار. علماً أن تاريخ الإسترليني الطويل وثباته الإقتصادي، فضلاً عن إستقرار لندن كمركز مالي عالمي، عوامل تُسهم في قوته.

6- جنيه جبل طارق

يتساوى جنيه جبل طارق مع الجنيه الإسترليني في القيمة، حيث يحصل المتداولون على 0.82 جنيه جبل طارق مقابل الدولار. وترتبط هذه العملة بقوة بالجنيه الإسترليني، إلى جانب قطاع السياحة والمالية المزدهر في جبل طارق، مما يُعزّز من قيمتها.

7- دولار جزر كايمان

يحتل دولار جزر كايمان المرتبة السابعة، حيث يحصل المتداولون على 0.83 دولار كايمان مقابل الدولار. علماً أن النظام الضريبي المتميّز في جزر كايمان، والذي يفتقر إلى الضرائب المباشرة، يُساهم في قوة العملة، بالإضافة إلى النشاط الإقتصادي الكبير.

8- الفرنك السويسري

الفرنك السويسري هو ثامن أقوى عملة في العالم، حيث يحصل المتداولون على 0.92 فرنك سويسري مقابل الدولار. ويشتهر الفرنك السويسري بكونه ملاذاً آمناً للمستثمرين في أوقات الأزمات الدولية، فضلاً عن إستقرار السياسة النقدية السويسرية.

9- اليورو

يُعد اليورو تاسع أقوى عملة في العالم، حيث يحصل المتداولون على 0.98 يورو مقابل الدولار. ويستخدم اليورو في 20 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، مما يُعزّز من قوته، إلى جانب تواجد دول قوية اقتصاديًا مثل ألمانيا وإسبانيا.

10- الدولار

رغم هيمنته العالمية، يأتي الدولار في المرتبة العاشرة بين أقوى العملات. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين، أصبح الدولار العملة الإحتياطية الأولى في العالم، مما يتيح للولايات المتحدة الإقتراض بأسعار فائدة منخفضة.

وبينما يُعد الدينار الكويتي العملة الأقوى، يُعتبر الفرنك السويسري من أكثر العملات استقرارًا بفضل حياد سويسرا السياسي، وانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والسياسة النقدية المتحفظة.

أرباح «الإمارات دبي الوطني» قبل الضريبة
ترتفع بنسبة 15 % لتصل إلى مبلغ قياسي بلغ 27.1 مليار درهم في العام 2024

حقّق بنك الإمارات دبي الوطني أرباحاً قياسية قبل الضريبة بلغت 27.1 مليار درهم للعام 2024، مستفيداً من توسيع نطاق حضوره الإقليمي وتوسيع نطاق أنشطته في مجال إدارة الثروات.

وقد نما الدخل ليتخطّى حاجز 44 مليار درهم في العام 2024، حيث حقّق الإستثمار الإستراتيجي للمجموعة في الخدمات المصرفية الرقمية وشبكة الفروع قنوات جديدة غير مسبوقة في الإيرادات. وقد حققت جميع وحدات الأعمال أداءً متميّزاً تمثل في تسجيل أرقام قياسية في القروض الجديدة المقدمة للعملاء بمبلغ 160 مليار درهم، مما ساهم في إرتفاع الأصول بنسبة متميّزة بلغت 16 %، بينما لا يزال الإنفاق بإستخدام بطاقات الإئتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة يُشكل ثلث حصة السوق.

كما سجّلت شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، الذراع الاستثماري الأول في عمليات الطرح الأولي للاكتتاب العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، أعلى إيرادات لها على الإطلاق بعد أن إجتازت عاماً يُعدّ الأكثر ازدحاماً من حيث حجم المعاملات.

وحقق الإمارات الإسلامي أرباحاً قياسية بلغت 2.8 مليار درهم، ليرسّخ بذلك حضوره كواحد من أبرز المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد مكّن توسيع شبكة فروع المصرف في المملكة العربية السعودية من نمو محفظة القروض بشكل ملفت للغاية بنسبة بلغت 57 % في العام 2024. وفي ضوء الأداء المتميّز للمجموعة، إقترح مجلس الإدارة توزيعات الأرباح النقدية بقيمة 100 فلس للسهم الواحد.

الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

ويقول الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني: «لقد إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني قبل الضريبة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 27.1 مليار درهم في العام 2024 نتيجة تمكّن المجموعة من تحسين حضورها الإقليمي وتوسيع نطاق أعمال إدارة الثروات والخدمات المصرفية المميزة والخاصة».

بنك الإسكان
Housing Bank

you're in
بالبرنامج الجديد

youth
إسكان Iskan

للمزيد، امسح الرمز

على إسكان موبايل

-خاضع لشروط وأحكام البنك.

نظمه إتحاد المصارف العربية في العاصمة الأردنية عمّان
الملتقى الإستراتيجي:
التأكيد على تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG
ودعم الإجراءات المالية لتحقيق التنمية المستدامة

من اليمين الزميل محمد مسعود، الدكتور عادل بنيو، الدكتور زياد غنما والدكتور ماهر المحروق وقوفاً للسلام الأردني

جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية، الملتقى الإستراتيجي: تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG: دعم الإجراءات المالية لتحقيق التنمية المستدامة، على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان، برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، تأكيداً على تعزيز معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG، ولمناقشة التحدّيات والفرص في القطاع المصرفي، ودور إتحاد المصارف العربية في تفعيل دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في البنوك العربية وتقديم إستراتيجيات فعّالة لتقييم نتائج التمويل المستدام، بمشاركة ما يزيد على 90 شخصية قيادية من رؤساء بنوك وشركات مصرفية ومالية وإقتصادية عربية ودولية، ولا سيما من الخبراء في شؤون معايير الحوكمة. علماً أن المحاور خلال يومي الملتقى، كان ياسر عكاوي، المؤسس والرئيس لشركة CAPITAL CONCEPT.

نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد غنما:
معايير الحوكمة الإجتماعية والبيئية إكتسبت زخماً كبيراً وإزدهرت الإستثمارات في هذا المجال

المدير العام لجمعية البنوك في الأردن
الدكتور ماهر المحروق:
ضرورة توافر جهود دولية لتوحيد المعايير الدولية

في الكلمات، أشار نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد غنما، إلى «الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وإستراتيجية التمويل الأخضر التي أطلقها البنك، حيث إكتسبت معايير الحوكمة الإجتماعية والبيئية زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وإزدهرت الإستثمارات في هذا المجال، ولم تعد الغاية من هذه الإستثمارات فقط جني الأرباح بل تستثمر الأموال من أجل إحداث تغيير مجتمعي وتوسيع إستخدام الطاقة النظيفة وتخفيف آثار التغيُّر المناخي على الإقتصاد والإستقرار المالي»، عارضاً الإنجازات والفعّاليات والأنشطة التي شارك فيها البنك ونظّمها لتعزيز إعتماد معايير الحوكمة والإستدامة البيئية والإجتماعية.

من جانبه، أكد المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق، أهمية معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية، معتبراً أنها «تُواجه مجموعة من التحدّيات، أبرزها ضعف توافر أدوات القياس والمعايير الموحدة، إضافة إلى تحدّيات الغسل الأخضر وإصدار الشركات لتقارير مبالغ فيها حول أدائها البيئي والإجتماعي من دون تحقيق نتائج ملموسة، وتكاليف تطبيق المعايير في حال كان الإستثمار طويل المدى، ومخاوف الشركات من الصعوبات المتعلقة بآلية عكس المؤشرات الإجتماعية والبيئية في مؤشرات رقمية أو مالية واضحة».

وشدّد د. المحروق على «ضرورة توافر جهود دولية لتوحيد المعايير

الدولية، إضافة إلى تحسين حوكمة الشفافية والمساءلة، وتحفيز الجهات الحكومية للتحوّل نحو الإقتصاد الأخضر، والعمل بشكل تشاركي على تعزيز السياسات الوطنية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص».

رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عادل بنيو:
إعتماد السندات الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة والبنية التحتية التي تمكّن من التعامل مع المتغيّرات المناخية

بدوره، دعا رئيس هيئة الأوراق المالية الدكتور عادل بنيو، المؤسسات المالية إلى «السعي نحو تمويل مستقبلي أكثر إستدامة نظراً إلى الأثر العميق الذي يخلفه البُعد الإجتماعي للإستدامة على النسيج المجتمعي، ولتعزيز الأثر الإجتماعي والتمويل الأخضر على المجتمع والإقتصاد».

وقال د. بنيو: إنه «على مؤسسات التمويل والاستثمار توجيه نسب متزايدة من محافظها الإستثمارية نحو أدوات جديدة مثل السندات الخضراء لتمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة والبنية التحتية التي تمكّن من التعامل مع المتغيّرات المناخية لتعزيز الشفافية وتخفيف المخاطر، وجذب المستثمرين بما يُساهم في التحوّل إلى إقتصاد خال من الأضرار البيئية». وأوضح د. بنيو «أهمية إدماج الشركات معايير الإستدامة بما تشمله من قضايا مثل الحوكمة والبيئة والمجتمع بإستراتيجياتها المؤسسية، بالإضافة الى الدور المحوري الذي يُمكن أن تلعبه المصارف والأسواق المالية في الدفع نحو عالم أكثر إستدامة»، مؤكداً أن الحوكمة «تشكل أطراً تشريعية وفنية تضمن أن جهودنا في ممارسات الإستدامة عميقة بما يكفي للحفاظ على إستخدامات التمويل وقنوات الإستثمار آمنة، وأن هذه الجهود متجذّرة في العمليات والإجراءات والتطلّعات، فمن دون أطر حوكمة فعّالة تصبح المبادرات البيئية والإجتماعية مجرّد إضافات لتجميل أعمال المصارف ومؤسسات التمويل، ولا تعدو عن كونها إحدى وسائل التسويق وتحسين السمعة لا أكثر».

وعن مساعي جهات الرقابة والتنظيم في المملكة الأردنية الهاشمية إلى تبنّي أطر قانونية وتشريعية لمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية بهدف تحقيق الشفافية والمساءلة، أوضح د. بنيو «أن هيئة الأوراق المالية قامت وبالتشاركية مع البنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط ووزارة البيئة وغيرها من المؤسسات الرسمية، بإتخاذ خطوات جادة وطموحة في هذا المجال، فنحن نعي تمام الوعي أن إختياراتنا ليست ذات أثر على حاضرنا وأعماله فقط، بل أيضاً على مستقبل الأجيال المقبلة، إلاّ أن مسؤولياتنا اليوم لا تقتصر على وضع الإطار التنظيمي فحسب، بل تمتد إلى ضمان التطبيق الفعّال لهذه المعايير، بما يُمكّن الشركات من تحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح وحماية البيئة وخدمة المجتمع».

ولفت د. بنيو إلى أن هذا الملتقى «جاء لإستكشاف تقاطعات الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والخدمات المالية والمصرفية، وهو نابعٌ من إدراك الهيئة لحاجة المستثمرين والعملاء والمجتمعات المحلية لتكاتف الجهود للإرتقاء بإنجازاتنا لحدود تتعدى تطلعاتنا»، وقال: لذا، فإننا «لا ننظر إلى مبادئ الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية كإلتزامات وبيانات يتم الإفصاح والتقرير عنها بشكل دوري فقط، بل يجب أن تصبح قيماً أساسية مدمجة في النظم المؤسسية. وكهيئات تنظيمية، فإن دورنا في تشكيل مستقبل مستدام لا يتوقف على إختيار الإطار فحسب؛ بل بإختيار النهج الذي ستتواصل به شركاتنا ومصارفنا مع العالم. ولكي تجد هذه الممارسات صدى عميقاً لدى المستثمرين الذين يحملون مفاتيح تدفقات رأس المال العالمية، والتي تبدو أسواقنا العربية الناشئة الأكثر تعطشًا وترحيبًا بها».

محمد مسعود

وأكد مدير المنتديات والمؤتمرات في إتحاد المصارف العربية محمد مسعود، «أن المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة تمكّن المؤسسات المالية من دمج المسؤولية البيئية والإجتماعية في إستراتيجياتها لضمان إستدامة النمو وتعزيز القيمة طويلة الأجل، إذ إن التغيُّرات المتسارعة والتحدّيات غير المسبوقة التي يشهدها العالم على صعيد البيئة والإقتصاد والمجتمع تُوفر فرصاً هائلة، حيث تلعب المصارف والمؤسسات المالية دوراً محورياً في توجيه رؤوس الأموال نحو الإستثمارات المسؤولة والمستدامة، ما يجعلها جزءاً أساسياً من الحلول المطلوبة»، معلناً عن «بلوغ تكلفة التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للأزمات البيئية التي يتكبّدها الإقتصاد العالمي ما يتجاوز 160 مليار دولار سنوياً، في المقابل تشير الدراسات إلى أن التحوّل إلى ممارسات أكثر إستدامة يُمكن أن يولد قيمة إقتصادية إضافية تصل إلى 26 تريليون دولار في حلول العام 2030»، مؤكداً «أن تلك الفرص تُواجه صعوبات عديدة أهمُّها أن أقل من 45 % من المؤسسات المالية العربية تتبنّى معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية بشكل كامل في إستراتيجياتها، مما يقود إلى ضرورة القيام بإعادة تصميم رؤية مستقبل القطاع المالي وربط العوائد الإقتصادية بتأثير إيجابي عميق على المجتمع والبيئة».

الزميلة نانسي الهندي

جلسات «تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG»

ناقشت تمويل التحوُّل نحو الإستدامة والإستراتيجيات الفعّالة لتقييم نتائج التمويل

ناقشت جلسات عمل الملتقى الإستراتيجي: تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG: دعم الإجراءات المالية لتحقيق التنمية المستدامة، على مدار يومين، محاور عدة أبرزها «تمويل التحوُّل نحو الإستدامة: التحدّيات والفرص في القطاع المصرفي»، و«دور إتحاد المصارف العربية في تفعيل دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في البنوك العربية»، و«دمج معايير ESG في إستراتيجيات البنوك: الدور الحيوي للمجالس الإدارية واللجان المتخصّصة»، و«إطار قانوني وتنظيمي مستدام: التحديات والمعايير العالمية»، و«الشراكات الدولية لتعزيز التمويل المستدام: التعاون بين البنوك والمؤسسات العالمية» و«قياس الأثر والعوائد: إستراتيجيات فعّالة لتقييم نتائج التمويل المستدام».

مداخلات في جلسات العمل

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«تمويل التحوُّل نحو الإستدامة: التحدّيات والفرص في القطاع المصرفي»

الأستاذ محمد العمايرة

تناولت الجلسة الأولى بعنوان **«تمويل التحوُّل نحو الإستدامة:** التحدّيات والفرص في القطاع المصرفي»، محور العلاقة بين التمويل الأخضر والتحوُّل إلى الإستدامة، عارضة الأنواع المختلفة للتمويل المستدام، وكيفية ربط المؤسسات المصرفية مع أهداف التنمية المستدامة ESG، كما يُمكن تقديم توجيهات عملية حول تطبيق هذه المبادئ في البنوك والمؤسسات المالية.

تحدث في هذه الجلسة، محمد العمايرة، المدير التنفيذي لدائرة الإستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، فأكد «أهمية التعاون مع أصحاب المصلحة والتكامل مع مؤسسات المجتمع المدني عند تطوير استراتيجية للتمويل الأخضر، والحرص على ألاّ يكون بمشاريع التمويل والشمول المالي أي عمليات للغسل الأخضر وتطبيق معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية».

كلمة رئيسية

«دور إتحاد المصارف العربية في تفعيل دمج معايير البيئة»

الأستاذ ياسر عكاوي

وألقى ياسر عكاوي، المؤسس والرئيس لشركة CAPITAL CONCEPT، كلمة رئيسية بعنوان «دور إتحاد المصارف العربية في تفعيل دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في البنوك العربية».

الجلسة الثانية

«دمج معايير ESG في إستراتيجيات البنوك»

الأستاذ سامح صوافطة

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «دمج معايير ESG في إستراتيجيات البنوك: الدور الحيوي للمجالس الإدارية واللجان المتخصصة»، دور المجالس الإدارية والإدارة التنفيذية في البنوك في ربط إستراتيجياتهم مع أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح كيفية تحديد الأولويات في هذا السياق، مما يُعزز من فهم البنوك لكيفية إتخاذ قرارات إستراتيجية تدعم الإستدامة.

تحدث في هذه الجلسة كل من: سامح صوافطة، رئيس الرقابة على شركات خدمات الدفع ومسؤول عن التمويل المستدام، سلطة النقد الفلسطينية، وميرت ديديباس خبير التمويل المستدام وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جامعة فرانكفورت.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

« إطار قانوني وتنظيمي مستدام: التحديات والمعايير العالمية »

الأستاذ عمر الكراسنة

الأستاذة ميرا خالد أحمد تيم

تناولت الجلسة الأولى، بعنوان «إطار قانوني وتنظيمي مستدام: التحديات والمعايير العالمية» ISSB, IFRS SI – S2, SASB))، الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتمويل المستدام في القطاع المصرفي، عارضة معايير الإمتثال التي يجب أن تتبعها البنوك لتقرير الإستدامة، مع التركيز على معايير مثل ISSB و IFRS S1 – S2 ، وSASB، كما يُمكن تضمين دراسة حالة من سوق عمّان المالي. تحدث في الجلسة كل من: ميرا خالد أحمد تيم، مدير مديرية الدراسات والإستشارات القانونية، هيئة الأوراق المالية، الأردن، وعمر محمود محمد الكراسنة، مدير مديرية إفصاح، هيئة الاوراق المالية، الأردن.

مشهد عام من الحضور خلال جلسات العمل

الجلسة الثانية

«الشراكات الدولية لتعزيز التمويل المستدام»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «الشراكات الدولية لتعزيز التمويل المستدام: التعاون بين البنوك والمؤسسات العالمية»، محور كيفية تعزيز التعاون بين البنوك وأصحاب المصلحة الدوليين لدعم مبادرات التمويل المستدام ESG، وقد تم التركيز على دور الشراكات في تحقيق الأهداف البيئية والإجتماعية، وكيفية بناء هذه العلاقات لضمان إستدامة المبادرات.

وقد تحدث في الجلسة كل من: السيدة Lylah Davies، محلل سياسات/ إدارة تمويل المياه والبيئة، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD، فرنسا، وميرت ديديباس، شريك، مدرسة فرانكفورت للعلوم المالية والإدارية، فرانكفورت.

الأستاذ ميرت ديديباس

الأستاذة Lylah Davies

الجلسة الثالثة

«قياس الأثر والعوائد»

تناولت الجلسة الثالثة بعنوان «قياس الأثر والعوائد: إستراتيجيات فعّالة لتقييم نتائج التمويل المستدام»، محور كيفية قياس الأثر الإجتماعي والبيئي للعوائد الناتجة عن التمويل المستدام، وتكامل هذه الإستراتيجيات مع مصفوفات الإستدامة في القطاع المالي، وتقديم الأدوات والتقنيات اللازمة لتقييم الأداء في هذا المجال.

تحدث في الجلسة كل من: سامح صوافطة، رئيس الرقابة على شركات خدمات الدفع ومسؤول عن التمويل المستدام، سلطة النقد الفلسطينية وياسر عكاوي، المؤسس والرئيس، شركة CAPITAL CONCEPT.

الأستاذان سامح صوافطة وياسر عكاوي

صورة جامعة للمشاركين في الملتقى

دروع تكريمية للبنوك والمؤسسات المالية الراعية للملتقى الإستراتيجي: «تعزيز تبني معايير الحوكمة» في عمّان

في ختام الملتقى الإستراتيجي: «تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية ESG: دعم الإجراءات المالية لتحقيق التنمية المستدامة»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية على مدار يومين في العاصمة الأردنية عمّان، برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، وبالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، جرى منح دروع تكريمية تقديراً لجهود البنوك والمؤسسات المالية الأردنية والعربية الراعية للملتقى.

بنك الإسكان

البنك العربي

الدكتور ماهر المحروق، المدير العام لجمعية البنوك في الأردن

رسالة رئيس مجلس الإدارة

إنه لمن دواعي سروري أن أخاطبكم عبر صفحات هذه المجلة، وأشارككم لمحة عن مسيرة مصرف المشرق العربي الاسلامي للاستثمار وإنجازاته ورؤيتنا الطموحة لمستقبل القطاع المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

لقد تأسس مصرفنا على قيم راسخة ورؤية طموحة تهدف إلى تقديم خدمات مالية ومصرفية متطورة تلبي احتياجات عملائنا وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني. ومنذ انطلاقتنا، عملنا على ترسيخ ثقافة التميز والابتكار، مما مكننا من تحقيق إنجازات نوعية جعلتنا من بين المؤسسات المالية الرائدة في السوق

إن التحديات التي يشهدها القطاع المالي اليوم تحتم علينا مواكبة أحدث التطورات والاستثمار في التكنولوجيا ولهذا نعمل على تعزيز بنيتنا التحتية الرقمية وتقديم منتجات وخدمات جديدة تواكب تطلعات السوق وتلبي احتياجات عملائنا المتزايدة كما أننا ملتزمون بمسؤوليتنا الاجتماعية، حيث نؤمن بأن النجاح الحقيقي لا يقتصر على الأداء المالي فحسب، بل يشمل أيضًا المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمع ودعم المشروعات المستدامة. ولهذا، نحرص على تبني مبادرات تنموية تعزز من جودة الحياة وتوفر فرصًا اقتصادية للمجتمع

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر، ولأعضاء مجلس الإدارة، وفريق العمل على تفانيهم وجهودهم في تحقيق رؤيتنا المشتركة. إننا ماضون بعزم وإصرار نحو مستقبل أكثر إشراقًا، حيث نواصل العمل لتعزيز مكانة مصرفنا كأحد الأعمدة الأساسية للقطاع المصرفي.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

صادق كاظم باقر المشاط
رئيس مجلس إدارة مصرف المشرق
العربي الاسلامي للاستثمار

Al-Mashreq Al-Arabi
Islamic Bank for Investment

مصرف المشرق العربي
الاسلامـــي للاستثمـــار

بطاقـــة AMB

الامـــان الحقيقي

حساب الشركات

مستشارك المالي في جميع اعمالك

خدمة العملاء
6866

amb.iq

ثغرات جديدة في سياسة مكافحة الإحتيال والفساد في الصناعة المصرفية

خسائر غسل الأموال من أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية عالمياً وتُقدر بتريليونات من الدولارات سنوياً

في ظل التحوُّلات الرقمية المتسارعة، ظهرت أساليب إحتيال متقدّمة تستخدم تقنيات مثل البرمجيات الخبيثة، والهجمات السيبرانية، والتصيّد الإلكتروني، مما أضاف أبعاداً جديدة للتحدّيات الأمنية. وفي الوقت نفسه، يُشكل الفساد الداخلي، وغسل الأموال، وإستغلال الحسابات المصرفية، والبطاقات الإئتمانية نقاط ضعف رئيسية تستهدفها شبكات الجريمة المنظمة، مما يهدد سلامة الأنظمة المصرفية، ويؤثر سلباً على ثقة العملاء والمستثمرين.

وفق تقرير Cybersecurity Almanac 2024، تشير التوقعات إلى أن تكلفة الجرائم الإلكترونية ستصل إلى 10.5 تريليونات دولار في حلول العام 2025، مع نموّ سنوي بنسبة 15 %، كما أن الهجمات الإلكترونية، بما في ذلك برامج الفدية، أصبحت أكثر تكراراً، مما يُهدّد الأمن المالي العالمي، كما تُشير البيانات إلى تصاعد هذه الأنواع من الجرائم، مما يستدعي تعزيز الجهود الأمنية في المؤسسات المالية.

مفهوم الإحتيال المصرفي وخسائره

الإحتيال المصرفي هو أيّ تصرُّف غير قانوني يهدف إلى إستغلال نقاط الضعف في الأنظمة المصرفية لتحقيق مكاسب مالية أو شخصية، ويتّسم بالتنوّع والتعقيد، حيث يشمل أساليب تقنية متطوّرة وأخرى تقليدية تعتمد على الإحتيال الورقي.

توجد عوامل عدّة تُسهم في تفاقم الإحتيال، منها التطوُّر الرقمي المتسارع الذي أدى إلى ظهور ثغرات جديدة تستغلها شبكات الإحتيال، ونقص الخبرة الأمنية لدى بعض المؤسسات في التعامل مع الجرائم السيبرانية، وضعف القوانين الرادعة مقارنة بالتطوُّر السريع لأساليب الجريمة.

أما الأنواع الشائعة للإحتيال المصرفي، فهي الإحتيال الإلكتروني (مثل سرقة بيانات العملاء واختراق الحسابات المصرفية)، وتزوير المستندات (بما في ذلك التلاعب بشيكات وصكوك مصرفية)، والإحتيال الداخلي (كالتلاعب بالحسابات من قبل موظفين مستغلين مناصبهم)، وإحتيال القروض (عبر تقديم مستندات مزوّرة للحصول على تسهيلات).

وبحسب تقرير الجرائم المالية العالمية الصادر عن NASDAQ Verafin في العام 2024، قُدّر تدفق الأموال غير المشروعة عبر النظام المالي العالمي بحوالي 3.1 تريليون دولار، حيث كانت عمليات غسيل الأموال تمثل جزءاً كبيراً من هذا المبلغ. وقد تم إستخدام هذه الأموال لتمويل مجموعة من الجرائم، بما في ذلك نحو 347 مليار دولار تمثل الأنشطة المرتبطة بالإتجار بالبشر، و783 مليار دولار تمثل الأنشطة المرتبطة بالإتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى 11.5 مليار دولار تمثل تمويل الإرهاب. وفي العام 2023، قُدّرت الخسائر الناتجة عن الإحتيال المصرفي على مستوى العالم بنحو 486 مليار دولار.

أما بالنسبة إلى توزيع أنواع جرائم الإحتيال المالي في العام 2024، فقد تصدّر الإحتيال المرتبط بالمدفوعات، حيث بلغت الخسائر الناتجة عنه 387 مليار دولار، مما يُسلّط الضوء على التحدّيات الكبيرة التي يواجهها القطاع المالي في هذا المجال. وقد جاء الإحتيال عبر الشيكات في المرتبة الثانية، محققاً 26.6 مليار دولار من الخسائر، تلاه الإحتيال عبر بطاقات الإئتمان في المرتبة الثالثة بحجم خسائر قدره 28.6 مليار دولار، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تعزيز نظم الأمان في المعاملات المالية.
من ناحية أخرى، بلغ حجم خسائر الإحتيال عبر الإنترنت 20 مليار دولار، ما يبرز إستغلال المحتالين للتطورات التكنولوجية في تنفيذ هجماتهم. وفي المرتبة الخامسة، جاء الإحتيال عبر «الرسوم المسبقة» بحجم خسائر قدره 19.1 مليار دولار، تلاه الإحتيال عبر «إنتحال الشخصية» الذي تسبّب في خسائر وصلت إلى 6.8 مليار دولار.

أما «إحتيالات رسوم التوظيف» فقد تسبّبت في خسائر تصل إلى 3.9 مليارات دولار، في حين بلغت خسائر «إحتيالات الثقة» قرابة 3.8 مليارات دولار. وتشير كل هذه الأرقام إلى الحجم الهائل للجرائم المالية والإحتيالية التي تهدد النظام المالي العالمي، مما يستدعي إستجابة قوية من المؤسسات المالية والحكومات لتطوير إستراتيجيات مكافحة أكثر فعّالية بإستخدام التكنولوجيا مثل الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة.

تهديدات الحسابات المصرفية والبطاقات الإئتمانية

تُشكل مخاطر إستيلاء على الحسابات المصرفية تحدّياً رئيسياً للمصارف، وتستغل بشكل كبير ضعف وعي العملاء. ومن الأساليب الأكثر شيوعاً هي رسائل البريد المزورة التي تتطلب بيانات حسّاسة، والبرمجيات الخبيثة المصمّمة لإختراق أجهزة العملاء، وإستخدام تقنيات تجاوز أنظمة المصادقة الثنائية. ويُعدُّ الإحتيال على البطاقات الائتمانية أحد أبرز التحدّيات، حيث يتم إستغلال البطاقات من خلال نسخ بيانات البطاقات بإستخدام أجهزة Skimming، وعبر التسوُّق الإلكتروني الوهمي من خلال منصّات مزيّفة، وإختراق بوابات الدفع بهدف سرقة المعلومات المالية للعملاء.
في ما يلي بعض من أكبر التهديدات التي تواجه الحسابات المصرفية والبطاقات الإئتمانية:

1. الإحتيال عبر الإنترنت (Online Fraud):

• الهجمات عبر البريد الإلكتروني (Phishing): حيث يقوم المحتالون بإرسال رسائل بريد إلكتروني مزيّفة تدّعي أنها من المؤسسات المالية وذلك لسرقة بيانات الحسابات المصرفية أو تفاصيل البطاقات الإئتمانية.
• التصيُّد الصوتي (Vishing) والإحتيال عبر الرسائل النصيّة (Smishing): ويشمل ذلك الإتصال الهاتفي أو الرسائل النصّية المزوّرة التي تحاول إقناع الضحايا بالكشف عن تفاصيل حساباتهم.

2. هجمات الإحتيال بإستخدام البيانات المسروقة (Stolen Data Fraud):

• سرقة البيانات عبر إختراق الأنظمة: إذ يتعرّض العديد من المصارف والمؤسسات المالية لإختراقات أمنية، حيث يتم تسريب البيانات الحساسة مثل أرقام الحسابات والبطاقات الإئتمانية للعملاء.
• مهاجمة نقاط البيع (POS) وأجهزة الصرف الآلي: تستهدف هذه الهجمات الحصول على بيانات بطاقات الإئتمان من خلال أدوات التجسُّس المتقدّمة أو الأجهزة المُصممة خصّيصاً لسرقة هذه البيانات.

3. الهجمات عبر البرمجيات الخبيثة (Malware)

• البرمجيات الضارة: يقوم المحتالون بإدخال البرمجيات الضارة على الأجهزة الإلكترونية لمستخدمي الحسابات المصرفية لسرقة بياناتهم. تشمل هذه البرمجيات الفيروسات، وبرامج التجسس (Spyware)، والبرمجيات التي تسرق بيانات بطاقات الإئتمان.
• فيروسات رصد المعاملات (Transaction Malware): يُمكن لهذه البرمجيات التسلُّل إلى جهاز المستخدم أثناء إجراء معاملة مصرفية وتغيير التفاصيل أو تحويل الأموال.

4. الهجمات عبر شبكات Wi-Fi العامة (Public Wi-Fi Attacks):

• هجمات الوسيط (Man-in-the-Middle): قد يتعرّض مستخدمو الشبكات العامة في الأماكن مثل المقاهي والمطارات لهجمات على شبكات الـ Wi-Fi، حيث يُمكن للمهاجمين إعتراض المعلومات الحساسة المُرسلة من جهاز المستخدم، مثل تفاصيل الحساب المصرفي أو بيانات البطاقة الإئتمانية.

5. إحتيال على البطاقات الإئتمانية (Card-Not-Present Fraud):

• الإحتيال عبر التجارة الإلكترونية: في هذا النوع من الإحتيال، لا يُطلب من الشخص تقديم بطاقته الفعلية، بل تُستخدم تفاصيل البطاقة المسروقة لإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت.

6. الإحتيال عبر التطبيقات المالية (Mobile Banking Fraud):

• التطبيقات المزيّفة: يقوم المحتالون بإنشاء تطبيقات مصرفية مزيّفة تشبه تلك الخاصة بالمصارف لجذب الضحايا وتحقيق وصول غير مصرّح به إلى حساباتهم المصرفية.
• إستغلال الثغرات في التطبيقات المالية: يتعرّض بعض التطبيقات البنكية لثغرات أمان يُمكن إستغلالها للوصول إلى الحسابات.

7.الإحتيال عبر الدفع عبر الهاتف المحمول (Mobile Payment Fraud):

• الإحتيال عبر المحافظ الإلكترونية: مع تزايد إستخدام الدفع عبر الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، مثلApple Pay و Google Pay، يتعرّض العملاء لخطر الإحتيال، حيث يُمكن أن تُستخدم معلومات الحسابات المسروقة لإجراء معاملات غير مصرّح بها.

8. إستغلال تقنيات الذكاء الإصطناعي (AI):

• الهجمات بإستخدام الذكاء الإصطناعي: بدأ المحتالون في إستخدام الذكاء الإصطناعي لتعزيز أساليب الإحتيال، مثل توليد رسائل بريد إلكتروني مزيّفة أو محاكاة مكالمات هاتفية بطريقة يصعب تمييزها عن الرسائل الحقيقية.

ضرورة تطوير آليات مكافحة الإحتيال وغسل الأموال

تُعتبر خسائر غسل الأموال من أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية التي تُواجه العالم، حيث تُقدّر هذه الخسائر بتريليونات من الدولارات سنوياً، وتشمل التأثيرات المالية المباشرة وغير المباشرة على الإقتصاد العالمي. فبحسب مجموعة العمل المالي (FATF)، تُقدّر خسائر غسل الأموال عالمياً ما بين 2 إلى 5 تريليون دولار سنوياً. وكما أسلفنا، تُستخدم هذه الأموال لتمويل الأنشطة غير المشروعة مثل الإرهاب، والإتجار بالبشر، المخدّرات والفساد، مما يُؤثر سلباً على الإستقرار الإقتصادي، كما أن عمليات غسل الأموال تؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات المالية، مما يضرّ بالإستثمار المحلي والدولي.

من جهة أخرى، تُسهم الأموال المغسولة في جعل الأسواق المالية مشوّهة، حيث قد يتم ضخّ الأموال في الشركات غير المشروعة أو في السوق السوداء، مما يُشوّه المنافسة.

أخيراً، تتعرّض المصارف والمؤسسات المالية لخسائر بسبب إرتفاع تكاليف الإمتثال للقوانين والأنظمة الصارمة لمكافحة غسل الأموال، مما يعوّق قدرتها على النمو.
لذلك، وفي المحصّلة، إن مكافحة الاحتيال المالي، أصبحت من أولى أولويات السلطات الرقابية المالية والمصرفية حول العالم، حيث تقوم بتعزيز الرقابة المالية عبر تحسين قوانين مكافحة غسل الأموال، وتعزيز التدابير الوقائية داخل المؤسسات المالية، كما يتم حالياً في العديد من الدول إستخدام تقنيات الكشف المتقدم، مثل الذكاء الإصطناعي والتحليل البياني لإكتشاف المعاملات المالية المشبوهة في الوقت الفعلي. كذلك، فإن التعاون بين الدول من خلال تبادل المعلومات وتحليل البيانات لمكافحة غسل الأموال على مستوى عالمي، أصبح أمراً حاسماً بالنسبة إلى مكافحة جرائم الإحتيال المالي نظراً إلى الطبيعة الدولية لتلك الجرائم وإجرائها عبر الحدود.

إعداد: إدارة الدراسات والأبحاث في إتحاد المصارف العربية

مصرف بغداد ممثلاً برئيس مجلس إدارته د. ماجد الساعدي
يدعم مستشفى الطفل للأمراض السرطانية في البصرة

في خطوة ملهمة لزرع الأمل في قلوب الأطفال، زار رئيس مجلس إدارة مصرف بغداد الدكتور ماجد الساعدي، مستشفى الطفل للأمراض السرطانية في البصرة. وقد جاء في بيان للمصرف، أن هذه الزيارة «تأتي كجزء من إلتزام المصرف تجاه المجتمع من خلال التبرُّع بأجهزة مختبرية وتشخيصية وأدوية لدعم علاج الأطفال المصابين، تحت شعار «معاً نصنع فارقاً، ومعاً نبني غداً مشرقاً لأبطالنا الصغار».

تعزيز تبنّي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدعم التدابير المالية للتنمية المستدامة

توسُّع الحكومات والشركات والمصارف والمستثمرين في تطبيق المبادئ والمعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة تجاوز الـ 30 تريليون دولار في العام 2022

يُواجه المجتمع العالمي تحدّيات غير مسبوقة، بما في ذلك تغيُّر المناخ، والتفاوت الإجتماعي، وعدم كفاءة الحوكمة، ولهذه التحدّيات آثار عميقة على التنمية المستدامة، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي والمساواة الإجتماعية وحماية البيئة.

وعلى هذه الخلفية، ظهرت المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة كإطار شامل لمعالجة هذه القضايا المعقدة، وقد ظهرت المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة كإطار محوري لتعزيز الممارسات المستدامة عبر الصناعات، ولا سيما في القطاع المالي. ومن خلال دمج المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة، يُمكن للشركات والمؤسسات المالية معالجة التوقعات المجتمعية مع ضمان المرونة والربحية على المدى الطويل.

وقد توسَّع إلتزام الحكومات والشركات والمصارف والمستثمرون بتطبيق المبادئ والمعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة حول العالم بشكل متسارع خلال السنوات السابقة، حيث تجاوزت الأصول العالمية الملتزمة تلك المبادئ حاجز 30 تريليون دولار في العام 2022، ويُتوقع أن تتخطى 40 تريليون دولار في حلول العام 2030، مما يشكل أكثر من 25 % من الأصول حول العالم. وفي عام 2023، أنفقت الشركات ما يقرب من 38 مليار دولار على خدمات الإستدامة، ويُتوقع أن يصل هذا الرقم إلى 65 مليار دولار في حلول العام 2027، مع معدّل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 15 %.

وخلال العام 2024، أصدرت 90 % من الشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد أند بورز 500 تقارير حول إلتزامها معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، مما يعكس إلتزاماً كبيراً بالشفافية والإستدامة. كما يُتوقع أن تصل الإستثمارات المؤسسية التي تركز على المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة إلى نحو 34 تريليون دولار في حلول العام 2026، لتشكل 21.5 % من إجمالي الأصول المدارة.

دور المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة في دفع التنمية المستدامة

– البعد البيئي

يُركز العنصر البيئي في المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة على التخفيف من المخاطر البيئية وتعزيز الإستدامة، وتشمل المبادرات الرئيسية الحد من إنبعاثات الغازات المسبّبة للإنحباس الحراري العالمي، وتبنّي الطاقة المتجدّدة، والحفاظ على التنوّع البيولوجي، وتعزيز كفاءة الموارد. وقد أثبتت الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال، مثل تيسلا وأورستيد، كيف يُمكن للمسؤولية البيئية أن تتماشى مع النجاح الإقتصادي، كما تلعب المؤسسات المالية دوراً حاسماً من خلال تمويل المشاريع الخضراء، مثل منشآت الطاقة المتجددة وبرامج الحفاظ على المياه ومبادرات الزراعة المستدامة. ولا تعمل هذه الإستثمارات على تخفيف التدهور البيئي فحسب، بل إنها تخلق أيضاً فرص العمل وتحفّز الإبتكار.

– البُعد الإجتماعي

يؤكد الجانب الإجتماعي على الشمولية والمساواة وإحترام حقوق الإنسان، فمن خلال معالجة قضايا مثل التنوّع في مكان العمل وحقوق العمل وتنمية المجتمع، يُمكن للشركات تعزيز تأثيرها الإجتماعي وسمعتها. وعلى سبيل المثال، عزّز إلتزام «يونيليفر» (شركة بريطانية متعددة الجنسيات للسلع الاستهلاكية مقرها في لندن، وتشمل منتجات يونيليفر الطعام، الحلوى، مشروبات الطاقة وغيرها)، بمصادر مستدامة وبرامج دعم المجتمع علامتها التجارية العالمية، كما أنه وفي القطاع المالي، إكتسب الإستثمار المسؤول إجتماعياً زخماً، حيث تتفوّق الصناديق التي تستهدف الشركات ذات المؤهلات الإجتماعية القوية على المحافظ التقليدية، مما يعكس تفضيل المستثمرين المتزايد للإستثمارات الأخلاقية.

– البعد الحوكمي

تشكل الحوكمة الجيدة العمود الفقري للمبادئ البيئية والإجتماعية والمؤسسية، حيث إنها تنطوي على ضمان إتخاذ القرارات الأخلاقية والمساءلة والشفافية، وقد أظهرت الشركات ذات أطر الحوكمة القوية، مثل جونسون آند جونسون ومايكروسوفت، بإستمرار قدرة أعلى على الصمود في مواجهة تقلبات السوق.

وبالنسبة إلى المؤسسات المالية، تترجم الحوكمة إلى ممارسات إقراض عادلة، وتدابير مكافحة الفساد، وبروتوكولات صارمة لإدارة المخاطر. وتعمل هذه التدابير على تعزيز الثقة والإستقرار في النظام البيئي المالي.

المؤسسات المالية كمحفزات للاستدامة

تتمتع المؤسسات المالية بموقع فريد لدفع تبني المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة نظراً إلى تأثيرها على تخصيص رأس المال وقرارات الإستثمار. ومن خلال تضمين إعتبارات المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة في أطر تقييم المخاطر والإستثمار الخاصة بها، يُمكن للمصارف ومديري الأصول والكيانات المالية الأخرى إعادة توجيه الموارد نحو المبادرات المستدامة.

وتُعد الأدوات المالية الخضراء واحدة من أكثر الأدوات فعّالية في هذا المسعى، حيث إنه على سبيل المثال، أصبحت السندات الخضراء تحظى بشعبية متزايدة كوسيلة لتمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة والبنية الأساسية الموفّرة للطاقة وبرامج المرونة المناخية. وبشكل مماثل، تربط القروض المرتبطة بالإستدامة تكاليف الإقتراض بأداء الشركة في مجال المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة، مما يخلق حافزاً مباشراً للتحسين. وبالإضافة إلى التمويل، تلعب المؤسسات المالية دوراً حاسماً في «تشكيل سلوك السوق».

ومن خلال إشتراط الكشف عن تطبيق المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة كشرط مسبق للتمويل، فإن المؤسسات المالية تشجع الشركات على تبني ممارسات مستدامة. وعلاوة على ذلك، يُمكن للمؤسسات المالية دفع الابتكار من خلال التعاون مع مقدّمي التكنولوجيا لإنشاء حلول رقمية تركز على المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة، مثل منصّات المحاسبة الكربونية أو أنظمة تسجيل المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.

من جهة أخرى، تتصدّر المؤسسات المالية الترويج للمبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة من خلال الأدوات المبتكرة التالية:

أ. **السندات الخضراء:** وهي مخصّصة لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، وقد تجاوزت سوق السندات الخضراء العالمية 500 مليار دولار في العام 2023، مما يسلّط الضوء على أهميتها المتزايدة.

ب. **القروض المرتبطة بالإستدامة:** حيث تربط هذه القروض أسعار الفائدة بأداء المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة للمقترض، مما يُحفّز الشركات على تلبية أهداف الإستدامة المحددة.

ت. **صناديق الإستثمار التي تركز على المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة:** إذ يعرض مديرو الأصول بشكل متزايد صناديق تعطي الأولوية للشركات المتوافقة مع المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة، وتلبي الطلب المتزايد على الإستثمار الأخلاقي.

ث. **أرصدة الكربون والأسواق:** تساعد الأسواق المالية لتداول الكربون الشركات على تعويض انبعاثاتها، مما يخلق حافزاً ملموساً للحد من بصمتها الكربونية.

ومن خلال دمج هذه الأدوات، لا تتمكن المؤسسات المالية من تعزيز ربحيتها فحسب، بل وتساهم أيضاً بشكل كبير في تحقيق أهداف الإستدامة العالمية.

التحدّيات التي تُواجه تبنّي ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة

رغم إمكاناتها التحويلية، فإن تبنّي ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة، يُواجه العديد من العقبات، فالإفتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة عبر المناطق يخلق تناقضات، مما يجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة أداء ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة. وعلاوة على ذلك، فإن تكاليف التنفيذ المرتفعة، ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يُمكن أن تعمل ككابح لتطبيق تلك المبادئ.

وفي العديد من البلدان النامية، تؤدي الأطر التنظيمية الضعيفة والوصول المحدود إلى الخبرة في ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة إلى تفاقم هذه التحدّيات.

إن التضليل البيئي، أو تقديم بيانات اعتماد ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة بشكل خاطئ، هو قضية حاسمة أخرى تقوّض الثقة في مبادرات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة، وتسلّط هذه الممارسة الضوء على الحاجة إلى عمليات تحقق صارمة وشفافية أكبر في إعداد التقارير المتعلقة بممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة. وفي حين أن فوائد تبنّي ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة واضحة، فإن العديد من العقبات تعوّق تنفيذها على نطاق واسع، ومنها:

أ. **الإفتقار إلى التوحيد القياسي:** إن غياب مقاييس وأطر إعداد التقارير الموحدة لممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة يخلق تناقضات ويقلّل من ثقة المستثمرين.

ب. **التكاليف المرتفعة:** بالنسبة إلى العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قد يكون العبء المالي المتمثل في دمج ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة باهظ التكلفة.

ت. **الفجوات التنظيمية:** إن التشريعات غير الكافية والتنفيذ غير الكافي، ولا سيما في البلدان النامية، يعوّق تبنّي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ث. **التضليل البيئي:** إن تقديم بعض الشركات لبيانات بيئية واجتماعية ومؤسسية مضلّلة يقوّض الثقة والمصداقية.

ج. **قيود البيانات:** لا يزال الوصول إلى بيانات بيئية وإجتماعية ومؤسسية موثوقة وشاملة يشكل تحدّياً للمستثمرين والجهات التنظيمية على حد سواء.

إستراتيجيات لتعزيز تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة

في سبيل التغلّب على هذه التحدّيات، هناك حاجة إلى نهج متعدد الأوجه، إذ يُمكن للحكومات أن تلعب دوراً محورياً من خلال سنّ لوائح تلزم بالإفصاح عن المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، وتوفر حوافز مالية للممارسات المستدامة. ويُمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، دعم برامج بناء القدرات لتزويد الشركات في البلدان النامية بالمهارات والموارد اللازمة للإمتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

كما أن الإبتكار في القطاع الخاص مهم بالقدر نفسه، فتطوير أطر عمل بيئية واجتماعية ومؤسسية موحّدة، مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية ومجلس معايير المحاسبة للإستدامة، يُوفر خارطة طريق لإعداد تقارير بيئية واجتماعية ومؤسسية متسقة وموثوقة. كما أن التكنولوجيا، بما في ذلك البلوكتشين والذكاء الاصطناعي، قادرة على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تمكين التتبع في الوقت الحقيقي لمقاييس المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. وفي ما يلي عدد من الاستراتيجيات التي تعزز تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة:

أ. **السياسة والتنظيم:** يتعيّن على الحكومات إنشاء أطر قانونية قوية تفرض الإفصاحات البيئية والإجتماعية والحوكمة وتحفّز الممارسات المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك لائحة التصنيف التابعة للإتحاد الأوروبي ومتطلّبات الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة التي إقترحتها لجنة الأوراق المالية والبورصة الأميركية.

ب. **بناء القدرات:** إن مبادرات بناء القدرات، ولا سيما في الإقتصادات النامية، قادرة على تمكين الشركات من تبنّي معايير المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة. وتلعب المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً حيوياً في توفير التدريب والموارد.

ت. **الإبتكار التكنولوجي:** تقدم التكنولوجيا حلولاً تحويلية لتطبيق معايير المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويُمكن للبلوكتشين أن تعزّز شفافية سلسلة التوريد، في حين تمكن الذكاء الإصطناعي من تقييم المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة بدقة. وتقود شركات مثل آي بي إم عملية دمج التكنولوجيا مع ممارسات المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة.

ث. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** يُمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص حشد الموارد لمشاريع الإستدامة واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال، يُسهل مرفق البنية الأساسية العالمي التعاون بين الحكومات والمستثمرين من القطاع الخاص لتمويل البنية الأساسية المستدامة.

ج. **التناغم العالمي للمعايير:** يُمكن أن يؤدي تطوير إطار عمل المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة عالمي إلى تعزيز الشفافية والمقارنة، مما يعزّز ثقة المستثمرين.

ح. **التعليم والتوعية:** سيؤدي دمج المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة في المناهج الأكاديمية وبرامج التدريب المهني إلى إنشاء قوة عاملة مجهزة لدفع الاستدامة.

خ. **المشاركة الشعبية:** إن تشجيع مشاركة المجتمع في مبادرات المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة يضمن قبولاً وتأثيراً أوسع.

د. **توسيع نطاق التمويل الأخضر:** إن توسيع نطاق أدوات التمويل الأخضر، ولا سيما في الأسواق الناشئة، بغية أن يفتح فرص إستدامة كبيرة.

في المحصّلة، إن تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ليس مجرّد ضرورة أخلاقية، بل ضرورة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة التدابير المالية مع الأهداف البيئية والإجتماعية والحوكمة، يُمكن لأصحاب المصلحة معالجة التحدّيات العالمية مع فتح فرص جديدة للنمو والإبتكار. ورغم التحدّيات، فإن الطريق إلى تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات واضح: من خلال التعاون والإبتكار والإلتزام، يُمكننا بناء مستقبل مرن ومستدام للجميع.

ولتعظيم تأثير معايير المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة، يجب على أصحاب المصلحة التركيز على الإبتكار والتعليم والتعاون، كما يجب على الحكومات إعطاء الأولوية لدمج مبادئ المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة في خطط التنمية الوطنية وتحفيز التمويل المستدام من خلال الإعفاءات الضريبية أو الإعانات.

وبالتوازي، يمكن للمؤسسات التعليمية تقديم مناهج تركز على المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة لتنمية جيل جديد من قادة الإستدامة.

ومن ناحية أخرى، يجب على المؤسسات المالية توسيع عروض منتجاتها لتشمل المزيد من الأدوات والخدمات التي تركز على المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة. وتحديداً، يُمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص فتح موارد إضافية لمشاريع الإستدامة واسعة النطاق، في حين يُمكن للتعاون الإقليمي والعالمي توحيد المعايير وتعزيز الإستثمارات عبر الحدود في المشاريع المتوافقة مع المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.

أخيراً، إن تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات ليس مجرّد إتجاه، بل هو ضرورة لتحقيق مستقبل مستدام. ومن خلال مواءمة التدابير المالية مع مبادئ الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، يُمكن لأصحاب المصلحة معالجة التحدّيات العالمية الملحة مع فتح الفرص الإقتصادية والإجتماعية. علماً أن التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني أمر ضروري للتغلّب على الحواجز القائمة وتحقيق الإمكانات الكاملة لمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات. والرحلة نحو التنمية المستدامة معقّدة ولكنها قابلة للتحقيق، ومن خلال الإبتكار والإلتزام والعمل الجماعي، يُمكن لمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات تحويل الصناعات وتمهيد الطريق لعالم مرن وعادل.

إعداد: إدارة الدراسات والأبحاث في إتحاد المصارف العربية

التجارب الإصلاحية للقطاع العام في لبنان لم تكن في المستوى المطلوب

من البديهي القول، إنه بعد إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، لا يُمكن تحقيق النهوض الإقتصادي المنشود في لبنان بعيداً من القطاع العام، فهو الضامن الوحيد للمواطنين كافة من دون أن نغفل أهمية القطاع الخاص. في المقابل يُقر القاصي والداني بأن الفساد والبيروقراطية والترهّل، باتت سمة القطاع العام في لبنان خصوصاً منذ حصول الإنهيار الإقتصادي في العام 2019، فغياب الوعي الثقافي، الفقر، العوز والمحسوبيات، كلُها عوامل تتداخل في ما بينها لتشكّل سداً منيعاً في وجه الإصلاح والتطوير. علماً بأنّ الإصلاح لا يهدف إلى العقاب، إنّما لتحسين شؤون الإدارة العامة وتفعيل دور الدولة بغية تأمين متطلبات المواطنين وإحتياجاتهم في أقصر وقت وأقل كلفة.

من هنا، لا بد من فتح النقاش حول أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع العام، وإشراك القطاع الخاص في الإدارة لإستنهاض إقتصاد بات في مراحل الموت السريري.

في التعريف التقني للحوكمة، يُشير الباحثون إلى أنها «نظام للإدارة والرقابة والتوجيه، سواء كانت إدارة عامة أو خاصة، وتشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات الهادفة إلى تحقيق التوافق والتوازن بين أصحاب الفئات المعنية، وتحديد الحقوق والمسؤوليات في ما بينها، ضمن إطار عام من الشفافية والإفصاح والمساواة في الفرص»، معتبرين أن «آليات وإجراءات الإصلاح الإداري تُعدّ من العناصر المهمة في نظام الحوكمة، الذي يُمثل حلاً فعّالاً للمحسوبية وإستغلال النفوذ والزبائنية والمحاباة»، ويعرّفون الحوكمة في القطاع العام بأنّها «مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي تُوجّه وتُدار فيها الدائرة الحكومية، لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية، وفق آليات للمتابعة والتقويم ونظام صارم للمساءلة، لضمان كفاءة الأداء وفعّاليتها من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر».

وينبّه الباحثون إلى أن «الحوكمة رديف لمفهوم المأسسة، وصمّام أمان لحماية المؤسسات مهما كانت طبيعتها، بغرض تحقيق الرفاه والإنماء، حيث يرتبط مفهوم الحوكمة، إرتباطاً وثيقاً بالجوانب القانونية والمالية والمحاسبية والإقتصادية، وصولاً الى منظومة القيم الإجتماعية والأعراف المستقرة»، لافتين الى أن «حوكمة الشركات الخاصة تشمل كيفية إشراف مجلس الإدارة على إدارة الشركة، وكيفية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة بدورهم أمام المساهمين والشركاء، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ويتم تحديد وسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء».

في المقابل، يُعرّف المختصون الإصلاح الإداري في الدولة بأنّه «عملية تفعيل الإدارة العامة للقيام بواجباتها، وفي طليعتها السهر على تنفيذ القوانين وضمان الخدمات العامة بأقصر وقت ممكن وأقل كلفة ممكنة»، ويُحدّدون أبرز مشاكل القطاع العام اللبناني بأنها «تجاوز القوانين والأنظمة وغياب الثقافة السياسية أو الوعي السياسي والتشريعات اللازمة وغموض بعضها، مما يؤدي حتماً إلى إستغلال البعض هذا الفراغ القانوني وتفسيره بما يتلاءم مع المصالح الخاصة، عندها تضمحل المصلحة العامة لصالح المنافع والخدمات الخاصة، وتخلّف الوسائل والأساليب الإدارية ونقص كفاءة الموظفين».

كما يُحدد المختصون أسباب نقص الكفاءة إلى عوامل عدة، منها «سوء إختيار الموظفين الناتج عن التوظيفات العشوائية، والمحسوبيات السياسية والأقارب، وبيع الوظائف الشاغرة في القطاع العام، وغياب الإعداد والتدريب للموظفين والنقص في المهارات والخبرات، والرفض من أصحاب المعارف والخبرات والكفاءات العالية العمل في القطاع العام نتيجة تدني الرواتب وغياب الرقابة والبيروقراطية والروتين الممل وضعف البنى التحتية».

حوكمة القطاع العام

يرى الخبراء، أن حوكمة القطاع العام «تشمل السياسات والإجراءات المستخدمة لتوجيه أنشطة المنظمة الحكومية، والتأكد من تحقيق أهدافها، وإنجاز العمليات بأسلوب أخلاقي ومسؤول. وتقوم الحوكمة في القطاع العام، بمدى إنجاز الأهداف المرجوة وتحقيقها، من خلال القيام بالأنشطة التي تضمن صدقية الحكومة، والعدالة في توفير الخدمات، وضمان السلوك المناسب والأخلاقي للمسؤولين الحكوميين، وذلك للحد من مخاطر الفساد المالي والإداري. ويُمكن إختصار أهمية الحوكمة في القطاع العام برفع الكفاءة في المؤسسات الحكومية وتعزيز مستوى الأداء الوظيفي، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وتحقيق الشفافية والمساواة في التعامل مع المواطنين، وتقليص حجم الفساد الناتج عن سوء الإدارة العامة، وتعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة وزيادة المعلومات والخبرات».

تعثُّر الحوكمة في القطاع العام

في المقابل، أظهرت التجارب الإصلاحية للقطاع العام في لبنان، بأنّها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تحقق الأهداف المرجوّة منها، نظراً إلى التدخلات السياسية المتزايدة وغياب الثقافة والوعي السياسي، وعدم توافر الحماسة الكافية لدى الحكومات المتعاقبة على بناء قطاع عام قادر على المنافسة، وتقديم أجود الخدمات للمواطن وضمان حقوقه.

إذاً، يُمكن القول، إنّ القطاع العام لا يُمكن له أن ينهض من كبوته وأعبائه الثقيلة لوحده من دون أن يكون له شريك، وهذا الشريك هو القطاع الخاص والمجتمع المدني.

في هذا الإطار، يشرح الدكتور مروان القطب، الخبير في الشؤون المالية والادارية، لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «المعنى التقني للحوكمة، يعني الإدارة الرشيدة، وهي مجموعة من الأنظمة والسياسات والإجراءات، التي تهدف إلى إدارة القطاع العام بطريقة منظّمة ومُحكمة، مما يؤدي الى إشباع حاجات المواطنين، وتحقيق أهداف الإدارة والسياسات العامة المطلوبة، وإنجاز الغرض من وجود القطاع العام»، لافتاً الى أن «الحوكمة تقوم على مبادىء

القطب: إذا لم تُطبّق الحوكمة في الإدارة سيؤدي ذلك إلى عزلة لبنان عن محيطه

عدة، أولها مبدأ المسؤولية، ويقوم على وضع هيكل تنظيمي للقطاع العام، شامل ومتوازن ورشيق، ويحدّد مهمات كل وحدة وقطاع في القطاع العام ومسؤولياته، وتكون المهام محددة بطريقة واضحة ومركّزة».

يضيف د. القطب: «أما المبدأ الثاني فهو المساءلة، ويقوم على تفعيل أجهزة الرقابة وخصوصاً الرقابة الخارجية مثل التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، وأيضاً تفعيل الرقابة الحديثة مثل إجراء رقابة التدقيق الخارجي، خصوصاً حيال المرافق ذات الطابع الإستثماري – الإقتصادي، كذلك إعتماد التقنيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق داخل كل وزارة ومؤسسة عامة وبلدية»، موضحاً أن «المبدأ الثالث هو الشفافية، أي أن كل مواطن له الحق في الاطلاع على نتائج إدارة المرافق العامة، سواء على مستوى الوطن أو المحلية، مما يتطلّب إصدار تقارير دورية عن المؤسسات العامة المختلفة، ومن حق المواطن الوصول الى المعلومات التي تعنيه والتي له علاقة فيها. علماً أنه صدر قانون «حق الوصول للمعلومات».

ويشير د. القطب إلى أن «المبدأ الرابع هو العدالة، ويقوم على معاملة المواطنين بعدالة وإشباع حاجاتهم على قدم المساواة من دون تمييز، كذلك يجب على المرافق أن تُحقق الإنماء المتوازن والعدالة بين المناطق، وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ بوجود لامركزية إدارية، وأن تتعامل الإدارة مع العاملين لديها بعدالة، من حيث الأجور والخدمات الصحية والإجتماعية».

الرئيس اللواء فؤاد شهاب أبو المؤسسات

يذكّر د. القطب أن «مَن بنى لبنان الحديث بمؤسساته المختلفة، على مستوى الإدارة ومصرف لبنان والقضاء، هو عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب، بعدها حصلت الحرب الأهلية، وتسبّبت بدمار شامل للإدارة ومؤسسات القطاع العام، وبعد الحرب لعبت حكومات

الرئيس الشهيد رفيق الحريري دوراً مهماً في موضوع الحوكمة المؤسسية في القطاع العام، وقامت بخطوات عدة في هذا السياق، منها هيكلة القطاع العام، وتنظيم الوزارات وإدخال المكننة إليها، ومعالجة الفائض في بعض الوزارات والمؤسسات، وقد تم وضع سلسلة رتب ورواتب كان الهدف منها وضع أجور تحترم كرامة الموظف، وتنظيم وزارة المالية الذي كان عملاً جبّاراً (إنشاء مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة هيكلة مديرية الواردات في المحافظات وغيرها)».

يضيف د. القطب: «لكن ورغم ما تقدم، فإن حكومات الرئيس رفيق الحريري لم تتمكّن من تحقيق حوكمة شاملة، نتيجة الظروف السياسية والحروب التي شهدها لبنان مؤخراً مع العدو الإسرائيلي، أما اليوم فالبلاد أصبحت بأمسّ الحاجة إلى تطبيق معايير الحوكمة ومبادئها، وإصلاحات جذرية على مستوى إعادة هيكلة القطاع العام وتنظيمه، وتفعيل أجهزة الرقابة.

ولا يمكن الإستمرار في الوضع الذي وصلنا إليه»، مشدّداً على أن «الإدارة العامة في لبنان تعاني فساداً إدارياً وضعفاً في أجهزة الرقابة وتعطُّل عملها. علماً أن إنهيار الليرة قد أدى إلى أن رواتب العاملين أصبحت غير عادلة، فضلاً عن الخلل في دوام الموظفين في الإدارة، ووجود «تخمة» وفائض منهم، سواء في القطاعين المالي والتربوي، أو في مؤسسة كهرباء لبنان والإتصالات، مما يؤثر سلباً على الخدمات التي تقدمها. كذلك يجب تطوير مرفأ بيروت ليتناسب مع دوره ومساهمته لإعادة الإعمار في سوريا».

فرصة للإصلاح

يعتبر د. القطب «أننا اليوم أمام فرصة إنتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة، وأن ينصبّ عملها على الإصلاح السياسي والإداري والمالي والنقدي والحوكمة، وتحديد المسؤوليات، وإعادة تنظيم كل القطاع العام بشكل شامل، ونحن بحاجة إلى التركيز على التعيينات الإدارية، ولا سيما المدراء العامين وفق معيار الكفاءة، وهم كثر من اللبنانيين، وليس على المحسوبيات والإستزلام للسياسيين، وإلاّ فلا خروج للبنان من أزمته الراهنة»، مؤكداً أن «هناك إصلاحات مطلوبة من صندوق النقد الدولي كي يدعم لبنان، إذ من دونها لا دعم ولا تأييد من المجتمع الدولي».

في المحصّلة، إذا لم يتم إعتماد معيار الحوكمة في الإدارة اللبنانية، والبقاء على ما نحن عليه من رتابة وروتين إدارة وفساد سياسي ومالي، فإن ذلك سيؤدي إلى عزلة لبنان عن محيطه، ولن تستطيع عندها الإدارة اللبنانية القيام بدورها في إشباع الحاجات العامة، وسيؤدي ذلك الى عزلة لبنان عن المنطقة العربية التي تزخر بالمشاريع التنموية. لذا، إنها فرصة سانحة في هذا الوقت، وخصوصاً أن معايير الحوكمة باتت دليل نجاح، ومطلوبة دولياً، وعلينا حزم أمرنا وتطبيقها مع تحقيق الإصلاحات المطلوبة والملحة في الإدارة».

وعن دور تطبيق الحوكمة في تشجيع الإستثمارات، يقول د. القطب: «لا يُمكن أن يأتي مستثمر إلى لبنان إلاّ إذا وُجدت بيئة إستثمارية على مستوى التشريعات التي تستجيب للمتطلبات الواقعية، وإدارة عامة تعطي الأذونات والتراخيص بشكل ميسّر من دون فساد وبيروقراطية تزيد الكلفة على المستثمر، وأن يكون هناك إصلاح للقطاع النقدي يؤدي إلى الإستقرار في العملة اللبنانية وقيمتها، وإلاّ سيكون لبنان بيئة طاردة للمستثمرين فيتأخر النمو ونبقى في الأزمة».

ويختم د. القطب: «إن أفكار الحوكمة ينبغي أن تكون ثقافة لدى الطبقة السياسية المقرّرة (رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء والبرلمان)، وتالياً، إذا كانت هذه المبادىء غائبة، فإن خطة الطريق للإصلاح ستكون غائبة، وعلينا أولاً تعزيز هذه الثقافة ونشر الوعي بها، وهذا الأمر يجب أن تعمل عليه المنظمات الدولية العاملة في لبنان والمهتمة به، كي تكون الحوكمة وفق ثقافة الشفافية والمسؤولية والعدالة والمساءلة.

لذا، إننا بحاجة الى ورشة إصلاح كبيرة. علماً أن هذا الأمر يتطلّب قراراً سياسياً يُتخذ في ضوء الحوكمة، ومن دونها سنبقى على ما نحن عليه، ولن نخرج من الأزمة الراهنة».

في الخلاصة، يُطرح السؤال البديهي، هل يُمكن تطبيق الحوكمة

قزح: معظم الشركات الخاصة في لبنان «عائلية» ومن الصعب أن تطبّق عليها مبادئ الحوكمة العالمية

في القطاع الخاص في لبنان؟ يُجيب الخبير المصرفي ميشال قزح قائلاً: «إن تطبيق الحوكمة في القطاع الخاص في لبنان أمر صعب، لأن معظم الشركات الخاصة هي شركات «عائلية» أي مملوكة من عائلات، ومن الصعب أن تطبّق عليها مبادئ الحوكمة العالمية. علماً أن الإصلاحات والحوكمة يجب أن تطبّقا بشكل أكبر في القطاع العام، بسبب تفشّي الفساد فيها، بما فيها مكافحة تبييض الأموال، واقتصاد الكاش، والتهرُّب من الضرائب، وهذا سينعكس تلقائياً على القطاع الخاص، وكنتيجة لهذا التطبيق، يحصل دعم للحوكمة في القطاع الخاص».

ويختم قزح بالقول: «إن الحوكمة شقّان، الأول يتعلق بإدارة الشركة، والثاني يعني تطبيق الحوكمة لضمان تنفيذ القوانين بشكل طبيعي».

باسمة عطوي

القواعد الذهبية للتحكيم

بدأ التحكيم يأخذ طريقه كأحد البدائل المتوافرة لتسوية المنازعات التي ظلّت تتم عن طريق المحاكم. والتحكيم يتميّز بالسرعة في الفصل ، ويمنح الأطراف الحق في إختيار هيئة التحكيم وما يرتبط بعملها، ولهذا نقول إن التحكيم إرادة الأطراف أو «محكمة خاصة» إختارها الأطراف كبديل عن المحاكم. وقوانين التحكيم تقنّن عملية التحكيم وكل ما يرتبط بها من إجراءات، ويلعب المحكم «الفرد أو عضو هيئة التحكيم» دوراً كبيراً في تحقيق مرامي التحكيم وتفعيل ما ورد في القانون.

كما ذكرنا، فإن من ميزات التحكيم أنه يمثل «إرادة الأطراف» في اللجوء إلى التحكيم كأحد البدائل لتسوية المنازعات، وأهم أعمدة التحكيم يتمثل في شخص المحكم الذي تختاره الأطراف في الغالب، ومن هذا تأتي أهمية الدور المحوري الذي يقوم به «المحكم» من بداية إخطاره بمهمة التحكيم وحتى صدور القرار النهائي المنهي للخصومة. إن تصرّفات وسلوك «المحكم» قد تؤدي إلى قبول قرار التحكيم من الجميع وعلى رأسهم أطراف الدعوى أو عدم قبول القرار ورفضه وقد يتم قبول الطعن مما يؤدي إلى نسف كل المجهودات التي تمت أثناء التحكيم. وحتى لا يحدث هذا، هناك قواعد سلوك وأخلاقيات يتمسّك بها «المحكم» ويجب أن تكون متأصلة في ذاته وضميره ووجدانه وأخلاقه.

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

قامت جهات عدة منها الجمعية الأميركية للتحكيم ،والجمعية الدولية للمحامين بإعداد بعض القواعد التي تسمّى «قواعد سلوك المحكمين»، ويُمكن الإسترشاد بهذه القواعد وإتباعها بواسطة كل محكم.

وإضافة لهذا قد يقوم كل مركز تحكيم بإصدار توجيهات تلزم كل محكم يتعامل مع المركز. ومن واقع الممارسة وبعد الإطلاع على العديد من الدراسات والبحوث، وبالرجوع إلى بعض القرارات الهامة، فإننا نخلص إلى أن قواعد السلوك التي يجب التمسُّك بها في كل الأوقات بواسطة كل محكّم، تتمحور في التالي:

– عدم السعي لدى الأطراف لتولي مهمة التحكيم، ولا يجوز لأي شخص أن يسعى بأي صورة من الصور لتولّي مهمّة التحكيم في نزاع معين، وذلك لما قد يُثيره هذا المسعى في النفس من شكوك وشبهات حول مصلحة محتملة أو فائدة مرتقبة يأمل هذا الشخص في جنيها.

– عدم قبول مهمة التحكيم إلاّ بعد التأكد من توافر القدرة المهنية لديه والتي تؤهله للقيام بأعباء مهمة التحكيم، ومن الأهمية إلتزام المحكم بهذا الأمر، وأن لا يقبل مهمة التحكيم إلاّ بعد التأكد التام من توافر المقدرة المهنية التي تمكّنه من الإضطلاع بمهمة التحكيم. ومن هذا مراعاة التخصّص في الموضوع كقضايا الفيديك مثلاً أو الإعتمادات المستندية، وأيضاً ضرورة التفرّغ لنظر الموضوع حتى لا يكون سبباً في تأخير الفصل في النزاع من دون مبرّر، والمعرفة التامة بلغة التحكيم وكلّ الأمور المرتبطة به.

– الإفصاح التام عمّا قد يكون من شأنه التأثير على حيدة المحكم، ويجب على المحكم أن يلتزم وفور إخطاره بمهمة التحكيم بالإفصاح الكامل ودون أي غموض أو مواربة، عن أي أمر من شأنه أن يُؤثر في حيدته عند قبوله مهمة التحكيم وحتى تمام الإنتهاء منها، ويشمل الإفصاح أي علاقة عمل أو مصلحة أو فائدة أو قرابة دم أو مصاهرة. والسؤال الذي يطرأ: هل يكون الإفصاح واجباً مما هو سابق أو معاصر لمهمة التحكيم؟ وما إذا كان يشترط معرفة المحكم بما هو ملتزم بالإفصاح عنه؟ أم يكفي أن يكون في إستطاعته العلم بما هو ملتزم بالإفصاح عنه؟ وعما إذا كان الإفصاح شفوياً أو كتابياً؟ وينصب الإلتزام بالإفصاح على ما هو سابق على قبول المحكم لمهمة التحكيم، وما هو لاحق عليها.

وفي جميع الأحوال يُشترط أن يكون الإفصاح كتابياً حتى يتم توجيهه لكل الأطراف وللمحكّمين، وحتى يكون حجّة على مقدّمه.

– عدم تجاوز الحدود المحدّدة له طبقاً لإتفاق التحكيم بالزيادة أو النقصان، حيث يجب أن يلتزم المحكم تماماً بعدم تجاوز حدود «مهمة التحكيم»، وهذا يتناول كل ما تم الإتفاق عليه في إتفاق أو مشارطة التحكيم ويشمل، دون حصر، القانون الواجب التطبيق إضافة إلى القواعد الإجرائية المتفق عليها.

– الإلتزام بضرورة إدارة التحكيم في كل مراحله بعدل ونزاهة وحسن

معاملة وهذه القاعدة تقتضي أن يتوخى المحكّم في عمله الحيدة التامة والإستقلال الكامل و«الحيدة» و«الإستقلال» مصطلحان مختلفان تماماً عن بعضهما البعض وغير متطابقين. والمقصود بالحيدة التجرّد لدى التعامل مع موضوع التحكيم، وتنتفي الحيدة عندما يُحابي المحكّم أحد الأطراف أو يُبدي رأياً مسبقاً في النزاع. ومن الجدير بالذكر أنه وفي حكم هام تقرّر أن إبداء الرأي إستناداً إلى رأي علمي بعيداً عن وقائع النزاع المطروح لا ينال من هذه الحيدة. وعلى الطرف الآخر، فإن المقصود بالإستقلال هو ألاّ يكون المحكّم تابعاً في عمله لغيره أو يتلقى تعليمات خارجية في خصوص التحكيم. وفي جميع الأحوال ينتفي الإستقلال إذا إرتبط المحكّم بأحد الأطراف أو بأحد أقربائهم بأي علاقة من أي نوع.

ويتفرّع من قاعدتي العدل والنزاهة أمور عدة، مثل عدم إدارة التحكيم بطريقة يترتب عنها وصول تكلفة التحكيم إلى مستوى غير متناسب مع المصالح المالية المتنازع عليها، والإلتزام بالمواعيد الإجرائية للتحكيم تفادياً للطعن لإبطال الحكم، وإحترام قاعدة المساواة بين أطراف التحكيم في كل ما يتصل بالتحكيم ويندرج ضمن هذا إلتزام المحكّم بتمكين كل طرف من أن يستعين بمستشار، وحظر إستلام الهدايا أو العطايا أو أي مزايا بطريق مباشر أو غير مباشر من أي من أطراف التحكيم سواء كانت سابقة أو لاحقة على الفصل في التحكيم ما دامت مرتبطة به.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن معظم أسباب الطعن في قضايا التحكيم تدور في رحى الحيادية والإستقلالية، فلننتبه ونبتعد عن الشبهات ولنسمو ونرتقي بمهنتنا.

–الإمتناع عن الإتصال بأي طرف من الأطراف على حدة، وعلى المحكّم الإلتزام التام بعدم الإتصال بأي من الأطراف على حدة لتعارض ذلك مع مبدأ الشفافية الواجب الإتباع، ولا يدخل في هذا بالطبع ردّ المحكّم على إستفسارات الأطراف في ما يتعلق بإستعداده لقبول التحكيم ومدى تفرّغه. فإذا حدث أي نوع من الإتصال فيجب العمل على إعلام الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى أو المحكّمين الآخرين شفاهة أو كتابة ومدّهم بصورة من المراسلات، ويلحق بهذا إلتزام آخر يتمثل في عدم مباشرة أي ضغط على أي طرف من أطراف التحكيم، ولا يُعد بمثابة الضغوط المحظورة دعوة الأطراف المحتكمة لدراسة تسوية ودية، وإنما المحظور هو مشاركة المحكم في جلسات التسوية من دون موافقة الأطراف المحتكمة.

– حظر الإستفادة من المعلومات التي حصل عليها المحكّم أثناء إجراءات التحكيم وذلك لتحقيق أي مغنم أو مكسب لنفسه أو للغير، وهذا يستدعي نفض اليد وترك كل ما يتعلق بالتحكيم وتفاصيله ومساراته داخل قاعات التحكيم إلى ما لا نهاية.

–على المحكّم عدم التنازل عن إختصاصه بحسم النزاع إلى أي شخص آخر، ويترتب على ذلك أن يلتزم المحكّم في حالة إتفاق الخصوم على حل معين للنزاع أن يشير في الحكم إلى انه قائم على هذه التسوية الإتفاقية. ووفقاً لأحد القرارات الصادرة من هيئة التحكيم بغرفة التجارة الدولية في باريس أنه لا يُعد تنازلاً عن الإختصاص بالحكم عندما يطلب المحكم الإستنارة برأي خبير قانوني في مسألة يجهلها أو لا يعلمها علم اليقين في ما هو متعلق مثلاً بالقانون الواجب التطبيق على النزاع.

– سرّية المداولات والقرارات، وعلى المحكّم أن يلتزم تماماً بالحفاظ على سرّية المداولات والقرارات ومقتضى ذلك ألاّ يفصح المحكّم عن أي معلومات بغية النيل من أو المساعدة في النيل من القرار بأي صورة من الصور أو حتى المشاركة في أي إجراء تحكيمي لاحق في الموضوع عينه ما لم يُلزمه القانون بذلك، لأن الإفصاح في بعض الحالات قد يتم وفق القانون أو بموجب توجيهات المحاكم القضائية. علماً أن بعض قواعد التحكيم تُتيح للمحكم أن يفصح أو يفشي سرية المداولات والقرارات إذا كان المقصود من ذلك كشف غش أو تلاعب أو عدم أمانة محكم أو أكثر.

– على المحكّم النأي بنفسه والإبتعاد تماماً عن التأثر بالضغوط الخارجية والشائعات والخوف من الإنتقاد والإستعداد لمقابلة كل ما يطرأ من ظروف أو مواقف بكل الشجاعة المقرونة بالحكمة والكياسة، وفق قاعدة «إن خير مَن إستأجرت القوي الأمين». مع الحرص دائماً على درء شبهة تحقيق أية مصالح شخصية على حساب العدالة، ولتحقيق هذا الوضع فإنّ الأمر بالضرورة يقتضي أيضاً إلزام المحامين في الدعاوى التحكيمية ومَن يقف خلفهم، بعدم إرهاب المحكّمين بتهديدهم بالرجوع عليهم بالمسؤولية التقصيرية وخلافها، وذلك للتأثير وللضغط النفسي عليهم لإصدار قرارات مهزوزة وجاهزة للطعن أو لحملهم على الاعتزال والهروب من المسؤولية. ولنجعل تصرُّفاتنا السليمة وأخلاقنا الأصيلة حصناً منيعاً لنا ومنيعاً للحصانة الذاتية قبل الحصانة القانونية.

ما ذكرناه أعلاه، يشكل بعض القواعد الذهبية المتعارف عليها عالمياً والتي يتطلب توافرها في «المحكّم» حتى يصل بمهمة التحكيم إلى تحقيق الهدف المنشود. ونحن لدينا توجيهات أعلى وأسمى من هذه القواعد، حيث يُربينا صاحب العرش العظيم جل جلاله ويُوجّهنا بعدة أوامر سامية منها: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، وأين نكون من هذه التوجيهات وأين المفرّ من العدالة السماوية إذا أخفقنا في إتباع هذه التوجيهات الربانية التي يجب أن تشكل كل تصرفاتنا إذا قبلنا مهمة التحكيم.

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

شارك فيه الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح

مؤتمر «المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025» في نسخته الثالثة

سلّط مؤتمر «المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025» في نسخته الثالثة في المنامة، البحرين، بمشاركة الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كضيف شرف، بتنظيم من إتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية، وبالشراكة مع مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين «يونيدو»، وجامعة الدول العربية، ومجموعة كلينغروب، والإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية، برئاسة شرفية من رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية سمير بن عبد الله ناس، كذلك برئاسة الأمين العام لإتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، الضوء على أهمية القطاع الخاص في برامج المسؤولية المجتمعية، والإهتمام بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية المجتمعية، وأهمية إدراجها في استراتيجيات الشركات والمؤسسات.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح

سمير بن عبد الله ناس:

المسؤولية المجتمعية تُبرز دور القطاع الخاص حيال إلتزامه تجاه المجتمع وقضاياه

إفتتح المؤتمر، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين والسفير الدولي للمسؤولية المجتمعية سمير بن عبد الله ناس، بكلمة أكد فيها «أهمية المسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال، وذلك لإبراز دور القطاع الخاص حيال إلتزامه تجاه المجتمع

وقضاياه»، عارضاً العديد من مبادرات غرفة تجارة وصناعة البحرين، مشيراً إلى أن «القطاع الخاص في الدول العربية يؤمن بأهمية الاستثمار في الإنسان العربي كونه محور التنمية وغايتها الأساسية»، لافتاً إلى أن «القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً ومهماً في برامج المسؤولية المجتمعية، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع العام والقطاعات المعنية الأخرى، ومؤسسات التمويل لدعم المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية، بما يصبّ في صالح تحقيق التنمية المستدامة بين المجتمعات العربية كافة».

ودعا بن عبد الله ناس إلى «ضرورة تبنّي مفهوم المسؤولية المجتمعية ووضعه على رأس سلّم أولويات مجتمعات الأعمال العربية من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل».

د. خالد حنفي:
تمكين المرأة يظل أولوية لا غنى عنها لتحقيق مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية المستدامة

د. حنفي

أما الأمين العام لإتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي فقال: «إن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تمثل أولوية متزايدة في الدول العربية، كونها أداة فعّالة للتعامل مع آثار العولمة وتعزيز التنوّع الإقتصادي والإجتماعي»، معتبراً أن «القطاع الخاص، الذي يشكل العمود الفقري للإقتصاد في أي دولة، أصبح يدرك أهمية دمج المسؤولية المجتمعية في صلب عملياته، ويتجلّى هذا الإلتزام في جهود الشركات لدعم التنمية الإجتماعية، من خلال الحدّ من الفقر، والحفاظ على الموارد وخلق فرص عمل نوعية، بالإضافة إلى رفع كفاءة القوى العاملة عبر التدريب وبناء القدرات»، لافتاً إلى أن «تمكين المرأة، كجزء أساسي من هذه المسؤولية، يظل أولوية لا غنى عنها لتحقيق مشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية المستدامة».

د. حسين

بدوره، قال رئيس برنامج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» في مملكة البحرين الدكتور هاشم سليمان حسين: «لقد إكتسبت المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية زخماً كبيراً، على مدى العقد الماضي، حيث أدرك القائمون أهمية دمج الإهتمامات الإجتماعية والإقتصادية، وهذا التحوُّل مدفوع بعوامل عدة منها اللوائح الحكومية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الوعي المتزايد بين الأفراد وأصحاب المصلحة حول تأثير أنشطة الأعمال على المجتمع والبيئة. ويشارك في الوقت الراهن، العديد من الشركات في المنطقة العربية بنشاطات ومبادرات تعزّز التنمية المستدامة، مثل تقليل آثار الكربون ودعم المجتمعات المحلية، والإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة».

البروفيسور عبد الغفار

وأشار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية البروفيسور يوسف عبد الغفار إلى أن «المقصود بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ليس فقط قيامه بأدوار محدودة الأثر، عبر تبرّعات أو مساهمات خيرية، مع أهمية هذا الأمر، ولكن المراد هو مدى مساهمة هذا القطاع الخاص، ومن خلال تعامله مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية داخل المجتمعات الموجود فيها».

قميحة

بدوره، أكد الخبير في المسؤولية المجتمعية والرئيس التنفيذي لـ Global Professional Services المستشار وارف قميحة أن «المسؤولية المجتمعية لم تعد رفاهية أو خياراً، بل ضرورة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة»، مشيراً في كلمته التي حملت عنوان «نحو إستراتيجيات فعّالة للمسؤولية المجتمعية والإستدامة: تعزيز الحوكمة الرشيدة ودورها في التنمية المستدامة» إلى أن إستراتيجيات المسؤولية المجتمعية في المنطقة العربية تعاني تحديات رئيسية عدة»، موضحاً أن «ضعف التكامل بين إستراتيجيات المسؤولية المجتمعية والخطط التشغيلية، وغياب الشفافية في إعداد التقارير، بالإضافة إلى تفاوت الإلتزام بين الشركات، تشكل أبرز العقبات التي تواجه القطاع الخاص». كذلك تحدث في الإفتتاح شخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى، أبرزها مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في مكتب رئيس القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية الوزير المفوض طارق النابلسي، ونائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير العام لإدارة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية فاتو حيدرة، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والدكتورة ناديا شعيب رئيسة مجموعة كلين غروب.

الدكتور وسام فتوح متوسطاً السيدة لما كنعان، السيد خالد حميدان محافظ البنك المركزي البحريني، السيدة دلال القيس والدكتورة إينوكون أوسيكا

تكريم جهات عربية لتميُّزها في مجالات المسؤولية المجتمعية

وقد تم خلال حفل الإفتتاح، تكريم جهتين عربيتين لتميُّزهما في مجالات المسؤولية المجتمعية، وهما مبرة العوازم الخيرية من دولة الكويت، كذلك الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزوم (روماتيزيوم) من المملكة العربية السعودية.

جلسات عمل بمشاركة عربية ودولية واسعة

ثم أقيمت أربع جلسات عمل شارك فيها (30 متحدّثاً) من العديد من الهيئات الدولية والجهات العربية والتي مثّلت العديد من الغرف التجارية وقطاع الأعمال، إضافة إلى جهات حكومية وجهات غير ربحية، حيث سلطت الضوء على أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها المحترفة في قطاع الأعمال، لما له من أثر في تعزيز إلتزام الشركات والمؤسسات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

الإعلان عن المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

كذلك تم خلال المؤتمر ،تدشين «المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية» والذي بدأ التحضير له منذ العام 2022 برعاية إتحاد الغرف العربية، حيث سيسلّط الضوء على قياس أداء الشركات والمؤسسات العربية تجاه إلتزامها المسؤول وفق مرجعية معيارية مهنية .

منتدى مبادرة «جسور» التابعة للإسكوا

كما تم تنظيم فعالية مصاحبة للمؤتمر وعلى هامشها، حيث حملت عنوان منتدى مبادرة «جسور»، التابعة للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتنظيم من: «الإسكوا»، و«برنامج تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية التابعة للشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية»، حيث كان المتحدّثان الرئيسيان في هذا المنتدى، هما: منى فتاح واحدي، مسؤولة في شؤون التنمية الإجتماعية، فريق الحماية الإجتماعية، (الإسكوا)، وعبد الرحمن بن ناصر الخلف، المشرف العام على حاضنة تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية الرقمية، الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية.

وسلّط المنتدى الضوء على التعرّف على مبادرة «جسور» التي تنسّقها «الإسكوا»، وآليات إنضمام المؤسسات إليها، والفوائد المتحققة منها، كذلك على إبراز دور حاضنة تجسير لريادة الأعمال الإجتماعية الرقمية عضو مبادرة جسور، والآفاق في تعزيز الشراكة لتحقيق أهداف «جسور».

د. وسام فتوح مكرّماً بالدرع التقديريّة

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

mastercard VISA PLUS PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد الكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني: Website: www.jbank.ly
السجل التجاري Commercial Register 429

هاتف: Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45
فاكس: Fax: +218 21 3332505 +218 21 4442476
ص.ب: Swift code: jamblyltxxx سويفت , P.O Box: 685-3224

ورشة عمل لإتحاد المصارف العربية
عن «شهادات الإستثمار الإسلامية (الصكوك)
وسياسة الإصدار والإدارة والمخاطر والمعيار الشرعي الجديد»

نظّم إتحاد المصارف العربية ورشة عمل عن «شهادات الإستثمار الإسلامية (الصكوك)، وسياسة الإصدار والإدارة والمخاطر والمعيار الشرعي الجديد» لمدة ثلاثة أيام، في العاصمة اللبنانية بيروت، وقد هدفت الورشة إلى مناقشة مفاصل مهمة في سياسات إصدار شهادات الإستثمار الإسلامية، أي الصكوك، وتداولها في السوق الثانوية، بموجب المعيار الشرعي الجديد للصكوك الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وعرض المبادئ المهمة في إدارة محفظة إستثمار الصكوك، وتبيان أهم مضامينها، وضوابطها الشرعية اللازمة لإصدارها وإدارتها وتداولها.

وقد حاضر في الورشة التدريبية، الدكتور خالد الفقيه، والذي يتمتع بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب ما يتميّز به من جمع فريد بين الفقه الإسلامي وتقنيات التمويل والتدقيق وإدارة المخاطر.

ومن المخارج التي إستفاد منها المشاركون: الضوابط الشرعية لإصدار الصكوك، ومنهج هيكلة الصكوك على أنواعها، وحركة السيولة النقدية فيها، وأنواع العقود المرتبطة بإصدار الصكوك، والأطراف أصحاب العلاقة لتنفيذها ومتابعتها، ومكامن تركيز المخاطر في الصكوك، وخيارات سياسة إصدار الصكوك وإدارة محفظة إستثمار الصكوك ومحاذير المخالفات الشرعية خلال صلاحية الصكوك.

وبحسب طبيعة المعلومات في ورشة العمل التدريبية والتي تتواءم بشكل خاص مع المتطلبات التدريبية والتطبيقات العملية لعامة موظفي المصارف الإسلامية، وشركات أو صناديق الإستثمار الإسلامية، فإن الورشة تشمل الأفراد في أقسام إدارات: الخزينة، الإستثمار، الرقابة الشرعية، إدارة المخاطر، الشؤون القانونية، المحاسبة والإدارة المالية والتدقيق الداخلي.

كذلك تشمل الورشة، موظفي إدارة المصارف الإسلامية في البنوك المركزية، ومؤسسات الإستثمار الحكومية، وشركات التدقيق الخارجي، وطلاب الجامعات بتخصص إدارة الأعمال والتمويل الإسلامي وخصوصاً في مرحلة الدراسات العليا.

أما الموضوعات الرئيسية التي شملتها الورشة فهي: (1) سياسة إصدار الصكوك وإدارة محفظة الإستثمار في الصكوك – الشركة ذات الهدف الخاص، العقود، الاطراف، الهيكلة، عناصر النجاح، وإدارة محفظة الصكوك. (2) مخاطر الإستثمار في الصكوك – مخاطر الأعمال، الأصول، السيولة القانونية وعدم الإلتزام الشرعي. (3) محاذير شرعية في إصدار الصكوك وتداولها – المعيار الشرعي الجديد، الضمانات، بيع الأصول وتسجيل نقل ملكيتها، الإسترداد والصكوك المختلفة.

د. أحمد نبيل محاضراً في ورشة العمل في بنغازي

ورشة «تحديات ومتطلّبات التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية « IFRS 9 » في بنغازي

من جهة أخرى، نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية وبرعاية مصرف الوحدة في مدينة بنغازي/ ليبيا، ولمدة خمسة أيام، (2-6 شباط/ فبراير 2025)، ورشة عمل عن «تحدّيات ومتطلّبات التطبيق العملي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9»، بمشاركة 41 مشاركاً من مدراء وموظفي 12 مصرفاً ليبياً.

هدفت الورشة إلى تنمية المهارات والقدرات المحاسبية والمالية، كذلك إدارة المخاطر للمصرفيين الليبيين، طبقاً لأحدث الأسس والمفاهيم والتطبيقات العملية للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 – والأدوات المالية، وذلك نظراً إلى الدور الإستراتيجي للمصارف في النشاط الإقتصادي، كشريان رئيسي للتمويل والإستثمار مما يتطلّب الإدارة الفعّالة لمخاطر الإئتمان المستقبلية والإعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف، لإستيفاء كافة متطلّبات مستخدمي القوائم المالية للمصارف، وإيضاح الجوانب المحاسبية والمالية ذات الصلة بالمخاطر التي تتعرّض لها المصارف وكيفية مواجهة وحوكمة تحديات التطبيق.

وكان قد إفتتح أعمال الورشة، هاني علي المدير الإقليمي لمصر وليبيا، إتحاد المصارف العربية، والدكتور حسين الزروق المدير العام، إتحاد المصارف الليبية، ومنير رضوان مساعد المدير العام، مصرف الوحدة، وحسين بوشناف مدير الموارد البشرية، مصرف ليبيا المركزي – فرع بنغازي، وسالم الهوني مدير التدريب والتطوير، مصرف الوحدة، والدكتور أحمد نبيل الرئيس التنفيذي المالي عضو لجنة الادارة العليا، بنك قطر الوطني – مصر محاضر ورشة العمل.

وقد إختُتمت الورشة بكلمات قصيرة، ثم وزع الشهادات كل من هاني علي، سالم الهوني والدكتور أحمد نبيل.

جانب من المشاركين في الورشة

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح يشارك في القمّة الاقتصادية العربية – الفرنسية الخامسة في باريس

صورة جماعية للقمة العربية – الفرنسية الخامسة في باريس

شارك الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في أعمال القمّة الإقتصادية العربية – الفرنسية، في نسختها الخامسة، في العاصمة الفرنسية باريس، على مدار يومين، والتي هدفت إلى تحديد الرؤية المشتركة في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وفرنسا، في حضور شخصيات رسمية عربية وفرنسية.

وقد جاء إنعقاد القمّة بتنظيم مشترك بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية وإتحاد الغرف العربية وإتحاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبدعم من غرفة التجارة الدولية وجمعية أرباب العمل الفرنسية.

د. وسام فتوح متحدثاً في القمة العربية – الفرنسية

وقد حظيت القمّة التي إنعقدت تحت رعاية الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بمشاركة أكثر من 350 الى 400 شخصية إقتصادية رفيعة المستوى، بينها الدكتور فتوح، وتم خلالها عقد ثلاث موائد مستديرة على أساس جغرافي كانت على شكل جلسات عمل عامة، الأولى لبلدان المغرب العربي، والثانية لبلدان المشرق العربي، والثالثة لدول مجلس التعاون الخليجي. وتم تخصيص الجلسة العامة الموسّعة، للترحيب بالشخصيات العربية والفرنسية الرفيعة المستوى والتي قدمت رؤيتها في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية بين جمهورية فرنسا والدول العربية.

وقد تم تنظيم إجتماعات ثنائية (B2B) بين الشركات الأعضاء في الغرفة، وممثلي الجانب العربي في الغرفة التجارية العربية الفرنسية والوفود العربية المشاركة وممثلي السفارات العربية في باريس، والوفود العربية المشاركة والشركات الفرنسية الأعضاء في الغرفة.

أبو حيدر

وكان شارك المدير العام لوزارة الإقتصاد والتجارة في لبنان د. محمد أبو حيدر في القمّة، حيث أكد «أهمية الإصلاحات الإقتصادية المطلوبة لإستعادة ثقة المجتمع الدولي وتحفيز وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان، وضرورة تعزيز بيئة إقتصادية مستقرة ومستدامة تدعم النمو والتنمية»، مشدّداً على «الدور البارز والداعم الذي تلعبه فرنسا تجاه لبنان في مختلف المجالات، والإهتمام الكبير الذي توليه الدول العربية في تعزيز التعاون الإقتصادي والإسهام في إعادة النهوض بلبنان».

فنسنت رينا رئيس الغرفة التجارية العربية – الفرنسية

خالد حنفي

من جهته، أكد الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال «الجلسة العامة الكبرى» أن «البلدان العربية عمدت في الفترة الأخيرة إلى تنويع شركائها ضمن أسواق عالمية غير تقليدية، ومن هذا المنطلق نحث الجانب الفرنسي على مراعاة ذلك لضمان إستمرارية علاقاتنا الإقتصادية بالشكل المطلوب»، مؤكداً «سرعة وتيرة التغيُّرات في الدول العربية، ولأجل ذلك ندعو الجانب الفرنسي إلى متابعة هذه التغيُّرات وفهمها قبل فوات الأوان»، موضحاً أن «فرنسا تعد شريكاً إستراتيجياً موثوقاً به للعالم العربي، إذ في العام 2022، بلغت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية نحو 30 مليار يورو، بينما وصلت قيمة الصادرات العربية إلى فرنسا إلى نحو 21 مليار يورو.

وهذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي دليل على الفرص الإقتصادية والوظائف التي تسهم في تعزيز الإقتصادات المحلية والإقليمية».

د. خالد حنفي الأمين العام لإتحاد الغرف العربية

إتفاقية بين إتحاد المصارف العربية والجامعة اللبنانية الأميركية LAU في مجال التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي وبناء القدرات

وقّع إتحاد المصارف العربية ممثلاً بالأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، إتفاقية تعاون مع الجامعة اللبنانية الأميركية LAU، ممثلة بالبروفيسور شوقي عبد الله.

على الأثر، تحدث الدكتور وسام فتوح فقال: «تشرّفتُ بتوقيع هذه الإتفاقية مع جامعة الـ LAU في العاصمة اللبنانية بيروت، والتي تهدف إلى إنشاء منتجات معرفية في مجال التكنولوجيا، والذكاء الإصطناعي وبناء القدرات، وتقديم الديبلومات في هذا المجال للمصرفيين العرب».

د. وسام فتوح والبروفسور شوقي عبدالله يتوسطان فريقي العمل

د. وسام فتوح والبروفسور شوقي عبدالله يوقعان إتفاقية التعاون

شارك فيه د. أحمد أبو الغيط ود. وسام فتوح ود. خالد حنفي

منتدى الأعمال العربي – الإيطالي في روما

يدعو إلى تحالفات وشراكات عربية – إيطالية إستراتيجية

المشاركون الرئيسيون في منتدى الأعمال العربي – الإيطالي في روما

شارك الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، والأمين العام لإتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، ورئيس الغرفة العربية الإيطالية المشتركة بيترو باولو رامبينو، ورئيس إتحاد الغرف التجارية الإيطالية أندريا بريتي، وعميدة السفراء العرب في روما السفيرة أشمان عبد الحميد الطوقي، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العربية والإيطالية والدولية، في فعّاليات منتدى الأعمال العربي – الإيطالي الذي نظّمته الغرفة التجارية العربية – الإيطالية المشتركة بالتعاون مع إتحاد الغرف العربية في العاصمة الإيطالية روما، بهدف تعزيز الروابط الإقتصادية بين العالم العربي وإيطاليا.

د. أبو الغيط

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور أحمد أبو الغيط في كلمته، أهمية الموضوعات التي تناولها المنتدى، مثل الطاقة والبنية التحتية والزراعة المستدامة والسياحة، وغيرها من الموضوعات والمجالات التي تتسم بالحيوية والأهمية لدى الجانبين العربي والإيطالي، مشدّداً على «الحاجة إلى إنتهاج فلسفة جديدة لتوثيق أواصر التعاون بين الجانبين في هذه المجالات»، مشيراً إلى «أهمية ورمزية توقيت إنعقاد المنتدى لإتاحة الفرصة للحديث بجدّية عن كيفية تجاوز التحدّيات التي تواجه الجانبين العربي والإيطالي على الصعيد الإقتصادي والتنموي، وبحث تطوير العلاقة إلى تأسيس شراكة إستراتيجية بين الجانبين، من خلال جمع كوكبة من رجال الأعمال والمؤسسات المالية والتجارية من الجانبين».

وثمّن د. أبو الغيط دور الغرفة التجارية العربية المشتركة في هذا الصدد، معرباً عن التطلّع الى قيام الغرفة بالمزيد من الجهد لفتح آفاق جديدة للمزيد من التعاون والفرص الواعدة على صعيد المشروعات الإقتصادية والتنموية المختلفة والمتنوّعة التي تحقق أهداف الجانبين العربي والإيطالي.

ماجول

بدوره، أكّد رئيس إتحاد الغرف العربية، رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، أنّ «المنطقة العربية وإيطاليا تواجهان راهناً تحدّيات معقّدة وغير مسبوقة، مثل تغيُّر المناخ، وتسارع التحوُّل الرقمي، والحاجة إلى تحقيق نمو إقتصادي شامل. ومع ذلك، فإن هذه التحدّيات تمثل أيضاً منصّات إنطلاق لفرص واعدة تتيح لنا إعادة رسم ملامح تعاوننا وتعزيز نقاط قوتنا المشتركة، بما يساهم في تحقيق قيمة مضافة تمتد عبر الحدود».

د. حنفي

من جانبه، أكّد الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي أنّ «منتدى الأعمال الإيطالي العربي يمثّل منصّة حيوية لبناء علاقات تجارية متميّزة، حيث شهدنا في العام 2023 فقط تجاوز حجم التجارة بين إيطاليا والدول العربية 50 مليار يورو، بزيادة قدرها 12 % مقارنة مع العام 2022»، مشدّداً على «أنّ النمو الملحوظ يعكس مدى الإمكانات الواعدة التي يُمكننا إستثمارها، ولا سيما في مجالات حيوية مثل التمويل المستدام، البنية التحتية، والتحوُّل الرقمي»، لافتاً إلى أنّ «شراكتنا لم تعد راهناً خياراً بل ضرورة، فمع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 4.1 % هذا العام (2025)، وتربّع إيطاليا في المرتبة الثالثة كأكبر إقتصاد في الإتحاد الأوروبي، أصبح الوقت مثالياً لتعميق شراكاتنا وتوسيع تأثيرها. ويأتي هذا المنتدى بمثابة مساحة للنقاش وأداة لتعزيز رؤية مشتركة. فمن الإبتكارات الإيطالية في تقنيات البناء الأخضر، إلى التطوُّرات الزراعية التقنية في العالم العربي لمواجهة ندرة المياه، فإنّ كل قطاع نناقشه اليوم يُسهم في تعزيز أسس التنمية المستدامة».

كذلك ألقى كل من رئيس الغرفة العربية الإيطالية بيترو باولو رامبينو، ورئيس إتحاد الغرف التجارية الإيطالية أندريا بريتي، وعميدة السفراء العرب في روما السفيرة أشمان عبد الحميد الطوقي، كلمات في إفتتاح أعمال المؤتمر، فركزت على وجوب تعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية بين إيطاليا والعالم العربي، في مختلف المجالات والقطاعات ولا سيّما في القطاعات التكنولوجية، وأهمية الإنتقال بالعلاقة بين الجانبين من الواقع الراهن إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، نظراً إلى الإمكانات والقدرات التي تختزنها كل من إيطاليا والعالم العربي.

غرفة البحرين

شارك البروفيسور د.وهيب الخاجة، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، في المنتدى، مؤكداً «أهمية إستثمار الفرص الواعدة التي تتيح إعادة رسم ملامح التعاون العربي – الإيطالي، وتعزيز نقاط القوة المشتركة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة تمتد عبر الحدود».

تريبودي

وكانت وكيلة وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ماريا تريبودي ممثلة وزير الخارجية أنطونيو تاياني، قد إفتتحت أعمال منتدى الأعمال الإيطالي – العربي الرابع، المخصّصة للعلاقات الإقتصادية والتجارية مع السعودية ضيف الشرف لهذا العام (2025)، مؤكدة أن «السعودية تُعد شريكاً إقتصادياً تجارياً ذي أولوية لإيطاليا»، مشيرة إلى «نجاح الزيارة الرسمية لرئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني إلى «العلا» مؤخراً»، وتطرقت الى التوقيع على الإعلان التاريخي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الذي رفع العلاقات بين البلدين إلى شراكة إستراتيجية».

د. وسام فتوح متحدثاً في منتدى الأعمال العربي – الإيطالي في روما

بارليتا

بدوره قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «أرسنال» باولو بارليتا: «حين تصوّرنا حلم الصحراء للمرة الأولى، كان هدفنا خلق تجربة سفر لا مثيل لها، حيث نأخذ الضيوف في مغامرة لا تنسى في قلب السعودية، فالمشروع ليس مجرّد قطار فاخر بل تجربة تمزج بين التصميم الراقي برعاية الرؤية الممتازة لألين أسمر دامان والتقاليد الثقافية»، مؤكداً أن «العمل مع الجانب السعودي أتاح إحياء هذا المشروع بطريقة أصيلة»، وقال: «نفتخر بهذا الإنجاز، ونتطلّع إلى الترحيب بأول ضيوفنا على متن الطائرة، وسيبدأ حلم الصحراء عملياته في نهاية الربع الثالث من العام 2026».

بشار بن خالد المالك

من جانبه، لفت الرئيس التنفيذي للخطوط الحديدية السعودية الدكتور بشار بن خالد المالك، إلى «الدور القيادي لخطوط السكك الحديدية السعودية في تحقيق أهداف رؤية 2030 وتعزيز التكامل بين النقل والإقتصاد والسياحة»، وقال: «نؤمن أن دورنا يتجاوز إدارة شبكة السكك الحديدية، فالهدف هو جذب الإستثمارات العالمية لتطوير حلول النقل المتقدّمة التي تدعم النمو الإقتصادي والإتصال الإقليمي»، مشيراً إلى «أن قطار حلم الصحراء يُعد مثالاً على هذا التغاني، حيث يُوضح كيف يُمكن للتعاون بين الجهات العامة والخاصة أن يخلق تجارب ثورية في مجال النقل الفاخر».

باولا ماريا الصايغ المنسق العام للمنتدى

أندريا بريتي رئيس إتحاد الغرف التجارية الإيطالية

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح يشارك في «القمّة السعودية لريادة الأعمال الإجتماعية» للعام 2025

شارك الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في الجلسات العلمية لملتقى «القمّة السعودية لريادة الأعمال الاجتماعية» تحت شعار «نحو ريادة الأعمال الإجتماعية المستدامة» في المدينة المنورة، بتنظيم «نماء المنورة» وبالشراكة مع عدد من الجمعيات الإجتماعية الوطنية. وكانت مشاركة د. فتوح في جلسة بعنوان «دور الحكومات والشراكات بين القطاعات غير الربحية والقطاع الخاص في تعزيز ريادة الأعمال الإجتماعية».

وكانت إستهلت جلسات اليوم الأخير بالجلسة الرابعة وعنوانها «دعم مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية من خلال السياسات الحكومية والشراكات الإستراتيجية»، حيث تناولت سياسات دعم وتعزيز مشروعات ريادة الأعمال الإجتماعية في المملكة، ودراسة أفضل الممارسات الدولية في إنشاء شراكات إستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي لدعم مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية.
وجاءت الجلسة العملية الخامسة تحت عنوان «قياس

وتقييم أثر مشروعات ريادة الأعمال الإجتماعية في المملكة العربية السعودية»، وناقشت تطوير الأدوات لقياس أثر مشروعات ريادة الأعمال الإجتماعية في المملكة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.
وقدمت الجلسة العلمية السادسة بعنوان «الابتكار الإجتماعي وتحسين الخدمات المجتمعية في المملكة العربية السعودية (التطبيقات المبتكرة)»، عارضة أمثلة عن مشروعات ريادة الأعمال الإجتماعية، التي أدّت إلى تحسين الخدمات المجتمعية في المملكة من التعليم والرعاية الصحية والخدمات المجتمعية، بالإضافة إلى مناقشة دور مشروعات ريادة الأعمال الإجتماعية في تحسين وتطوير البنية التحتية المجتمعية.
وقد جاءت الجلسة السابعة والختامية تحت عنوان «بناء القدرات وتطوير المهارات في مجال مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية»، وناقشت تطوير إستراتيجيات لتعزيز التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال الإجتماعية، وإكساب المهارات اللازمة لتطوير مشروعات ناجحة.
كما شهدت القمة في يومها الختامي عقد جلسة حوارية بعنوان «عمالقة مجال ريادة الأعمال الإجتماعية» تناولت قصص نجاح رواد الأعمال الإجتماعية في ضوء رؤية المملكة 2030 وتسليط الضوء على قصص نجاح رواد الأعمال الإجتماعيين في المملكة العربية السعودية في قضايا التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. علماً أن القمة كانت قد شهدت مشاركة

نخبة من المتخصّصين في مجال ريادة الأعمال الإجتماعية من 11 دولة مختلفة.

يُذكر أن القمّة إستمرت يومين، وهدفت إلى تعزيز الإبتكار وريادة الأعمال الإجتماعية لدعم العديد من المجالات والخدمات والمنتجات، وبناء قدرات رواد الأعمال الاجتماعية في المملكة، وإبراز دور ريادة الأعمال الاجتماعية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتعزيز الشراكات بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية في مجال ريادة الأعمال الإجتماعية.

وشملت أعمال القمة، عقد 7 جلسات علمية، إضافة إلى 4 ورش تدريبية، وثلاث جلسات حوارية، بمشاركة أكثر من 35 متحدثاً ومتحدثة من 11 دولة، كما إحتضنت منطقة بناء الشراكات والإستشارات بين الجهات المشاركة في الملتقى، ومعرضاً مصاحباً لمنجزات وتجارب رواد الأعمال الإجتماعيين والجهات المشاركة.

أكّد أن القطاع المصرفي العربي يلعب دوراً محورياً في تمويل الإقتصاد

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
حجم موجودات المصارف العربية في نهاية العام 2024 وصل إلى 5 تريليونات دولار

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية متحدثاً لصحيفة «الأيام الإقتصادي» البحرينية

تحدث الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح عن فرص البنوك الخليجية للإستثمار في الدول التي شهدت، ولا تزال تشهد، تحوّلات سياسية تنقلها إلى الإستقرار والتنمية مثل سورية ولبنان وحتى السودان واليمن، وقال د. فتوح لصحيفة «الأيام الإقتصادي» البحرينية: «لا شك في أن المصارف العربية خلال العام 2024 رغم الإضطرابات الجيوسياسية التي شهدتها بعض الدول والمناطق العربية، لا تزال تتمتع بوضع ممتاز»، متوقّعاً «أن يصل حجم موجودات المصارف العربية في نهاية العام 2024 إلى 5 تريليونات دولار، فيما حجم الودائع التي دخلت القطاع المصرفي العربي وصل إلى نحو 3 تريليونات دولار.

علماً أن التمويلات التي أتت من المصارف العربية إلى الإقتصاد بلغت نحو 2.9 تريليون دولار».

وقال د. فتوح «بناء على ما تقدم، يُمكن القول: إن هناك تغيُّرات في المنطقة، وقد بدأت من لبنان، إذ نلاحظ أن هذا البلد يتّجه نحو الإستقرار السياسي، بعدما إنتُخب أخيراً العماد جوزاف عون رئيساً جديداً للجمهورية، فيما تم تكليف القاضي نواف سلام لرئاسة مجلس الوزراء، وأعتقد أن كل بلدان المشرق العربي ستكون في حالة جيدة، مما ينعكس على نحو مباشر على التبادل التجاري، ولا سيما في المنطقة العربية، أي ما بين منطقتي الخليج والمشرق العربي، وتحديداً لبنان وسوريا وقريباً العراق واليمن»، مبدياً تفاؤله الكبير في المرحلة المقبلة حيال التغيّرات الحاصلة، «ولا شك في أن القطاع المصرفي العربي يلعب دوراً محورياً في تمويل الإقتصاد».

وأكد د. فتوح «أن المصارف الخليجية في طليعة المصارف التي شهدت مرحلة التحوُّل الرقمي، وفي مقدمها المصارف السعودية والإماراتية التي تتزعّم موجوداتها القطاع المصرفي العربي، إضافة إلى التطوُّر التكنولوجي في المصارف القطرية والبحرينية. علماً أن مملكة البحرين كانت السبّاقة في تبنّي موضوع التكنولوجيا المالية Fintech».

وقال د. فتوح: «نتشرّف في إتحاد المصارف العربية، بعضوية المصارف الخليجية، وسائر المصارف العربية، حيث يلعب الإتحاد دوره الكبير والمحوري في التدريب والتوعية وبناء القدرات ومن ثم في التحوُّل التكنولوجي، حيث عقد الإتحاد مذكرات تفاهم مع كبرى شركات التكنولوجيا لدعم المصارف العربية للخدمات الإلكترونية المتطوّرة، ولا سيما حيال تطوير مصارف السودان، حيث نتمنى لهذا البلد الأمان والإستقرار»، لافتاً إلى «التفاوت بين قدرات المصارف العربية، إذ إن قدرات مصارف الخليج كانت السبّاقة في التطوُّر التكنولوجي بخلاف مصارف السودان أو في بعض دول المشرق العربي».

التمويلات الآتية من المصارف العربية إلى الإقتصاد بلغت نحو 2.9 تريليون دولار

وأشار د. فتوح إلى «أن مشكلة سورية كانت حكومية، بمعنى أن البنك التجاري السوري هو مصرف حكومي، ونظراً إلى وجود العقوبات الدولية على الحكومة السورية، فقد أدى ذلك إلى فرض عقوبات على المصرف التجاري السوري. علماً أنه ليس كل القطاع المصرفي السوري مشمولاً بالعقوبات، وتالياً يجب على المصارف العربية تطبيق القوانين التي تفرضها الرقابة الدولية مثل لجنة بازل ومنظمة العمل المالي «فاتف»، حيث وضعت التوصيات الـ 40 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومحاربة الفساد وغيرها، فضلاً عن القوانين التي تضعها وزارة الخزانة الاميركية».

وقال د. فتوح «يملك إتحاد المصارف العربية علاقات جيدة جداً مع وزارة الخزانة الأميركية، والبنك الفيدرالي الأميركي، وقد عقدنا بالتعاون معهما إجتماعاتنا السنوية فضلاً عن مؤتمراتنا في نيويورك، والأهم في هذا السياق، أن المصارف العربية تطبّق القوانين والتشريعات الدولية، مما يُبعد عنها شبح العقوبات، وهذا أمر معروف، بإعتبار أن وزارة الخزانة تضع قوانين مرجعيّة الإجراء، إضافة إلى قوانين وضعتها «فاتف» FATF، و«بازل»، حيث على البنوك المركزية العربية تطبيقها».

وخلص د. فتوح إلى القول: «من بعد تطبيق القوانين الدولية، يأتي دور إتحاد المصارف العربية في التدريب والتأهيل والذي يضع المصارف العربية على السكة الصحيحة، ولا سيما حيال ضرورة تطبيق جميع القوانين المرعية، بينها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، آملاً في أن «تنتهي المنطقة العربية من هذا الهاجس، فتصبح آمنة وبمنأى عن العقوبات. علماً أن إتحاد المصارف العربية كان قد تأسس من أجل وضع المصارف العربية على السكّة السليمة وإبعاد كل ما يضرّ بسمعتها».

«سوريا المركزي» يُنهي تجميد معظم الحسابات المصرفية

ذكر مصدران في القطاع المصرفي، وأظهرت وثيقة، أن مصرف سوريا المركزي وجّه البنوك التجارية بإلغاء تجميد الحسابات المصرفية بإستثناء تلك المجمّدة بموجب قرارات رسمية، ومنها تلك التي تخصُّ رجال أعمال مرتبطين بالنظام السابق.

وكانت قد جمّدت الإدارة السورية الجديدة جميع الحسابات المصرفية، بعد وقت قصير من تولي السلطة، وسُمح للعملاء بالطعن في القرارات، وسحب أو تحويل بعض الأموال لكن التجميد أثر على النشاط الإقتصادي. وقال مسؤول سوري ومصدر في القطاع المصرفي: «إن المودعين في إمكانهم حالياً سحب الأموال أو إيداعها أو تحويلها، لكن البنوك ستضطر إلى مراجعة تلك الطلبات على أساس السيولة المتاحة». وأمر المصرف المركزي البنوك التجارية مؤخراً بتجميد جميع حسابات الأفراد والشركات المرتبطين بالنظام السابق، ولا تزال تلك الإجراءات سارية.

وفي هذا السياق، قال الباحث في الإقتصاد السياسي الدكتور حسن عبيد: «إن العقوبات الأوروبية والأميركية على النظام السوري كانت متناغمة، واستهدفت صادرات النفط والغاز والتي كانت تعادل 20 % من الناتج المحلي الإجمالي للدولة قبل العقوبات». وأضاف عبيد: «أن هناك عقوبات لا تزال قائمة تتعلق بالنظام المصرفي وهو ما يعوّق التجارة السورية مع دول العالم، كذلك الوصول إلى أسواق المال للإستدانة»، موضحاً «أن العقوبات على الإقتصاد السوري منذ العام 2010 إلى الآن أدّت إلى إنخفاض الناتج المحلي من حوالي 60 مليار دولار إلى أقل من 15 مليار دولار سنوياً».

إلتقى محافظ «المركزي التونسي» فتحي النوري في تونس الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح ناقش تعزيز التعاون المصرفي العربي – التونسي

الإتفاق على فتح مكتب إقليمي في تونس يغطي دول المغرب العربي ليكون منصّة لدعم المبادرات المصرفية والمالية في المنطقة

د. وسام فتوح يلتقي معالي محافظ البنك المركزي التونسي فتحي النوري

في سياق تعزيز التعاون المصرفي العربي وتوسيع آفاق التكامل المالي والإستثماري، قام الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح بزيارة رسمية إلى تونس، عقد خلالها سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين في القطاع المصرفي التونسي، تناولت سبل تطوير الشراكات المصرفية وتعزيز الإستثمارات، مع التركيز على قضايا التحوُّل الرقمي، الإقتصاد الأخضر والتمويل المستدام.

وفي لقاء، وُصف بالمهم، عقده الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح مع محافظ البنك المركزي التونسي، فتحي النوري، حيث تم تبادل وجهات النظر حول التحدّيات الراهنة التي يواجهها القطاع المصرفي، وأهمية تعزيز التكامل المالي العربي لمواجهة التغيُّرات الإقتصادية العالمية، حيث خلص اللقاء إلى الإتفاق على عقد مؤتمر مشترك في نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، يهدف إلى إستكشاف فرص الإستثمار ودور القطاع المصرفي في دعم التنمية المستدامة، مما يعزّز من مكانة تونس كمركز مالي إقليمي.

وفي خطوة إستراتيجية تعكس إلتزام إتحاد المصارف العربية بتعزيز التعاون المصرفي في منطقة المغرب العربي، إتّفق مع محافظ «المركزي التونسي» فتحي النوري على فتح مكتب إقليمي في تونس يغطي دول المغرب العربي، ليكون منصّة لدعم المبادرات المصرفية والمالية في المنطقة، وتعزيز التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي، حيث يُتوقع أن يُسهم هذا المكتب في دفع عجلة التكامل المالي والإستثماري بين الدول العربية، وتقديم الدعم الفني والإستشاري للمؤسسات المصرفية.

في ختام الزيارة التي شملت رؤساء وقيادات المصارف التونسية وجّه الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح دعوة رسمية إلى جميع المصارف التي التقاها للمشاركة في مؤتمرات الاتحاد المقبلة، وأبرزها:

1. المؤتمر المصرفي العربي لعام 2025، الذي سيعقد في مصر في 22–23 أبريل/ نيسان 2025، حيث سيتم التركيز على التحدّيات المصرفية في المنطقة ودور المصارف في تحقيق التنمية الإقتصادية.

2. القمة المصرفية الأورومتوسطية لعام 2025، المقرّر إنعقادها في20 يونيو/ حزيران 2025 في باريس، والتي تهدف إلى تعزيز الشراكات المصرفية والإستثمارية بين الدول العربية والأوروبية.

الدكتور وسام فتوح والسيد إلياس جبير رئيس مصرف BIAT
أكبر البنوك التونسية، ومساعده السيد حساب لونجو

زاهر بلخواص مدير الإدارة المالية
مصرف شمال أفريقيا الدولي

معالي المحافظ السيد فتحي زهير النوري

السيد ناجي الغندري رئيس جمعية المصارف الفرنسية
ورئيس بنك الأمان

السيد رشيد باتيتا رئيس بنك STB أكبر البنوك التونسية

السيد أحمد بن ملهم، رئيس بنك الوطني الفلاحي

إنسحاب إدارة ترامب من إتفاقية باريس الدولية للمناخ: التداعيات على الأسواق والتجارة وإقتصاد البيئة

وعد دونالد ترامب في حملته الإنتخابية لرئاسة الولايات المتحدة في ولاية ثانية ونفّذ وعده، وإنسحب من إتفاقية باريس الدولية للمناخ بعد 24 ساعة من توليه منصبه للتنديد بالإتفاقية وإخراج بلاده من قيود تحدّ من مسيرتها الصناعية الداعمة للإقتصاد الوطني كما يدّعي، معتبراً أن الإتفاقية غير عادلة إقتصادياً.
وتنضم الولايات المتحدة بإنسحابها من الاتفاقية إلى كلٍ من ليبيا واليمن وإيران، إلاّ أن إنسحاب أميركا من الإتفاقية يوجّه ضربة قاسية جداً للأهداف المرجوة من إتفاق باريس للمناخ، بإعتبار أن الولايات المتحدة هي ثاني ملوّث للبيئة في العالم بعد الصين.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس ترامب كان أعلن خلال ولايته الأولى في العام 2017 عن نيّته الإنسحاب من الإتفاقية ذاتها، لكن هذه المرّة بات الموضوع رسمياً، وستستغرق عملية الإنسحاب من إتفاقية المناخ هذه قرابة العام، قبل أن يتم إضفاء الطابع الرسمي على الإنسحاب وفق إجراءات الأمم المتحدة.
الخطوة التي إتخذها الرئيس الأميركي ترامب بإنسحاب بلاده من إتفاقية تعهّدت من خلالها 196 دولة في العام 2015 بالحدّ من تلوث البيئة وإرتفاع درجة الحرارة الكونية، أثارت مخاوف كبيرة على المستويين البيئي والإقتصادي، وهي رمز للإنسحاب من سياسات المناخ الدولية من جانب إحدى أعظم القوى في العالم، وتمتد التداعيات إلى ما هو أبعد من حدود الولايات المتحدة وسوف تتغيّر أشياء كثيرة.
الرئيس الأميركي دونالد ترامب أثار خلال حملته الإنتخابية الأخيرة مسألة نيته إعادة إطلاق التنقيب عن النفط والغاز في بلاده، ودعم إقتصاد أقوى بلد في العالم وأنه «غير مستعد لتخريب صناعة الولايات المتحدة، بينما تقوم الصين بالتلوّث للبيئة بنسبة 30% من دون عقاب، فتستخدم الصين الكثير من الطاقة الملوّثة، لكنها تنتج الكثير منها»، «عندما ترتفع هذه الطاقة في الهواء، فإنها لا تبقى هناك... إنها تطفو نحو الولايات المتحدة بعد ثلاثة أيام ونصف يوم».

أعلن الرئيس الأميركي الجديد لتبرير قراره الإنسحاب من إتفاقية باريس للمناخ التي تهدف إلى الحدّ من إرتفاع درجات الحرارة العالمية إلى +1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل عصر الصناعة، لتجنّب أسوأ تداعيات تغيّر للمناخ. أما الصين التي يضربها الرئيس الأميركي مثالاً في تبريراته، فأعربت عن شعورها بالقلق من الإعلان، واصفة تغيُّر المناخ بأنه تحدٍ مشترك يُواجه البشرية كلها، وكلا الإثنين أميركا والصين أول وثاني اقتصاد في العالم على التوالي وأكبر ملوّثين للبشرية التي تتحمّل الكوارث الناجمة عن تصرفاتهما.
فالرئيس الأميركي رجل الأعمال الشهير والملياردير والذي تعاطى مع غالبية القضايا على أنها صفقات، يُركّز في قراراته على التعامل مع داعميه على هذا الأساس ويريد عقد إتفاقات معهم، ومن أبرز هذه الأمور قطاع الفحم حيث يريد الإنتقال من الإعتماد على الفحم والنفط في بلاده، التي تُعتبر من أكبر البلدان النفطية في العالم، أكثر من إعتماده على مصادر أخرى للطاقة.
وفي نيّته، على سبيل المثال لا الحصر، إنهاء الوقت المؤقت المفروض على تراخيص إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي، وأن يلغي الإعفاء الذي يسمح لولاية كاليفورنيا وولايات أخرى بتطبيق معايير أكثر صراحة لمكافحة التلوّث.

قرار الرئيس ترامب الإنسحاب من إتفاقية باريس الدولية للمناخ، لا تتنافى مع توجُّه الإدارة السابقة للبيت الأبيض، حيث إن الرئيس جو بايدن، ورغم دعمه لإتفاقية باريس، لم يستبعد إصدار عدد قياسي من تصاريح الحفر خلال ولايته، وأصدر 758 سماحاً بالحفر، ما يعني أن هناك شكلاً من الإستمرارية في سياسة الطاقة التي ينتهجها بايدن، ويقولها ترامب صراحةً من دون أي تردُّد أو مواربة. وفي العام 2024، وهو العام الأخير من ولاية بايدن ظلّت الإنبعاثات الأميركية من ثاني أوكسيد الكربون راكدة، رغم إنخفاضها في العام 2023. حيث باتت حصّة أميركا في تلوُّث العالم تقدّر بنحو 11% من مجمل التلوُّث العالمي.
فالرئيس ترامب لا يريد أن يخذل داعميه في حملته الإنتخابية، ومن بينهم صناعة الوقود الأحفوري التي تبرّعت لحملته بمبلغ 75 مليون دولار. ترامب وفي قراراته الأولى بعد تسلّمه منصبه، رفع الحظر الذي فرضه قبل أيام قليلة سلفه بايدن على الحفر البحري قبالة سواحل ألاسكا «في مضيق بيرينغ»، وقدّرت دراسة موجزة للكربون، أن سياسة الحفر الشامل الجديدة هذه، يُمكن أن تفعل ذلك، إضافة 4 مليارات طن إضافية من ثاني أوكسيد الكربون إلى الإنبعاثات الأميركية في حلول العام 2030، أي ما يُعادل الإنبعاثات السنوية للإتحاد الأوروبي واليابان مجتمعين.

*** منعطف جديد**

تأخذ ديبلوماسية المناخ الأميركية مع دونالد ترامب منعطفاً جديداً، بل تغيّر كلّي لسياسة سلفه، الذي خالف بعض القرارات هو أيضاً، إلاّ أن بايدن وقبل إنتهاء ولايته نشر خطة عمل مناخية في كانون الأول/ ديسمبر 2024 (مساهمة وطنية محدّدة) كما تسميها الأمم المتحدة، وحدّدت هدفاً لخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة نسبة 65% في حلول العام 2035، مقارنة بمستوى العام 2005، وهو الهدف الذي سيكون من الصعب تحقيقه إذا تمّ نشر إنتاج الهيدروكربون بشكل ديناميكي كما يأمل الرئيس الجديد ترامب ومؤيدوه.

فإعلان ترامب من شأنه أن يُقوّض الجهد الجماعي الدولي من خلال إتفاقية باريس الدولية للمناخ، وقد يشجع دولاً أخرى على إبطاء جهودها أو مراجعة إلتزاماتها، وهو سيكون كارثياً على مستويات عدة، وأن هذا الإنسحاب الأميركي من الإتفاقية يطرح تساؤلات حول مدى تحقيق الأهداف المناخية والبيئية العالمية.

قرار الرئيس ترامب الإنسحاب من إتفاقية 2025 للمناخ قد تؤدّي أيضاً إلى إبطاء زخم التحوّل العالمي في مجالة الطاقة، وبالتالي تطوير قطاعات رئيسية مثل الطاقات المتجدّدة والنقل المستدام، كما أن الإنسحاب الأميركي من الإتفاقية من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض الأموال الدولية المخصّصة للتكيُّف مع المناخ.

*** عواقب قرار الرئيس ترامب على الأسواق**

لقد تسبّب الإنسحاب الأميركي في إختلال التوازن في السوق الدولية، وقد تستفيد بعض الشركات الأميركية (المعنية بتلوث البيئة) على المدى القصير من تخفيض القيود التنظيمية (في الولايات المتحدة)، وهو ما قد يمنحها ميزة تنافسية، ويؤدي هذا الإنفصال إلى خلق بيئة عمل غير عادلة حيث تتعرّض الشركات الأكثر مسؤولية لخطر التضرّر من هذه القرارات الرئاسية الأميركية.
علاوةً على ذلك، فإن الشركات الأميركية، رغم تمتّعها بالمزايا في الداخل، قد تُواجه إجراءات إنتقامية في الأسواق الأجنبية، وقد يؤدي هذا الوضع أيضاً إلى إشعال فتيل التوترات التجارية، وخصوصاً مع الإتحاد الأوروبي، الذي قد ينظر في إتخاذ تدابيرجديدة مثل فرض ضريبة الكربون على الحدود لمعاقبة الواردات من السلع الأميركية.

*** أما بالنسبة إلى المستثمرين**، فقد تؤدي هذه التقلّبات السياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين. ومع ذلك، فقد أخذت الأسواق المالية بالفعل المخاوف المتعلّقة بالمناخ في الإعتبار عند تقييمها، وتظل الشركات الإستثمارية التي تواصل تنفيذ إستراتيجيات مستدامة جذّابة (لصناديق البيئة الإجتماعية والحوكمة) والتي تفضّل الإستثمارات الصديقة للبيئة.

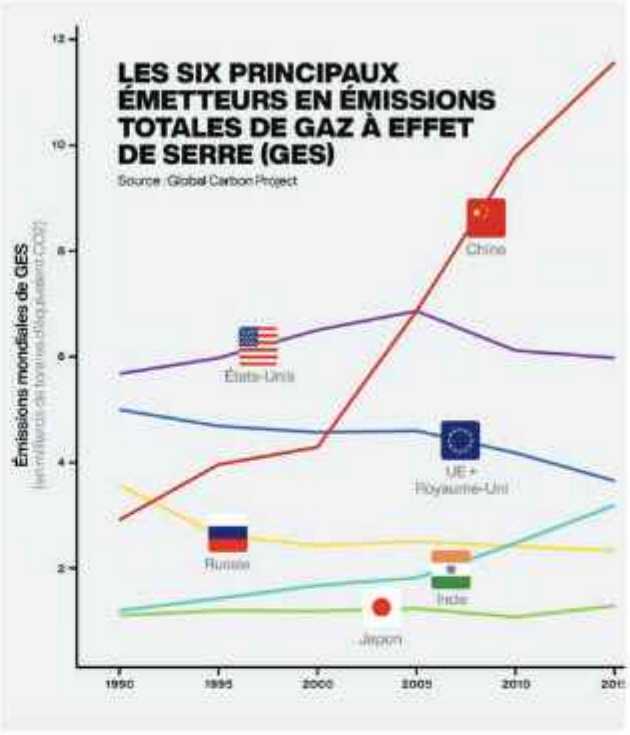

*** ماذا عن الشركات الأميركية التي تتطلّع لرؤية خضراء؟**

هذا النوع من الشركات في الولايات المتحدة يجد نفسه مع قرارات ترامب في وضع غير مؤاتٍ على جبهات عدة بسبب الإنسحاب من إتفاقية باريس الدولية للمناخ.

في البداية، قد ترتفع تكلفة المواد الخام والطاقة النظيفة والإستثمارات المستدامة، لأن الإفتقار إلى الدعم الوطني لهذه القطاعات يحدّ من إمكانية الوصول إليها وقدرتها التنافسية؟ ومن ثم، ومع تزايد متطلّبات المعايير البيئية الدولية، فإن هذه الشركات تخاطر بمواجهة صعوبات مع شركائها التجاريين، الذين غالباً ما يطلبون ضمانات إضافية للتحقّق من إلتزامهم البيئي. وعلاوة على ذلك، فإن التحقّق من صحة جهودهم على المستوى الدولي قد يكون أمراً معقّداً، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة التنافسية لصادراتهم. وأخيراً، فإن ضريبة الكربون، المحسوبة وفق سياسات بلد المنشأ، قد تؤدي إلى زيادة الفاتورة، حتى بالنسبة إلى الشركات الصديقة للبيئة.

ورغم أن هذه العقبات غير مباشرة، فإنها تؤثر بشدّة على قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

الشركات الأميركية الصديقة للبيئة في الولايات المتحدة، تلعب دوراً كبيراً في تنمية السوق الإقتصادية، وفي حين شعرت بالقدر الأكبر من العواقب المترتبة على إنسحاب أميركا من إتفاقية المناخ، فإن خيارات المستثمرين ستكون بإتجاه دعم الصناعات والمنتجات الملتزمة بالإستدامة كأدوات مالية وتمويلية تستثمر في مجال البيئة والطاقة النظيفة. من هنا، قد يفتح إنسحاب أميركا من إتفاقية باريس الدولية للمناخ للعام 2015 الفرص أمام الجهات الفاعلة الملتزمة بتعزيز مصداقيتها وجاذبيتها على المدى الطويل، مثل مؤسسات ومحافظ تدير مدّخرات وصناديق إستثمار متداولة متنوّعة ومستدامة والتي تستمر في إستهداف الشركات والمشاريع المشاركة في التحوّل البيئي.

لا شك في أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إخراج بلاده من إتفاقية باريس الدولية للمناخ الموقعة في العام 2015 سيترك بصمة سوداء في تاريخ الدول المشاركة بتلوّث الكون وعدم الإكتراث للبيئة والإنسان، إلاّ أنه قد يدفع دولاً لها تأثير كبير أيضاً في الحفاظ على البيئة الكونية، والإلتزام بمعايير المناخ الدولية، للإنسحاب من الإتفاقية، ويُمكن أن نذكر من بين هذه الدول دولتين كبيرتين مثل روسيا والهند، وأن تتدحرج أحجار الدومينو التي وقّعت الإتفاقية. وبذلك لن يكون ترامب قد إستهدف التجارة العالمية فقط، بفرضه رسوم جمركية على الصين، أوروبا، كندا والمكسيك، بحجّة سياسته الحمائية، بل يكون قد طال بقراراته أيضاً الكون والمناخ والبشرية جمعاء، متحدّياً الطفرة العالمية في الطاقة النظيفة، والتي بلغت إستثماراتها 2000 مليار دولار في العام 2024 وحده، والذي يتزايد مع الجهود الدولية، والذي يُعتبر العامل الرئيسي للنمو في في العقد المقبل.

مازن حمود
محلل اقتصادي ومالي /باريس

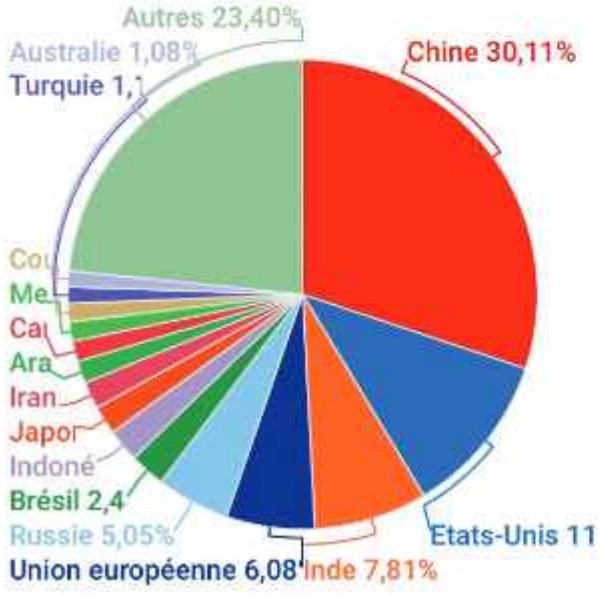

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 167 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone

www.banquemisr.com

لـمـــاذا لا تكـتـب البنـوك العربيـة قصـص نجـاحهـا؟!..
«البنـــوك اليمنيـــة دراســـة حـالـــة»

تمتلئ رفوف المكتبات العربية بكتب المذكّرات الشخصية للعديد من المؤلفين والكُتّاب؛ المناضلين منهم وقادات الدول والأحزاب، بينما تغفل المؤسسات العربية عن كتابة قصص نجاحاتها ومسيرة أعمالها؛ بدءاً من مراحل التأسيس، وما قبل التأسيس كالحاجة والضرورة لها، ومن ثم إتخاذ قرار ذلك التأسيس، ومواصلة السرد لمراحل إنطلاقتها، وبعدها نيلها الريادة والإنجاز الكبيرين في أنشطتها وخدماتها ومنتجاتها، كلُّ ذلك في قالبٍ واحد، جميلٍ وجذّاب، تُدوَّن فيه بصمات أفرادٍ حققوا الكثير لها، بل وقّضوا جلَّ أعمارهم وأوقاتهم، وبذلوا عُصارة أفكارهم في المساهمة بنموّها وتطويرها، وكانوا خير مَن يقود ويُوجّه ويعمل ويُراقب كل أعمالها وأنشطتها؛ وهذا القالب أو الكتاب أو الموسوعة، أو.. أو .. سمّوه ما شئتم، وما رغبتم، سيعمل على حفظ كافة تفاصيل سنواتٍ وعقود وربما قرونٍ لتلك المسيرة الظّافرة لها، وتلك الفرادة الأكيدة في مجال عملها وتخصصها وتنوّعها... إلخ؛ وليست البنوك العربية ببعيدة عن هذا المنوال؛ فلكل بنكٍ قصةٌ شيّقة تمتلئ بالأحداث والتطوّرات، وتمتزج بالتناقضات والتصارعات والأزمات، سواءً الداخلية أو الخارجية؛ فالكل يُؤثر على الكل؛ وهذا هو ديدن الحياة ومسار التغيير في حياة الأوطان والشُعوب.

الكاتب محمد علي ثامر

آن الأوان.. ووجب العمل؟!

قد يذهب البعض إلى إعتبار أن مقترحي هذا ليس في محلّه أو أنه في غير أوانه، وقد يذهب آخرون ربما إلى السخرية منه؛ ولكن لكليكما تعالوا للنقاش الحقيقي والصريح حول مدى معرفتكم بقصة بنكٍ من البنوك الذي تتعاملون معه، وتُودعون فيه أموالكم ومدّخراتكم وأشياءكم الثمينة، وتستخدمون كافة خدماته المصرفية وتطبيقاته الإلكترونية دونما معرفةٍ لألف باء هذا البنك!! أليس منطقكم غريباً وعجيباً؟! والأدهى والأمَرّ أنه يأتي من أناسٍ ذوي خبراتٍ وممارساتٍ ناجحة في الحياة؟! يقول ابن رشد عندما بكى تلميذه على حرق كُتبه: «إعلم أن للأفكار أجنحةً وهي تطير لأصحابها، وهناك من سيتلقفها».

إن الواقع يُحتّم على قيادات هذه البنوك، وفي شتّى الدول العربية إلى التقاط هذه المبادرة من أجل البدء بالتوثيق لمسيرة عمر مؤسساتهم المالية والمصرفية والإقتصادية في مختلف أنواعها، ورفد المكتبات العربية بإصداراتٍ ملموسة، وذات مادةٍ علميةٍ غنية، وموثقةٍ بطريقةٍ تراتبية، ومُسلسلةٍ بالسنوات والعقود، ومُطرّزةٍ بالصور الفوتوغرافية والأشكال الفنية والرسومات البيانية لتعطي لكل شيء حقه، وكما يُقال: «لكل مقامٍ مقال!!».

إن العمل في إعداد قصص هذه البنوك وغيرها من المؤسسات الاقتصادية يتطلّب الخروج من واقع الأرقام والجداول الجامدة أو ذات المادة الإسمنتية، إن جاز لي التعبير هكذا تسمية أو مُسمّى، إلى واقع الكتابة السردية القصصية الجميلة، المُطعّمة بالبلاغة اللُغوية، والمُدبّجة بالأحداث والقصص المُشوّقة، لتجعل قُرّاءها يُبحرون في رحلةٍ جميلة، ويُجذّفون في أتون حكايةٍ أجمل تمتد لعقودٍ وربما لقرونٍ من الزمن.. فنعرف كيف ولماذا وأين؟!

كيف كانت الأوضاع الإقتصادية في الأوطان العربية حينذاك؛ جمهوريةً كانت أم ملكيةً أم أميرية، وهل كانت حرّةً مستقلةً أم لا تزال تعاني مرارة الإحتلال وهوان الإنتداب؟! ومن ثم كيف كانت التوجُّهات والرؤى في تلكم الفترة نحو تأسيس هذه البنوك؛ هل كبنوكٍ خدميةٍ بحتة تخدم القطاع العام الحكومي لتلك الدول أم بنوك إستثمارية لتمويل مشاريع عملاقة تعود بخيراتها على تلك الأوطان العربية، أم بنوك تنموية وإقراضية تفتح الباب لكل طالب إئتمانٍ من أجل تمويل مشروعه الخاص؛ سواء كان زراعياً أم صناعياً أم تجارياً أم عقارياً... إلخ؟!

أما لماذا؟! فلماذا أُنشئت هذه البنوك وما هو الغرض من تأسيسها؟! بل وما هي الحاجة الماسّة من إنشائها؟! هل كانت الحاجة لغرض إيجاد خدماتٍ مصرفية تلبّي إحتياجات شعوب تلك الدول، وتُسهّل عمليات تجارته، وتُوفر مصادر أساسياته

وضروراته من سلعٍ غذائية ومستلزماتٍ حياتيةٍ متنوّعة، وكمالياتٍ إضافية لرغد تلك الشعوب ورفاهيتهم، أم تُموّل خططاً إستراتيجيةٍ تنمويةٍ متكاملة الأركان في تلكم الأوطان، أم تعمل على توحيد كافة السياسات الإقتصادية بين دول وطننا العربي الكبير؟!!

أما أين؟! فأين تم الإنشاء؟ وما هي الدولة أو الأقطار التي أُنشئت فيها؟! وهل هي بنوكٍ عربيةٍ بينيةٍ ذات مصدر تمويلٍ واحد أم متعدّدة المصادر في رأسمالها، أم هي محفظة أموالٍ إستثماريةٍ متنوّعة الأحجام والأشكال؟! والإجابة على هذه التساؤلات وغيرها، تتمثّل في كتابة تلك البنوك لقصصها، من أول الفكرة إلى إنطلاقتها، ومن ثم إلى واقعها الحالي، وليكن ختامها مسكٌ بتدوين نجاحاتها، وذكر تفرُّد خدماتها، وتنوّع تمويلاتها بل ورصيدها الهائل من الجوائز العالمية، و.. و.. إلخ.

نريد ونرغب...ولكن؟!

وعلى عكس أولئك المتشائمين؛ قد يهزُّ البعض رؤوسهم إيماءً بأن هذه الفكرة لا بد أنها مميّزة، وتحظى بالقبول لديهم، ولكنهم يحتارون حول جهة التنفيذ لها، ويتساءلون عن الجهة الإستشارية التي يُمكنها تقديم خدمات كتابة قصص ومسيرة عمر بنوكهم أو مؤسساتهم أو شركاتهم...إلخ؟ والإجابة هنا جدُّ بسيطة؛ فبالنسبة إلى البنوك، هناك واحدةٌ من أهم القلاع الإستشارية المرموقة؛ ألا وهي «إتحاد المصارف العربية»، صاحب الباع الكبير والدور العريق في حفظ وتوثيق تاريخنا المصرفي العربي عبر إصداراته القيّمة، سواءً الدورية أو السنوية، والتي دوّنت النجاحات والإنجازات للبنوك والمؤسسات المصرفية العربية بشكلٍ عام، بل ويُعد الإتحاد بمثابة ذاكرةً عربية في المجال المصرفي لا تُقارن، ولا تُماثل، ولا تُشابه.. ولهذا فإن إتحادنا العربي لهو نِعم المقصد، ونِعم البيت الإستشاري الكبير؛ نظراً إلى إمتلاكه للعديد من المهارات والمؤهلات؛ أبرزها وأهمُّها ورأس سنامها؛ كوادره المؤهلة والمُجرَّبة ليس على المستوى العربي فحسب بل وعلى المستوى العالمي أيضاً، والأكيد أن الإتحاد وكوادره لن ولم يبخلوا في تقديم ما تطلبونه وتحتاجونه، وبصورةٍ تتجاوز توقعاتكم وتفوق رغباتكم..

أضف إلى ذلك بأن وطننا العربي ممتلئٌ بالمبدعين والمحترفين الذين يمتلكون ويُديرون دور إستشاراتٍ عربيةٍ ومرموقة، وما شركتنا «الأمل للإستشارات والدراسات» إلاّ نموذج بسيط جداً منها، فهي بيت خبرةٍ إستشاريةٍ منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وتُعدُّ من أهم الدور الإستشارية اليمنية ذات التاريخ الطويل في إنجاز هكذا إستشاراتٍ وتأليف وإعداد هكذا كتبٍ ومؤلفات.. ولها سابق تجارب في اليمن في هذا المجال سنذكرها أدناه.

البنوك اليمنية.. دراسة حالة

كان «البنك اليمني للإنشاء والتعمير»، صاحب السبق في تدوين قصة عمره، ليس في اليمن فقط بل ربما في الوطن العربي أيضاً؛ ولن ننسى أو نغفل دور الشاعر اليمني والدكتور الأكاديمي والمصرفي الكبير سعيد الشّيباني (1939 – أطال الله في عمره) الذي وثّق في كتابٍ كبير الحجم، عظيم الفائدة، عميق المعلومات والبيانات عن هذا البنك، بإعتباره أول البنوك التي أُنشئت في اليمن وأكبرها، مبتدئاً كتابه ذاك بإيراد قصاصة خطية كُتبت بخط الرئيس المشير عبدالله السّلال (1917 – 1994)، أول رئيسٍ لليمن الجمهوري؛ هذه القصاصة هي قرار تأسيس البنك، ثم توغل في سرد أدبيات العمل المصرفي اليمني، وأرّخ لتاريخ دخول المصارف إلى اليمن، كنبذةٍ عامةٍ شيقةٍ وجميلة، لينتقل بعدها لسرد مخاضات التأسيس لهذا البنك، وسنوات عمله، ومن ثم عقود الجفاء والتعثُّر، وبعدها إعادة الوهج لهذه القلعة المصرفية اليمنية ذات الستة عقودٍ من الزمن ونيّف، إستفاد منه القُراء وتحديداً شريحة الأكاديميين وأرباب الحرف والكلمة أعظم إستفادة وأبلغ حصادٍ مصرفيٍ رصينٍ وعميق.

أما بالنسبة إليّ شخصياً، فقد كانت لي سابق تجارب في إعداد قصص نجاح ومسيرة عمر للعديد من المؤسسات الإقتصادية والجهات الحكومية اليمنية، أبرزها تجربتان هامتان أعتبرهما مميّزتين لكونهما تخصّان إعداد وتأليف قصتي بنكين من أكبر البنوك اليمنية، وأكثرها تميُّزاً وتفرُّداً؛ الأولى مع «بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)»، حيث قمتُ بتأليف وإعداد كتابه المعنون بـ «تاريخ الريادة المصرفية في اليمن 1974 – 2020»، أما التجربة الثانية فهي مع «بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار» حيث قمتُ بتأليف وإعداد كتابه «خمسة وأربعون عاماً من العطاء والبناء 1977 – 2022»، وليتخيّل إليكم – أعزائي القُرّاء – بحجم الكم الهائل من المعلومات التي جُمعَت في هذين الكتابين، وعمق المادة العلمية لهما، وحجم التوثيق للتاريخ اليمني الحديث والمعاصر بشكلٍ عام، وتاريخه المصرفي بشكلٍ خاص.. فما بالكم بإحتوائهما على سيرٍ ناصعة لمصرفيين كبار، يمنيين وعرب وأجانب عملوا في هذين البنكين، وخدموهما بتأنٍّ وصبرٍ فريدين.

محمد علي ثامر
كاتب وباحث من اليمن

القمّة العالمية للحكومات 2025

عدنان أحمد يوسف

إختتمت في دبي أخيراً، القمة العالمية للحكومات 2025 والتي عُقدت تحت شعار «إستشراف حكومات المستقبل»، وذلك بمشاركة دولية قياسية هي الأكبر في تاريخها. وقد شارك في الدورة الجديدة أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية، بالإضافة إلى 140 وفداً حكومياً ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وفي حضور أكثر من 6000 مشارك.

وشمل جدول أعمال القمّة في دورتها الجديدة 6 محاور رئيسية تناولت الحوكمة الفعّالة والمسؤولية، والإقتصاد العالمي وتمويل المستقبل، ومرونة المدن ومواجهة الأزمات والمناخ، ومستقبل البشرية وتطوير القدرات، وتحوّلات الصحّة العالمية، والآفاق المستقبلية للتوجُّهات الناشئة مثل الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا المدفوعة بالإستدامة.

وقد لخّص رئيس مؤسسة القمّة العالمية للحكومات الإماراتية، محمد بن عبد الله القرقاوي في كلمته في القمّة، أهم التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وأبرزها إنتقال العالم من هيمنة الشركات الصناعية والتقليدية مثل النفط والصناعات الثقيلة والخدمات المالية إلى صدارة الشركات التكنولوجية والمنصّات الرقمية. كما يشهد العالم تحوّلات عميقة في المشهد الإقتصادي العالمي، حيث صعدت كل من الصين والهند مقابل تراجع بعض الدول الصناعية المتقدّمة.

وفي العام 2000 كانت الحروب التكنولوجية والروبوتات العسكرية في أفلام الخيال العلمي فقط، واليوم نشهد الحروب بالدرونز (الطائرات المسيّرة) والروبوتات والذكاء الإصطناعي، وكان العالم يخاف من الحروب النووية فقط واليوم العالم يخاف من الحروب النووية والسيبرانية والبيولوجية.

وعندما نشهد زيادة سكان العالم إلى 8.2 مليار شخص في الوقت الراهن، وتضاعف حجم الإقتصاد من 34 تريليون دولار إلى 115 تريليوناً في العام 2024، ونمو التجارة الدولية من 7 تريليونات دولار إلى 33 تريليوناً في العام 2024، فإننا في الوقت نفسه نشهد يا للأسف، أن العالم بات أكثر توحُّشا وقسوة على البشر.

لقد بات منطق الحروب هو السائد في العالم، وليس بالضرورة الحروب العسكرية، بل حروب الرسوم والضرائب، وحروب الجشع والإستغلال، وحروب تدمير الطبيعة وتشويه المدن والعمران، وحروب الهيمنة والنفوذ، وحروب الفقر والجهل وتردّي مستوى الحياة. كما بات التطوُّر التكنولوجي هدفاً في حد ذاته، بغضّ النظر عن مفاعيله على البشر والبشرية، وعلى الوظائف، وعلى العائلة وعلى الخصوصية، وعلى تخريب الثقافات وغزو أفكار الشباب.

وقد لاحظنا، كيف أنه في العام 2000 كان العالم متفائل بالعولمة، إلاّ أنه في السنوات الأخيرة، شهد العالم صعود الشعبوية وسياسات الإنكفاء الداخلي، وحماية الحدود والأسواق المحلية كردّة فعل على عدم إحترام المصالح الوطنية للشعوب.

من هنا تأتي الأهمية الكبيرة لهذه القمّة، حين يجتمع قادة العالم ليبحثوا في كيفية أن تكون رفاهية البشرية هي الغاية النهائية من كل ما نشهده من جهود على صعيد التحوُّل التكنولوجي، وذلك من خلال الحوكمة الفعّالة والمسؤولية، والشمول المالي والإقتصاد الأخضر والإستدامة وحماية المناخ.

في الخلاصة، إن الإنسان بما حباه الله من قدرة كبيرة على التحكُّم في الطبيعة والكون بإستخدام أحدث التقنيات المتطوّرة، يجب أن يتمسّك بالقيم والمبادئ الإنسانية، وعدم الإنجرار وراء مصالح دوله أو شركاته الأنانية، لأن العالم كلّه بات في قارب واحد متشابك المصالح والمستقبل المشترك.

عدنان أحمد يوسف
رئيس إتحاد المصارف العربية سابقاً
رئيس جمعية مصارف البحرين سابقاً

التضخُم يرفض الإستسلام.. توقعات وتحليلات لعام 2025

البنوك المركزية العالمية تتخذ قرارات متباينة لمواجهة التحدّيات الإقتصادية وتحقيق التوازن بين التضخُم والنمو

شهدت السياسات النقدية في كثير من الإقتصادات الكبرى تحوّلات مهمة في العام 2024؛ حيث تبنّت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم إستراتيجيات متباينة، لمواجهة تحدّيات التضخُم والنمو الإقتصادي، إذ في الوقت الذي قامت فيه 7 من أكبر 10 بنوك مركزية بتخفيض أسعار الفائدة، إختارت بعض الدول الأخرى الحفاظ على إستقرار أسعار الفائدة، أو تطبيق زيادات محدودة، وفق «رويترز». ويعكس هذا التباين الجهود المستمرة لمواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، علماً أن العام 2025 سيُشكل عاماً حاسماً بالنسبة إلى كثير من البنوك المركزية في تحديد مسارات سياساتها النقدية المستقبلية.

في السياق عينه، حذرت البنوك المركزية الكبرى من أن التضخم يُظهر عناداً أكثر مما كان متوقعاً، وأنها ستُخفض تكاليف الإقتراض تدريجاً فقط في العام 2025، ما أثّر على أسواق السندات على جانبي الأطلسي. علماً أنه في اليوم التالي لتقليل مسؤولي الإحتياطي الفيدرالي توقعاتهم حيال خفض أسعار الفائدة، إرتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات، والتي تُعتبر من الركائز الأساسية للتمويل العالمي، إلى أعلى مستوى له منذ مايو/ أيار عند 4.59 %.

«جي بي مورغان»: مرحلة جديدة ترسمها جهود الصين التحفيزية إقتصادياً

من جهة أخرى، تساءل بنك «جي بي مورغان» عن آفاق الإقتصاد العالمي والتي ستشكل المرحلة الجديدة في العام 2025، ورغم أن هناك مؤشرات مبدئية للإجابة عليها، لكن العام 2024 ربما لم يكن لديه متسع لوضع إجابة محدّدة.

وأشار البنك في مذكرة بحثية إلى أن نجاح جهود الصين التحفيزية في تحقيق نمو إقتصادي أفضل، يأتي في مقدمة تلك الأسئلة.
وذكر البنك أنه طوال العام 2024، بذلت الحكومة الصينية جهوداً كبيرة لدعم النمو الإقتصادي، لكنها لم تتمكن من تحفيز الإقتصاد بالشكل المطلوب.

ماذا عن الرسوم الجمركية؟

خلال حملته الإنتخابية، دعا الرئيس المنتخب دونالد ترامب إلى زيادة الرسوم الجمركية على الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، وبالفعل، فرضت أميركا قيوداً على الصادرات، وأدرجت شركات صينية في القائمة السوداء، وفرضت قيوداً على الذكاء الإصطناعي والحوسبة الفائقة. كما إقترح ترامب فرض رسوم بنسبة 60 % على جميع البضائع الصينية وما يصل إلى 10 % على جميع الواردات الأخرى.
وردّت الصين بحظر تصدير مواد أساسية عدة، وهي المنتج الرئيسي لها، إلى الولايات المتحدة، ورغم أن التأثير الإقتصادي المباشر على أميركا ضعيف، لكن الأثر العام يتسع عند النظر إلى أهمية هذه المواد كمدخلات في صناعات رئيسية مثل أشباه الموصلات والأقمار الصناعية ونظارات الرؤية الليلية.
وتشير هذه الخطوة إلى تصعيد إضافي في العلاقات التجارية المتوترة بالفعل، وتعتمد الولايات المتحدة على الواردات في العديد من الصناعات المستقبلية، بما في ذلك المعادن الحيوية، كما أن الأمر لا يقتصر على الصين، إذ هدّد ترامب أيضاً بفرض رسوم بنحو 25 % على الواردات من المكسيك وهي أكبر شريك تجاري لأميركا، كذلك كندا. يُذكر أن زيادة القيود التجارية المحتملة في ظل إدارة ترامب الجديدة، أعادت حالة عدم اليقين حيال السياسة التجارية ورفعت مخاطر الردود الإنتقامية في هذه الصناعات.

إحياء المخاوف حيال بعض الدول التي قد تُواجه ضغوطاً إقتصادية قد تؤدي إلى الركود التضخّمي

نقصُ العمالة يُهدّد الإقتصاد العالمي رغم مخاوف التضخُّم والديون

رغم المخاوف المتعلّقة بالتجارة العالمية والديون والتضخم، قد يُصبح نقص العمّال العامل الأبرز الذي يُحدد الإتجاهات الإقتصادية خلال العام 2025 على جانبي الأطلسي.

وتشكّل قيود الهجرة والترحيل جزءاً أساسياً من أجندة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وإذا تم تنفيذ هذه الخطط، فقد يُرحَّل ما يصل إلى مليون مهاجر غير شرعي خلال العامين المقبلين، ما قد يؤدي إلى تباطؤ في نمو السكان في الولايات المتحدة، وفق «رويترز».

وفي الوقت نفسه، هناك تكهُّنات متزايدة في أوروبا بأن هدنة دائمة بين أوكرانيا وروسيا قد تُفضي إلى عودة العديد من اللاجئين والمهاجرين الذين يقيمون حالياً في أوروبا إلى بلادهم، فقد فرّ أكثر من 4.3 ملايين أوكراني منذ غزو روسيا في العام 2022، واستقر أكثر من مليون منهم في ألمانيا وحدها.

وقد منح الإتحاد الأوروبي العديد من الأوكرانيين حقوقاً قانونية للعيش والعمل في أوروبا بموجب توجيه صدر في العام 2022. ومع إحتمال فقدان بعض هؤلاء العمال، بدأ القلق يتصاعد في بعض الدول الأوروبية الوسطى.

ويُعيد الإنخفاض في عدد العمال في هذه المرحلة، رغم بقاء أسواق العمل في العديد من الإقتصادات متوترة رغم الإرتفاع الحاد في أسعار الفائدة خلال العامين الماضيين، إحياء المخاوف من أن بعض الدول قد تواجه ضغوطاً إقتصادية قد تؤدي إلى الركود التضخمي.

كما يُعتبر إحتمال إرتفاع الأجور مجدّداً تحدّياً آخر للبنوك المركزية التي تتطلع إلى التراجع عن رفع أسعار الفائدة التي تمّت في عامي 2022 و2023.

حرارة سوق العمل

في السياق عينه، أفادت منظمة العمل الدولية، إن معدّل البطالة العالمي ظل عند أدنى مستوى تاريخي حيث بلغ 5 % في العام 2024، متوقعة أن يستمر هذا المعدل في العام 2025، مع إنخفاض طفيف إلى 4.9 % في العام التالي.

ومن خلال دراسة الإتجاهات الطويلة الأمد في شيخوخة السكان والخصوبة لتوضيح تأثير تراجع إمدادات العمالة، أشار محللو «جيه بي مورغان» إلى أن عدد السكان في سنّ العمل في الإقتصادات المتقدمة ككل بلغ ذروته في العام 2023 عند 746

مليوناً، ويُتوقع أن ينخفض بمقدار 47 مليوناً حتى العام 2050 بناءً على تقديرات الأمم المتحدة. كل هذا يهيئ الساحة لعام 2025 الذي قد يشهد فيه كل من الشركات الأميركية والأوروبية إنعكاساً للقلق حول سوق العمل الذي نشأ بعد جائحة كورونا.

وفي الواقع، يبدو أن حرارة سوق العمل الأميركية لم تنخفض كثيراً العام الماضي (2024)، ورغم أن صعوبة التوظيف على مستوى إجمالي العمالة قد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، فإن إستطلاعات الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة، لا تزال تشير إلى نقص حاد في العمالة في قطاعات رئيسية مثل النقل والبناء والصناعات التحويلية.

ووفق إستطلاع للرأي في الشركات الصغيرة، فإن حوالي 20 % من الشركات الصغيرة، تخطط لزيادة التوظيف في الأشهر الثلاثة المقبلة، لكن نحو 90 % من تلك الشركات التي تسعى إلى التوظيف، أفادت بعدم وجود أو قلّة المتقدمين المؤهلين. وكان عدد الشركات التي ذُكرت، أن تكلفة العمالة كانت أكبر مشكلة بالنسبة إليها وهي أقل بمقدارين عن أعلى مستوياتها في العام 2021.

محرك إقتصادي كلّي

لطالما كانت الهجرة محركاً إقتصادياً كلياً في العامين الماضيين (2023 و2024)، وربما السبب الرئيسي في قدرة الإقتصاد الأميركي على خلق عدد كبير من الوظائف، من دون التسبُّب في قفزات تضخُّمية.

في فبراير (شباط) 2024، قام مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي بزيادة تقديراته للهجرة الصافية في العام 2023 بشكل كبير، ما دفع الإقتصاديين لإعادة النظر في توقعاتهم حيال نمو الأجور المستدام في العام 2024.

ومع ذلك، فإن أعداد المهاجرين قد تراجعت بشكل كبير منذ ذلك الحين، وخصوصاً بسبب حظر اللجوء الذي فرضته إدارة الرئيس السابق جو بايدن في منتصف العام 2024، مما أدى إلى تقليص الهجرة الشهرية بمقدار الثلث مقارنة مع العام 2023. وقد تزيد خطط ترمب للترحيل الوضع سوءاً، وقد بدأ المستثمرون في النظر إلى أجندة الهجرة التي يحملها ترمب على أنها قد تكون أكثر أهمية إقتصادياً من وعوده المتعلّقة بالضرائب أو الرسوم الجمركية.

ويقدّر بنك «مورغان ستانلي» أن خطط ترمب قد تؤدي إلى ترحيل نحو مليون مهاجر خلال عام إلى عامين، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو السكان من 1.2 % في العام 2024 إلى 1 % أو أقل في العام الحالي (2025).

ويعتقد خبراء الإقتصاد في شركة «شرودر» أن «التهديد الأكبر للتضخُّم قد يأتي من حملة صارمة على الهجرة، إلى جانب الترحيل الجماعي، إذا أدى ذلك إلى نقص في العمالة، مما يفضي في النهاية إلى إرتفاع الأجور والتضخم في الخدمات».

ويشير الخبراء إلى تقديرات معهد «بيترسون» التي تفيد بأن عمليات الترحيل الجماعي قد تضيف 3 نقاط مئوية إلى التضخُّم مقارنة بزيادة قدرها نقطتان من فرض رسوم جمركية بنسبة 10 %، ويعتقدون أن هذا التأثير الجانبي قد يؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل إلى 1.5 % بدلاً من أكثر من 2 في المائة حالياً.

وتضيف «إنفيسكو»، أنه إذا كانت الترحيلات ستؤثر سلباً على النمو وتخلق بيئة ركود تضخُّمي، فإن ذلك قد يؤدي إلى هبوط كبير في أسواق الأسهم.

وتظل التفاصيل المتعلقة في هذا النقاش، بما في ذلك ما إذا كانت الترحيلات، ستُعوض جزئياً من خلال تأشيرات عمل للمهاجرين المهرة، عديدة. ومع ذلك، لقد أصبحت الهجرة والمخاوف حيال إنكماش القوة العاملة بوضوح متغيّراً إقتصادياً رئيسياً قد يهيمن على التفكير الإستثماري مع وجود ترمب كرئيس للولايات المتحدة.

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط

كيف إشتعل الخلاف بين «الفدرالي» والبنوك الأميركية؟

مصارف أميركية تُقاضي الإحتياطي الفيدرالي

إشتعل الغضب بين البنوك الأميركية والفيدرالي بسبب إختبارات الضغط، إذ إن القصة مرتبطة بتعليمات جديدة سيتم فرضها على البنوك الكبرى لضمان عدم حدوث أزمات مصرفية، فيما تعتبر البنوك التعليمات الجديدة مكلفة وغير ضرورية.

ومن المقرّر أن يُطبّق الفيدرالي التطبيقات النهائية (Basel III Endgame) إستكمالاً لقواعد «بازل 3» التي سبق أن تم إدخالها على المستوى العالمي قبل نحو 15 عاماً عقب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في العام 2008.

والجدير ذكره، كل منطقة في العالم لديها نسخة خاصة من تطبيقات بازل 3، ولكن ما أثار غضب البنوك الكبرى في أميركا هو طريقة إجراء إختبارات الضغط (stress test)، وهي سيناريوهات إفتراضية من البنك المركزي الأميركي على كل بنك لرؤية مدى تحمّله صدمات إقتصادية كبيرة مثل حدوث ركود.

ويسعى «الفيدرالي» إلى الحدّ من دور النماذج الداخلية لإحتساب المخاطر والإعتماد بدلاً من ذلك على نماذج موحّدة من الجهات الرقابية لتقليل الإجتهاد. لكن البنوك ترى أنها ستضطر إلى زيادة قواعدها الرأسمالية بشكل ملحوظ، ما يحد من قدرتها على الإقراض، وبالتالي ستتأثر ربحيتها. علماً أن «الإحتياطي الفيدرالي» يُقدّر حجم الصدمات الرأسمالية التي راكمتها البنوك منذ تطبيق «بازل 3» منذ نحو 15 عاماً بزهاء تريليون دولار إضافية، وهو الذي سيزيد خلال الفترة المقبلة بعد تطبيق القواعد النهائية (Basel III Endgame).

وقد تنازل «الفيدرالي»، وأفاد أنه يعتزم تسهيل إختبارات الضغط، وأن يأخذ رأي عموم البنوك كل عام قبل تطبيقها فعلياً. ومع ذلك، تستمر البنوك في الضغوط. وقد رفع تحالف من مؤسسات تجارية أميركية، تتقدمها مصارف كبرى أخيراً، دعوى قضائية ضد «الإحتياطي الفيدرالي» على خلفية إختبارات سنوية يُجريها للتحقق من قدرتها على مواجهة المخاطر الإقتصادية، معتبرة أنها تضرّ بالنمو.

وتعرف هذه التقييمات بـ «إختبار الضغط (stress test)، وهي عبارة عن إجراء سنوي يقوم به المصرف المركزي الأميركي للتحقق من أن المصارف لديها ما يكفي من إحتياطات رأس المال لمواجهة الصدمات الاقتصادية، خصوصاً القروض الرديئة، ويملي عليها حجم إعادة شراء الأسهم وتوزيع الأرباح.

وأفادت المؤسسات أنه «على مدى أعوام، طرحنا مخاوف جدية حيال إطار إختبار الضغط والحاجة إلى إصلاحه»، وذلك بحسب ما أفاد معهد سياسة المصارف.

ويُمثّل المعهد عمالقة القطاع المصرفي والمقرضين الإقليميين الكبار والبنوك الدولية العاملة في الولايات المتحدة، وهو يقود في الدعوى تحالفاً يضمّ غرفة التجارة الأميركية، وجمعية المصارف الأميركية، ورابطة مصرفيي أوهايو.

إرتفاع معدّل البطالة بين فئة الشباب يشكل عقبات أمام النمو

الإقتصاد الأردني أثبت مجدداً قدرته على التعاطي مع الأزمات

أفاد البنك المركزي الأردني «أن الإنتاجية في الأردن زادت بشكل ملحوظ في الفترة التي تلت جائحة كورونا مقارنة بما قبلها نتيجة تبنّي تقنيات جديدة في العديد من القطاعات، ويعكس هذا التحسّن قدرة الإقتصاد على التكيّف مع التحدّيات وتحويلها الى فرص نمو».

وأضاف البنك المركزي في أحدث دراسة «أن ما بين عامي 2010 و2023 شهد الإقتصاد الأردني تحدّيات متعدّدة أثّرت على نمو الناتج المحلي الاجمالي والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فما بين عامي 2010–2014 سجّل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بالمتوسط 2.7 % و0.84 % تواليا، وذلك رغم أن الأردن تأثر بشكل كبير خلال تلك الفترة بالإضطرابات السياسية في المنطقة والتي بدأت في العام 2011 بسبب تداعيات الربيع العربي والأزمة السورية التي أسفرت عن تدفق عدد كبير من اللاجئين وزيادة الضغط على الموارد والبنية التحتية، والتي ترافقت مع إنقطاع الغاز المصري لكن رغم هذه التحدّيات أظهر الإقتصاد الأردني مرونة في بعض القطاعات وخاصة في قطاع الخدمات، إلاّ أن النمو الإقتصادي ظل دون المتوقع والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لم تسجل تحسّناً كبيراً خلال هذه الفترة».

وأفاد البنك المركزي أنه «بالإنتقال إلى ما بين عامي 2015 – 2019 إستمرت تداعيات الربيع العربي والأزمة السورية بالتأثير على الإقتصاد الأردني، اذ ترافقت مع أزمة اغلاق الحدود مع العراق، مما أدّى الى تعاظم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الأردني، فقد سجل كل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج 2.13 % و0.32 % تواليا.

أما في العام 2020 فقد واجه الإقتصاد العالمي تحدّيات غير مسبوقة متمثلة بجائحة كورونا التي أثّرت بشكل كبير على الناتج المحلي الاجمالي والانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الأردن، وكحال العديد من البلدان والإقتصادات العالمية، شهدت المملكة إنكماشاً نتيجة الاجراءات الإحترازية والإغلاق الذي فرضته الحكومة للحد من إنتشار الفيروس، اذ تسبّب الإغلاق بتراجع كبير في الأنشطة الإقتصادية، ما أدى إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي والذي سجّل في ذلك العام 1.1 % وأثّرت القيود المفروضة على الحركة والنقل وعلى سلاسل التوريد والإنتاج، مما زاد من تراجع الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لتسجل 2.29 % في ذلك العام».

وإستنادا إلى دراسة البنك المركزي فانه ما بين عامي 2021 و2023 فقد شهد الإقتصاد الأردني تعافياً تدريجياً من آثار جائحة كورونا، أذ اظهرت بعض المؤشرات الإقتصادية تحسّناً ملحوظاً مثل زيادة الصادرات الوطنية وتدفق الإستثمار الأجنبي، ومع ذلك لا تزال التحدّيات الكبيرة مثل إرتفاع معدّل البطالة وخصوصاً بين فئة الشباب، مما يشكل عقبات أمام النمو .

وبحسب مختصين، فإن الإقتصاد الأردني، أثبت مجدداً قدرته على التعاطي مع الأزمات والظروف الضاغطة مثلما حدث إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته، فقد حققت العديد من المؤشرات المالية والإقتصادية نمواً واضحاً، فيما تعرّضت أخرى للإنكماش والتراجع بنسبة كبيرة مثل السياحة .

مـــصـــرف التـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق.
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

تحدّيات المرحلة الإنتقالية والهوية الإقتصادية في سوريا الجديدة

إجراءات جديدة في المصارف والجمارك السورية

لا شك في أن سوريا الجديدة تبدأ في المرحلة المقبلة إعادة بناء مؤسساتها بشكل عام، والإقتصادية منها بشكل خاص، بعد زوال العهد السابق. وثمّة تحدّيات عدة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي في سوريا تجعل القائمين على الأمر يتمهّلون في ما يخص الفترة الإنتقالية، ويركزون على خيارات جيدة لإدارة المرحلة الإنتقالية، ومن تلك التحدّيات ما نشر بتقرير صادر عن البنك الدولي في مايو/ أيار 2024 حول مستوى الرفاه للأسر السورية، من أن نسب الفقر بين السوريين تصل إلى 69 % من إجمالي السكان، وأن الفقر المدقع بلغت نسبته 27 %.

وتوجد تحدّيات أخرى لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار حول عدالة توزيع الثروة في الحقبة الجديدة، وضرورة أن تكون السياسات الإقتصادية أكثر إنحيازاً للمتضرّرين من العهد البائد، ولا سيما المتضرّرين من تداعيات الفترة التي إمتدت ما بين عامي 2012 و2024، فضلاً عن متطلّبات إعادة الإعمار التي قدّرها البعض بنحو 300 مليار دولار.

كذلك تحتاج البنية التشريعية تعديلات متنوعة، وإن كانت الأيام الأولى لحكومة تصريف الأعمال برئاسة محمد البشير قد إتخذت خلالها جملة قرارات حيال تيسير الأجواء الإقتصادية، وفي مقدّمها ما يتعلق بتحرير سعر الصرف وتداول النقد الأجنبي، كذلك بعض القرارات الخاصة بالتعاملات الجمركية.

خيار السوق الحرة

تسود المناخ الإقليمي والدولي توجهات نحو إقتصاد السوق الحرة، لكن ثمّة تداعيات تجعل للعديد من الدول خصوصيات تتعلق بحرية التجارة أو التعامل مع الإستثمارات الأجنبية، كذلك وجود دور للدولة في النشاط الإقتصادي، إما لتداعيات إقتصادية واجتماعية أو أمور تخص الأمن القومي.

ويُمكن القول إن إعادة بناء الاقتصاد الخاص السوري ليكون مؤهّلاً للسوق الحرة والتحدّيات التي تفرضها على الفاعلين فيها يُعدّ من المتطلّبات الضرورية أمام الحكومة السورية الحالية أو الحكومات التالية لها.

ويُتوقع أن يتطلب الأمر وقتاً، لوجود كيانات إقتصادية ومالية، متوسطة وكبيرة تناسب الوجود في السوق الحرة والإندماج في الإقتصاد العالمي، أما الحديث عن كيانات صغيرة أو متناهية الصغر فهذه الكيانات لا تعمل في الفراغ، لكن يشترط لنجاحها وبخاصة في الجانب الصناعي والإنتاجي أن تكون مرتبطة بكيانات كبيرة أو متوسطة.

ومن شأن وجود القطاع العام في النشاط الإقتصادي، بشرط أن يعمل وفق أسس إقتصادية، أن يُحدث توازناً ومنافسة مع القطاع الخاص؛ فتفرّد هذا القطاع يُسهّل ممارسة الإحتكار ويؤدي إلى فرض أنماط معينة على المستهلكين.

وإن كان لا بد من تبنّي السوق الحرة، فلتتجه سوريا إلى نموذج ما يعرف بالرأسمالية الإجتماعية التي تحافظ على حقوق الناس في حدّها الذي يحفظ عليهم كرامتهم، وتنال من أرباح الرأسماليين بما يُحدث توازنًا مجتمعياً، مثل الضرائب التصاعدية، ومنع الإحتكار، وتنظيم المنافسة، ووجود تشريعات تمنع تضارب المصالح.

إجراءات جديدة في المصارف والجمارك السورية

في السياق عينه، أعلن مدير الجمارك في سوريا قتيبة أحمد بدوي أن المديرية إتخذت مؤخراً إجراءات عدة تُمهد لقرارات بينها إلغاء رسوم «كانت السبب في إرتفاع الأسعار».

وقال بدوي: «إن المديرية وجهت المعابر والموانئ إلى إلغاء أكثر من 10 رسوم على المستوردات»، مشيراً إلى «أن المديرية ستعمل على تحرير حركة إستيراد السلع من جميع القيود المفروضة عليها، وستسمح للتجار بإستيراد جميع البضائع والمواد غير الممنوعة بحكم طبيعتها القانونية والشرعية».

تقرير دافوس: الذكاء الإصطناعي يُعيد تشكيل أسواق العمل العالمية

الولايات المتحدة وسنغافورة في الصدارة

أصدرت شركة وايتشيلد النسخة التاسعة من مؤشر مرونة العمل العالمي بالتعاون مع غوغل كلاود، وذلك خلال حدث حصري عقد على هامش الاجتماع السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس. ونُشر التقرير الذي يستند إلى عقد من البيانات التي تغطي أكثر من 70 مؤشراً، بالشراكة مع مجتمع مدارس الإدارة الأوروبية، ويكشف عن رؤى مهمة حول كيفية إستجابة 118 دولة وتكيّف أسواق العمل فيها مع أنواع مختلفة من الصدمات الخارجية، بما في ذلك صعود الذكاء الإصطناعي. ويجد التقرير أنه في حين أن بعض الدول الآن هي في وضع جيد للإستفادة من الذكاء الإصطناعي، إلاّ أن الغالبية معرّضة لخطر التخلُّف عن الركب.

وأقيم حدث إصدار التقرير، الذي حمل عنوان «التأثير التحويلي للذكاء الإصطناعي على الإقتصادات العالمية وأسواق العمل»، برئاسة الحائز على جائزة نوبل السير كريستوفر بيساريدس، المستشار الخاص والمدير في شركة وايتشيلد، إلى جانب آنا كويفونييمي، رئيس برنامج DeepMind Impact Accelerator من غوغل، في حضور أكثر من 50 من كبار صنّاع السياسات والرؤساء التنفيذيين والأكاديميين وممثلي المنظمات الدولية.

ويسلّط التقرير الضوء على أن أسواق العمل الأكثر مرونة تجمع بين سياسات العمل التقليدية وإستثمارات إستراتيجية في الذكاء الإصطناعي وإستراتيجيات مخصّصة قائمة على البيانات. وتتصدّر الولايات المتحدة وسنغافورة تصنيفات مؤشر مرونة العمل العالمي لعام 2025، حيث إن هاتين الدولتين معروفتان بمنظومتيهما القويّتين في مجال ريادة الأعمال، وأسواق العمل المرنة، والريادة في تبنّي الذكاء الإصطناعي والإبتكار. تليهما السويد بفارق ضئيل، حيث أبدت مرونة ملحوظة من خلال تنفيذ إستثمارات كبيرة في مجال التعليم والبحث والتطوير.

علماً أن بعض البلدان في جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أظهرت تقدّماً كبيراً على المؤشر، حيث إستفادت الهند والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من إستثمارات الذكاء الإصطناعي أكثر من غيرها.

مستعدون

لتسهيل حياتك

مع أكثر من 34 فرع واكثر من 300
صراف آلي و 20,000 منفذ سحب

حمّل التطبيق

المصرف
الأهلي العراقي
مستعدون

يعكس قوة أدائه وتوسّعه في تقديم الخدمات المصرفية والإئتمانية
«الأهلي العراقي» يُحقق نمواً مالياً قوياً في العام 2024 في مختلف المؤشرات

أعلن المصرف الأهلي العراقي عن نتائجه المالية للعام 2024، والتي أظهرت نمواً ملحوظاً في مختلف المؤشرات المالية، مما يعكس قوة أداء المصرف وتوسعه في تقديم الخدمات المصرفية والإئتمانية.بلغت موجودات المصرف خلال العام 2024 نحو 5.1 تريليون دينار عراقي مقارنة بـ 3.9 تريليون دينار في العام 2023، مسجلةً نسبة نمو 30.8 %. كما إرتفعت التسهيلات الإئتمانية إلى 1.78 تريليون دينار بعد أن كانت 1.3 تريليون دينار في العام 2023، محققة نمواً بنسبة 36.9 %.

أما على مستوى الودائع، فقد شهدت إرتفاعاً ملحوظاً، حيث وصلت إلى 3.46 تريليون دينار في العام 2024، مقارنة بـ 2.9 تريليون دينار في العام 2023، بزيادة بلغت 19.3 %. كما إرتفعت الأرباح قبل الضريبة إلى 293.9 مليار دينار خلال العام 2024، بعد أن كانت 228.9 مليار دينار في العام 2023، مسجّلة نمواً بنسبة 28.4 %. وفي ما يخص الإيرادات، فقد إرتفعت إلى 452 مليار دينار خلال العام 2024، مقارنة بـ 343.1 مليار دينار في العام 2023، بنسبة نمو بلغت 31.7 %. كما بلغ حجم إستثمارات المصرف في السندات الحكومية نحو 920 مليار دينار.

وقد حقق المصرف أرباحاً صافية بعد إستقطاع ضريبة الدخل، والتي بلغت 252.3 مليار دينار خلال العام الماضي، فيما بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة بيع العملة أكثر من 16.2 مليار دولار، ما أسفر عن تحقيق عمولات بقيمة 151 مليار دينار.

السالم: «الأهلي العراقي» يُسجل أداءً مالياً متميّزاً

ويوضح رئيس مجلس ادارة المصرف الأهلي العراقي باسم خليل السالم، «أن سياسات البنك المركزي العراقي النقدية وتعليماته المصرفية خلال العام 2023 إمتازت بالمرونة والإستجابة السريعة للمتغيّرات الإقتصادية والسياسية، والتي أسهمت بالحفاظ على أركان الإستقرار النقدي ودعم إستقرار سعر الصرف، مما عزّز من دور القطاع المصرفي العراقي وحافظ على متانته، وحمى حقوق المودعين والمساهمين وزاد من ثقتهم بالقطاع».

ويلفت السالم، إلى «أن المصرف الأهلي العراقي حقق مع نهاية العام 2023 أداءً مالياً متميّزاً، وذلك بعد أن سجّل أرباحاً صافية بعد الضريبة قدرها 190 مليار دينار عراقي مقارنة مع 27.5 مليار دينار عراقي خلال العام 2022، كما إرتفع صافي إيرادات الفوائد من 67.6 مليار دينار عراقي الى 99.8 مليار دينار عراقي، وبنسبة نمو قدرها 46 %. وقد إرتفع اجمالي الدخل من 108.1 مليار دينار عراقي إلى 343.1 مليار دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 217 %»، موضحاً «أن هذه النتائج تعكس فعّالية إستراتيجية عمل المصرف التي تركز على الخدمات المصرفية الأساسية ومن أهمها القروض المصرفية للأفراد والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وخدمات تمويل التجارة للشركات الكبرى».

(مليون دولار أميركي)

Indicators	2024	2023	المؤشرات
1- Total Assets	3,927	3,040	1. إجمالي الموجودات
2- Total loans & advancements	1,360	1,000	2. إجمالي القروض والتسليفات
3- Total deposits	2,643	2,234	3. إجمالي ودائع العملاء
4- Shareholders' Equity	532	386	4. حقوق المساهمين
5- Net profit	192.63	145.04	5. الربح الصافي
6- Capital Adequacy Ratio	25.50	21.20	6. معدل كفاية رأس المال (%)
7- Liquidity ratio:			7. نسبة السيولة (%)
- LCR	150.80	152.00	- نسبة تغطية السيولة
- NSFE	128.00	148.00	- نسبة صافي التمويل المستقر
8- Return on Shareholders' Equity	42.00	45.30	8. العائد على حقوق المساهمين (%)
9- Return on Assets	5.50	5.90	9. لعائد على الموجودات (%)

«Global 500» تطلق صندوقاً جديداً بقيادة أمجد أحمد لدعم الموجة التالية من روّاد التكنولوجيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلنت شركة Global 500، الشركة العالمية الرائدة في مجال رأس المال الإستثماري، عن إطلاق MENA, 500. L.P (يشار إليه هنا بإسم «الصندوق»)، وهو صندوق جديد مخصّص للإستثمار في الشركات الناشئة ذات النمو التكنولوجي المرتفع في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) من خارج وداخل محفظة 500 Global الحالية. وتضع هذه الخطوة الاستراتيجية شركة 500 Global في وضع يسمح لها بدعم الشركات الناشئة بعد مرحلة التأسيس وتهدف إلى تحفيز نمو النظام البيئي التكنولوجي المزدهر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسيستثمر الصندوق بشكل أساسي في الشركات الناشئة التي أثبتت ملاءمة منتجاتها للسوق وإمكانات نمو كبيرة، وذلك لمعالجة فجوة التمويل الحرجة التي يواجهها مؤسسو الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخصوصاً في مرحلة التوسع. تهدف شركة 500 Global إلى دعم هذه الشركات بشكل فعّال من خلال شبكتها الدولية الموسعة ومنصتها الشاملة، وتمكينها من بناء وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة إقليميًا وعالميًا.

وسيتولى أمجد أحمد، الشريك الإداري في 500 Global MENA ومستشار الأسواق الناشئة، قيادة الصندوق. ويتمتع أمجد بخبرة تزيد عن عقدين من الزمن في الأسواق الناشئة، وقد قاد في السابق إستثمارات في المشاريع والنمو بقيمة تزيد عن مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاعات تُراوح من التكنولوجيا والتعليم إلى المنتجات الإستهلاكية والخدمات المالية. وسيتلقى الدعم في لجنة الإستثمار من Courtney Powell، الرئيسة التنفيذية للعمليات والشريك الإداري في 500 Global، والتي تعمل في الرياض منذ العام 2021.

المنتدى الإقتصادي العالمي 2025: الوفد السعودي : «المصلحة العامة» دولياً في المقام الأول

أكد وفد المملكة العربية السعودية المشارك في الإجتماع السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي 2025 ضرورة إيلاء المجتمع الدولي أولوية للتعاون والحوار بهدف التغلّب على مختلف التحدّيات العالمية.

وأشار الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، وزير الخارجية، خلال جلسة شارك فيها إلى «أهمية أن تركز أي منظمة متعدّدة الأطراف، على تحقيق الخير العام وإعطاء الأولوية لذلك على المصالح الضيّقة»، مضيفاً: «يُمكننا العمل نحو تحقيق ما يعود بالنفع على الجميع، حيث إننا بحاجة إلى إعادة الارتباط بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، وآمل في أن يكون ذلك هو الضوء الذي يهتدي به الجميع».

بدوره وصف الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، وزير التجارة، أهمية الأساليب الجديدة بقطاع الخدمات في عصر التحولات الجيوسياسية قائلاً: «نحتاج إلى وضع نهج تجاري عالمي جديد، ويجب أن نجد مصادر بديلة للإمدادات لتقليل المخاطر من المناطق ذات المخاطر العالية».

وفي جلسة رفيعة المستوى، قال أحمد بن عقيل الخطيب، وزير السياحة: «مع «رؤية السعودية 2030»، قرّرنا الإنفتاح في كافة المجالات، بما في ذلك السياحة والسفر، ونحن اليوم نبني الوجهات والمطارات، كما أننا نركّز على تقديم تجربة سياحية متكاملة للزوّار منذ الوصول وحتى المغادرة».

وفي جلسة أخرى، قال عادل بن أحمد الجبير، وزير الدولة للشؤون الخارجية، عضو مجلس الوزراء، والمبعوث الخاص لشؤون المناخ: «أطلقت المملكة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، حيث إنضمت إلينا 22 دولة في منطقتنا، وقد عملنا على مساعدة تلك الدول لتبنّي نهج الإقتصاد الدائري للكربون والهادف للتعامل مع التحديات البيئية الملحة».

بدوره قال محمد بن عبد الله الجدعان، وزير المالية: «لقد ركزت المملكة على تهدئة الأوضاع في المنطقة من خلال إجراءات عديدة هدفت إلى تعزيز الإستقرار والنمو، وقد أثبت هذا المسار نجاحه، ونحن مستمرون فيه».

من جانبه قال معالي المهندس عبدالله بن عامر السواحه، وزير الإتصالات وتقنية المعلومات: «لقد وضعت المملكة أسس تطوير الذكاء الإصطناعي الذي نشهده راهناً، ونحن نعمل مع شركاء عالميين لإنشاء ذكاء اصطناعي شامل ومبتكر وذو تأثير إيجابي للجميع».

«الأهلي السعودي» يحصل على 3 جوائز كأفضل صفقة سندات مستدامة وصفقة صكوك عالمية وأفضل فريق خزينة

حصل البنك الأهلي السعودي، أكبر بنك في المملكة العربية السعودية، من حيث إجمالي الأصول، على جائزة «صفقة السندات البيئية والإجتماعية والمؤسسية للعام»، وجائزة «صفقة الصكوك العالمية للمؤسسات المالية للعام»، كما حصل البنك أيضاً للعام الثاني توالياً على جائزة «فريق الخزينة والتمويل المصرفي للعام»، المقدّمة من جوائز المصرفية والأسواق العالمية Global Banking and Markets في المملكة لعام 2025.

وتُؤكد هذه الجوائز ريادة «الأهلي السعودي» للأسواق المالية وإستراتيجيته في تنوُّع التمويل، وإلتزامه التمويل المستدام، كما تُبرز إلتزام البنك الراسخ بالتميُّز في إدارة الخزينة وإستراتيجيات التمويل، والتزامه بالإبتكار، ومواءمته مع مبادئ الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية.

وقال طارق بن عبدالرحمن السدحان، الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي السعودي»: «بصفتنا البنك الرائد في المملكة، نفخر بقيادة القطاع المالي لدعم أهداف النمو الطموحة، حيث تعكس هذه الجوائز كفاءة فريق الخزينة لدينا، كما تؤكد إلتزامنا «رؤية المملكة 2030» وتحقيق هدف الحياد الصفري في حلول العام 2060».

من جهته، رأى فواز الثميري، رئيس مجموعة أعمال الخزينة في «الأهلي السعودي» «أن هذه الجوائز تؤكد نجاح جهودنا في مجال أعمال الخزينة، حيث نُواصل تقديم الإبتكار والمرونة، وبإعتبارنا أكبر بنك في المملكة، فإننا نلتزم دورنا في قيادة التطوُّر وتقديم قيمة إستثنائية لأصحاب المصلحة لدينا».

«برقان» يوقّع إتفاقية لشراء 100 % من «الخليج المتحد» بـ 190 مليون دولار

وقّع بنك برقان إتفاقية مع شركة الخليج المتحدة القابضة – شركة مساهمة بحرينية – لشراء كامل حصة الأخيرة في بنك الخليج المتحد والبالغة 100 % من رأس ماله، بقيمة 190 مليون دولار (59 مليون دينار كويتي).

ووفق بيان لبورصة الكويت، فإن بنك برقان سيبدأ بالتنسيق مع «الخليج المتحدة» لإستكمال عملية نقل الأسهم الرسمية، وفق اللوائح التنظيمية ذات الصلة في مملكة البحرين، مع توقعات إتمام إجراءات الصفقة في الربع الأول من العام 2025.

وذكر «برقان» أنه يُتوقع أن يكون للصفقة تأثير يُراوح بين 60 إلى 70 نقطة أساس على نسبة رأس المال، بسبب تجميع أصول بنك الخليج المتحد، على أن يتم تحديد التأثير النهائي عند إتمام الصفقة.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد حقق «برقان» في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024 ربحاً بقيمة 33.28 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ30.12 مليون دينار ربح الفترة ذاتها من العام 2023، بزيادة سنوية 10 %.

زهراء عبد الأمير سعيد
رئيساً للإدارة المخاطر في «عُمان العربي»

أعلن بنك عُمان العربي عن تعيين زهراء عبد الأمير سعيد رئيساً لإدارة المخاطر، في خطوة لتعزيز وتطوير المواهب الوطنية، وتمكين الكفاءات النسائية في مختلف المستويات القيادية.

وتُعد زهراء عبد الأمير من الكفاءات البارزة في القطاع المصرفي العُماني، وهي أول عُمانية تحصل على شهادة في إدارة المخاطر المالية من الجمعية العالمية للمتخصصين في إدارة المخاطر GARP، ومع خبرات عملية تمتد لأكثر من 15 عاماً في مجال إدارة المخاطر المالية، وضعت زهراء بصمة فارقة في مختلف المناصب التي شغلتها خلال مسيرتها المهنية.

وبعد إنضمامها لفريق العمل في بنك عُمان العربي تولّت منصب مساعد مدير عام ورئيس قسم مراجعة الإئتمان، وقد أثبتت كفاءة عالية في مهام عملها التي تضمّنت ضمان ومتابعة جودة الإئتمان والإمتثال التنظيمي، ووضع إستراتيجيات التكيُّف مع المخاطر، إضافة إلى قيادتها لمختلف مهام العمل اليومية وخطط تنمية المواهب وبرامج التوظيف والتدريب.

وقال سليمان الحارثي الرئيس التنفيذي لبنك عُمان العربي: «تلعب إدارة المخاطر دوراً حيوياً في القطاع المالي والمصرفي، حيث تعمل على تخفيف المخاطر وتمكين المؤسسات من مواصلة العمل والنمو في بيئة عالمية تتسم بالعديد من المتغيّرات المتواصلة».

أضاف الحارثي: «يسعدنا تعيين زهراء عبدالأمير رئيس إدارة المخاطر لتنضم للعدد الكبير من الكفاءات الوطنية الشابة التي تشغل مناصب مرموقة في إدارات وأقسام «عُمان العربي» ومن بينها قيادات واعدة من النساء، وهو ما يبرهن على نجاحنا في الإستثمار في كوادرنا ومواردنا البشرية من خلال ما نقدمه من برامج تدريب وتأهيل ذات مستوى عالمي لصقل المواهب وإعداد قادة الغد».

وتابع الحارثي: «إن القدرات والخبرات الواسعة التي تتمتع بها زهراء عبد الأمير ستجعلها إضافة قيّمة ترتقي بالعمل في إدارة المخاطر وتعزّز النمو طويل المدى للبنك، ونتمنى لها ولكافة كفاءات وكوادر البنك كل التوفيق، وأن يكون هذا المنصب الجديد محطة جديدة في مسارها المهني تُساهم في تطوير قدراتها بشكل أكبر، وتُتيح لها المزيد من النجاح والمساهمة بشكل فعّال في التحوُّل الشامل لـ «عُمان العربي» نحو رقمنة الخدمات وإثراء تجربة العملاء». ومع كفاءتها وثقانيها في العمل لضمان تحقيق الأهداف وقدرتها العالية في إدارة العمليات متعددة المهام، أصبحت زهراء عبد الأمير من الروّاد المرموقين في مجال إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والتنظيمية في سلطنة عُمان. وقد تخرّجت من جامعة واروبك بتخصص بكالوريوس الرياضيات وعلوم الإقتصاد والإحصاء، وحصلت على ماجستير إدارة الأعمال من كلية IE للأعمال في مدريد، وقد عزّزت خبراتها من خلال دورات في علوم البيانات والتعلم الآلي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

جمال العوضي رئيساً تنفيذياً لمصرف الهلال

أعلن مصرف الهلال، تعيين جمال العوضي في منصب الرئيس التنفيذي لقيادة مسيرة النمو، وترسيخ مكانة مصرف الهلال، كأحد المصارف الرقمية الرائدة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يُعتبر جمال العوضي، أحد الكفاءات الوطنية القيادية والمتمرسة بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في مناصب قيادية عليا في قطاعات متنوعة تشمل الخدمات المالية، والإعلام، والتكنولوجيا، فضلاً عن قطاع الطيران. وقبل إنضمامه إلى مصرف الهلال في مايو/ أيار 2024 كنائب للرئيس التنفيذي، شغل العوضي منصب المدير التنفيذي للعمليات في «ويو بنك» Wio Bank والرئيس التنفيذي لـ «شبكة بوظبي للإعلام».

إعادة تشكيل مجلس إدارة «المركزي المصري» لمدة عام

تم تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري لمدة عام، برئاسة حسن عبد الله محافظ البنك المركزي. وقد جاء القرار بعد إنتهاء عمل مجلس إدارة المركزي (في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024)، وبعد صدور قرار جمهوري في أغسطس/ آب 2024، بإعادة التجديد لحسن عبد الله قائماً بمنصب محافظ البنك المركزي لمدة عام للمرة الثالثة توالياً.

وقد تضمّن التجديد لكافة أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي مع إدراج عضو جديد غير تنفيذي خالد إبراهيم صقر، وهو خبير إقتصادي، خلفاً لوزير الإستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب الذي تقدم بإستقالته من المجلس بعد تولّيه الوزارة.

ووفق قانون البنك المركزي والقطاع المصرفي المصري، إن تعيين مجلس إدارة البنك المركزي يصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح المحافظ، وبعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء. ويتكوّن مجلس إدارة البنك المركزي الحالي من حسن عبدالله رئيساً ورامي أبو النجا وطارق الخولي نائبين للرئيس (تنفيذيين).

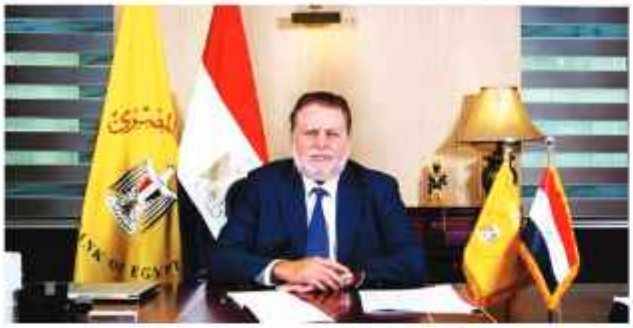

محافظ البنك المركزي حسن عبد الله

كما يأتي التشكيل بعضوية 8 أعضاء غير تنفيذيين هم: محمد فريد صالح رئيس مجلس إدارة الرقابة المالية، وعلي فرماوي خبير تكنولوجيا، ونجلاء الأهواني خبيرة إقتصادية، وشريف كامل خبيراً مالياً، وسميحة فوزي، خبيرة إقتصادية، وعصام عامر خبيراً محاسبياً ومالياً، ومحمد الديب خبيراً مصرفياً وخالد إبراهيم صقر خبيراً إقتصادياً.

«الإثمار» يطلق برنامج مكافآت حصري لعملاء حسابات المضاربة

أعلن بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي، مقره البحرين، عن إطلاق برنامج مكافآت جديد وفريد من نوعه خاص بحسابات المضاربة للعملاء من الشركات، حيث تتأهل الحسابات التي تتضمن مبلغ 100 ألف دينار بحريني أو ما يعادل 250 ألف دولار وأكثر للدخول في السحب للفوز بنسبة 1 % أرباحاً إضافية على مبلغ حساب المضاربة.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار ميسان المسقطي: «إن بنك الإثمار يسعى إلى تقديم تجربة مصرفية مميّزة، وخصوصاً مع تركيز البنك بشكل حصري على خدمة العملاء من الشركات. ونحن ندرك تماماً الإحتياجات المالية والمصرفية الخاصة التي يحتاجها هذا القطاع الحيوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك نسعى دائماً لدعم وتقديم التسهيلات والحلول المالية المبتكرة بغية أن تتضمّن نمو الأعمال التجارية لعملائنا من الشركات وأصحاب المؤسسات».

وأضاف المسقطي: «لقد قام البنك بإطلاق برنامج مكافآت حصري للشركات من أجل المساهمة في تحفيزهم لإستمرار أعمالهم التجارية بنجاح، وقد قمنا بدراسة أفضل طريقة ممكنة لتصميم هذا البرنامج الفريد من نوعه لمكافأة عملائنا من الشركات بما يتناسب مع متطلباتهم المالية، حيث إن إحتساب ما نسبته 1 % كربح إضافي على مضاربات الشركات يحقق لها مزيداً من

الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار ميسان المسقطي

الأرباح، وتالياً المساهمة في دعم إستمرار نمو وتوسع الأعمال التجارية لهم».

وسيتأهل أصحاب حسابات المضاربة التي مدتها 6 أشهر فأكثر مع مبلغ 100 ألف دينار بحريني أو ما يعادل 250 ألف دولار وأكثر لكل حساب مضاربة للدخول في السحب. وستعقد السحوبات على مكافآت إثمار شهرياً وسيتم السحب على رابح واحد كل شهر، وسيتم نشر جدول تواريخ إنعقاد السحوبات وأسماء الرابحين على الموقع الإلكتروني للبنك.

بنك مصر يرفع رأسماله المرخص إلى 300 مليار جنيه والمصدَّر إلى 110 مليارات

رفع بنك مصر رأسمال البنك المرخص به 300 مليار جنيه مصري، وحدد رأس المال المصدر بمبلغ 110 مليارات جنيه مصري مدفوعاً بالكامل، موزعاً على 22 مليار سهم مملوكة بالكامل للدولة بقيمة إسمية خمسة جنيهات مصرية.

ويُعد بنك مصر أحد أكبر البنوك الرائدة في السوق المصرية، فقد بلغ إجمالي المركز المالي في القوائم المالية المستقلة نحو 3,444 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024 مقابل 2,551 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدل نمو قارب 35 %، كما شهد رصيد ودائع العملاء نمواً بنسبة 24.6 % ليصل رصيدها إلى 2,336 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024 مقابل 1,875 مليار جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وإرتفع حجم محفظة إئتمان الشركات والقروض المشتركة (مباشر وغير مباشر) في سبتمبر/ أيلول 2024 بمعدّل نمو 38.6 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، كما إرتفع حجم محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة في سبتمبر/ أيلول 2024 بمعدّل نمو 78 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الاول 2023.

كما بلغت محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (مباشر وغير مباشر) نحو 54.8 مليار جنيه في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024؛ متضمّنة محفظة صيرفة إسلامية بنحو 6.3 مليارات جنيه، كما أن محفظة التجزئة المصرفية (مباشر وغير مباشر) في سبتمبر/ أيلول 2024 إرتفعت بمعدل نمو 14.3 % عن الأرصدة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وأفاد بنك مصر أنه يسعى دائماً إلى تعزيز تميُّز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية في الخدمات التي تلبي إحتياجات عملائه، حيث إن قيم وإستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً إلتزامه بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.وعلى الجانب الآخر، قام بنك مصر بتوقيع عقد (تمكين 2) لمنح قروض للمشروعات متناهية الصغر مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لرئاسة مجلس الوزراء بقيمة 300 مليون جنيه بحضور أحمد عيسى، نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وعدد من قيادات البنك والجهاز.

ويهدف العقد الممول من جهاز تنمية المشروعات إلى دعم المشروعات متناهية الصغر القائمة على التطوير والتوسع من خلال منح قروض لتوفير رأس المال العامل الذي يعمل على زيادة الإنتاج والدخل، بما ينعكس على تحسين الحياة المعيشية وإيجاد فرص عمل ما يُسهم في دفع عجلة التنمية والتقدم.

وأكد عمرو دمرداش رئيس قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والتمويل متناهي الصغر لبنك مصر، «أن توقيع بنك مصر لعقد (تمكين 2) يأتي بعد النجاح الإستثنائي لعقد تمكين الذي تم توقيعه في العام 2021 بقيمة 500 مليون جنيه، وإستفاد منه أكثر من 7 آلاف عميل لمشروعات متناهية الصغر تدار بأيدٍ مصرية بالكامل لزيادة الإنتاج ودعم الإقتصاد الوطني، حيث يولي بنك مصر أهمية كبرى لترسيخ مفهوم ريادة الأعمال ويحرص بنك مصر دائماً على الدخول في العديد من المبادرات والبروتوكولات التي تهدف إلى التوسُع في تمويل قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ومساعدتها على النمو ما يُعزّز جهود الشمول المالي وتوفير فرص عمل ودفع عجلة النمو الإقتصادي، بالإضافة إلى ضم الإقتصاد غير الرسمي للإقتصاد الرسمي».

وشدّد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على «حرص الجهاز على تنفيذ توجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات للمساهمة في تنفيذ خطط الدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة من خلال التوسع في إتاحة التمويلات متناهية الصغر، وتفعيل سبل التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في مصر، وذلك لتمكين الشباب والمرأة بشكل خاص من إقامة المشروعات متناهية الصغر أو تطوير المشروعات القائمة بالفعل، ومن ثم توفير المزيد من فرص العمل المستقرة من ناحية، وتعزيز إنتاجية المشروعات من ناحية أخرى».

وأشارت نيفين بدر الدين، رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر في جهاز تنمية المشروعات، إلى «أن العقد الذي تم توقيعه مع بنك مصر بإجمالي 300 مليون جنيه يستهدف تمويل نحو 3 آلاف مشروع متناهي الصغر في جميع محافظات الجمهورية»، مشيراً إلى «أن حجم التمويل الواحد يصل إلى نصف مليون جنيه بالنسبة إلى المستفيد الواحد».

بقيادة بنك القاهرة
تحالف مصرفي يضخ 75 مليون دولار
لتمويل مشروع تطوير حقل الغاز في غرب البرلس

نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك القاهرة في ترتيب وتغطية تمويل مشترك بالمعادل بقيمة 75 مليون دولار لصالح شركة كايرون إيجيبت دلتا ليميتد، المتخصّصة في استخراج النفط والغاز وهي إحدى شركات مجموعة كايرون.

وبحسب بيان من البنك، فإن القرض جاء بهدف تمويل جانب من التكاليف الإستثمارية لمشروع تطوير حقل الغاز في منطقة غرب البرلس في البحر الأبيض المتوسط.

وتأتي تلك العملية التمويلية، بهدف تمويل جزئي بنسبة تصل إلى 45.5 % من إجمالي التكلفة الإستثمارية التي تبلغ قيمتها 165 مليون دولار، والخاصة بالمشروع المموّل والتي حصلت الشركة على حق الإمتياز الخاص به من قبل الحكومة المصرية.

وشارك في القرض، كل من المصرف العربي الدولي، وبنك البركة – مصر وبنك الشركة المصرفية العربية الدولية.

وقال حسين أباظة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «إن مشاركة بنك القاهرة تأتي في هذا التمويل، إستكمالاً لدوره الرائد في دعم الإقتصاد المصري، ولا سيما أن قطاع البترول والغاز من أهم القطاعات المؤثرة في الإقتصاد المصري؛ وذلك لإرتباطه بمجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة الوسيطة».

بدوره، قال بهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «إن دور بنك القاهرة في التمويل المذكور، يأتي إنعكاساً واضحاً لما يتمتع به البنك من خبرات واسعة في مجال التمويل المشترك، والتي نتج عنها مشاركة بنك القاهرة في معظم العمليات التمويلية التي تم تنفيذها على مدار الفترات السابقة»، موضحاً «أن مشاركة البنك في تلك العملية التمويلية تأتي من خلال القيام بدور وكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك حسابات التمويل»، متوقعاً «أن يساهم هذا المشروع في زيادة إنتاج مصر من الغاز الطبيعي وتقليل الفجوة الإستيرادية، وهو ما يُمثل إضافة نوعية لقطاع الطاقة المصري».

وشدّد ألان لين الرئيس التنفيذي لشركة كايرون على «أهمية العملية التمويلية لتوفير السيولة اللازمة للمشروع في خطوة هامة، لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي في مصر وتنمية حقل غاز غرب البرلس، حيث يهدف القرض إلى بداية الإنتاج من الحقل، وتلبية إحتياجات السوق المحلية المتزايدة من الغاز الطبيعي، وتقليل الإعتماد على الإستيراد».

وأوضح لين «أن مشروع تنمية حقل غاز غرب البرلس، يتضمن مراحل عدة، بدءاً من أعمال الإستكشاف والتنقيب، وصولاً إلى الإنتاج والتصدير، كما سيشمل المشروع حفر آبار جديدة، وإنشاء منصّات إنتاج، ومدّ خطوط أنابيب لنقل الغاز إلى معامل المعالجة».

وقال حازم حجازي، الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة لبنك البركة مصر: «إن مشاركة البنك كمرتب عام رئيسي في هذا التمويل المشترك، تأتي تنفيذاً لرؤية البنك التي ترتكز على الإستثمار في المشروعات ذات الأثر الإقتصادي العميق».

وأشار حجازي إلى «أن قطاع الطاقة ليس مجرّد محرّك للنمو، بل عامل إستراتيجي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية لمصر على المدى الطويل»، موضحاً «أن البنك بصفته مرتب عام رئيسي، قد ساهم بحصة قدرها بما يُعادل 20 مليون دولار بموجب التمويل المشترك لدعم تطوير حقل غاز غرب البرلس، وهو مشروع يمثّل خطوة نوعية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة».

وتوقّع أفضل نجيب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك SAIB، «أن يصل إنتاج مصر من الغاز الطبيعي الى 80 مليار متر مكعب في حلول العام 2030، بما يُلبي تلبية الطلب المحلي المتزايد، وإستمراراً لتلبية طلبات التصدير للسوق العالمية، حيث تشهد مصر تحرّكات مكثّفة على كافة الإتجاهات والمستويات للعمل على زيادة الإنتاج وجذب الشركات العالمية في هذا المجال».

16990

www.bdc.com.eg

فرص بلا حدود

بنك القاهرة
Banque du Caire

بشهادة بلومبرغ العالمية لعام 2024

«الأهلي المصري» الأول في السوق المصرفية المصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوّق للقروض المشتركة

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري في العام 2024 بتحقيق نتائج متميّزة وفق نتائج التقييم الذي أعدّته مؤسسة بلومبرغ العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة عن العام 2024 والذي أظهر حصول «الأهلي المصري» على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية عن قيامه بالأدوار المختلفة سواء كوكيل التمويل ومرتب رئيسي وبنك المستندات ومسوق للقروض المشتركة.

كما أظهرت النتائج أيضا حصول «الأهلي المصري» على المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثاني كوكيل للتمويل، المركز الرابع كمرتب رئيسي ومسوق للقروض المشتركة على مستوى قارة أفريقيا، وأيضاً حصل «الأهلي المصري» على المركز الثاني كبنك المستندات، المركز الرابع كوكيل للتمويل، المركز التاسع كمسوق للتمويل والحادي عشر كمسوّق للقروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث إستطاع «الأهلي المصري» إدارة إثنين وثلاثين صفقة تمويلية منها 25 صفقة كوكيل للتمويل وهو أكبر عدد صفقات تم إدارتها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية 297 مليار جنيه خلال العام 2024.

وأكد محمد الأتربي الرئيس التنفيذي لـ «الأهلي المصري» أن «نتائج التقييم تُعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي على ريادة البنك في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط»، مشيراً إلى «أن هذا النجاح يأتي إنعكاساً لحرص البنك المستمر على توفير الإحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى من خلال قيام «الأهلي المصري» بترتيب وإدارة وتسويق صفقات القروض المشتركة ذات الجدارة الإئتمانية والجدوى الإقتصادية المرتفعة التي تساهم في خلق قيمة مضافة للإقتصاد المصري ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض في مختلف القطاعات الإقتصادية الحيوية مثل التطوير العقاري ومواد البناء، القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية مثل النقل والإتصالات، الصناعات الغذائية والزراعة والأسمدة، البترول، والسياحة، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الإقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما يسهم في تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الإقتصاد المصري من العملات الأجنبية وزيادة معدلات النمو

الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري الأستاذ محمد الإتربي

الإقتصادي»، مشيرا إلى «أن ذلك النجاح يأتي رغم التحدّيات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الإقتصاد المصري والعالمي».

مؤشرات قياسية للمتحصلات الخاصة بالقنوات البديلة في العام 2024 متخطياً نصف تريليون جنيه

من جهة أخرى، تصدّر البنك الأهلي المصري السوق المصرفية المصرية ليُصبح صاحب أكبر حصة سوقية في محفظة المتحصّلات الخاصة بالقنوات البديلة ليتخطّى حاجز نصف تريليون جنيه، بنسبة نمو بلغت نحو115 % في ديسمبر/ كانون الاول 2024 مقارنة بشهر ديسمبر/ كانون الأول 2023.

وقد حقق «الأهلي المصري» نجاحات ومؤشرات قياسية عدة للمتحصّلات الخاصة بالقنوات البديلة خلال العام 2024 متضمّنة متحصّلات الجهات الحكومية والتي تخطت نحو 220 مليار جنيه في العام 2024، إضافة إلى متحصّلات القنوات البديلة الأخرى والتي شملت نمو قطاع التجارة الالكترونية بنسبة 86 % ونمو متحصّلات نقاط البيع الالكترونية بنسبة 94 % متخطية حاجز 300 مليار جنيه، كما شهدت خدمة كاش أواي إقبالاً كبيراً من العملاء على مستوى القطاع المصرفي، حيث وصلت لنسبة نمو تخطت الـ 100 % عن العام الذي سبقه (2023) والتي تتيح لكافة حاملي البطاقات المصرفية السحب النقدي من خلال نقاط البيع المتاحة بمحطات الوقود والهايبر ماركت، مما يُعزّز ريادة «الأهلي المصري» في نشر ثقافة إستخدام خدمات الدفع الالكترونية البديلة والتي تتناسب مع كافة شرائح المجتمع.

بيت التمويل الكويتي – مصر KFH يطلق علامته التجارية الجديدة

أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي، أنه في إطار استحواذها الكامل على مجموعة البنك الأهلي المتحد – البحرين، فقد جرى تغيير العلامة التجارية للبنك الأهلي المتحد – مصر إلى «بنك بيت التمويل الكويتي – مصر KFH»، وتحوّل البنك كلياً إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإحدى وحدات مجموعة بيت التمويل الكويتي التي تعمل حالياً في 12 بلداً حول العالم، وتُعد ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم وأكبر بنك في الكويت من حيث صافي الأرباح والقيمة السوقية.

يأتي هذا التغيير بعد إستحواذ مجموعة بيت التمويل الكويتي «KFH» على مجموعة البنك الأهلي المتحد – البحرين في العام 2022، وتحويله إلى بنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ديسمبر/ كانون الأول 2023. علماً أن بيت التمويل الكويتي مصر (البنك الأهلي المتحد سابقاً) قد بدأ فعلياً بتقديم كل خدماته ومنتجاته المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية اعتباراً من سبتمبر/ أيلول 2024.

وتُعد مجموعة بيت التمويل الكويتي KFH، ثاني أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم من حيث الأصول وبحجم يناهز 120 مليار دولار، كما يمتلك «KFH» حضوراً قوياً على صعيد الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، حيث تعمل المجموعة في 12 دولة عبر شبكة أعمال دولية ضخمة تضم نحو 680 فرعاً مصرفياً وحوالي 2300 جهاز صرّاف آلي ونحو 18 ألف موظف.

وتتمثل رسالة مجموعة بيت التمويل الكويتي في تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميُّز في خدمة العملاء مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالمؤسسة المالية، كما تتمثل رؤيته في قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والإرتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأعلى تطوراً من حيث المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة والأكثر موثوقية وربحية مستدامة في العالم.

وقال رئيس مجلس الإدارة في مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق: «يسعدنا أن نتواجد في جمهوريّة مصر العربيّة الشّقيقة للإعلان عن تدشين مرحلة جديدة في الصّيرفة الإسلاميّة من خلال إطلاق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد – مصر، ليصبح بنك بيت التّمويل الكويتي – مصر KFH، في خطوة تاريخية تشكل إضافة حقيقية للخدمات المصرفية الإسلامية في مصر ورافداً قوياً من روافد الإقتصاد المحلي ضمن القطاع المصرفي المصري».

وأضاف المرزوق: «بيت التمويل الكويتي يمتلك خبرات عريقة في الصيرفة الإسلامية، وهو أكبر بنك في الكويت من حيث القيمة السوقية، وهو أكبر شركة مدرجة في بورصة الكويت على مستوى القطاع الخاص الكويتي بقيمة سوقية تناهز 42 مليار دولار، كما أصبح ثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، ومتواجد في 12 دولة حول العالم أبرزها: الكويت، البحرين، تركيا، مصر، ألمانيا وبريطانيا، وهذا يُعزّز مكانة بيت التمويل الكويتي – مصر كعلامة تجارية قوية ذات موثوقية عالمية وإنتشار عالمي وهدف طموح بإنضمام مجموعة بيت التمويل الكويتي لقائمة أكبر 100 بنك في العالم».

«الإسلامي للتنمية» يتعهد بتقديم 4.65 مليار دولار لدعم الوصول إلى الطاقة في أفريقيا

القيادات المجتمعة في قمّة الطاقة في تنزانيا

تعهّد «البنك الإسلامي للتنمية» بتقديم 4.65 مليار دولار لدعم مبادرة «المهمة 300»، التي تهدف إلى توفير الكهرباء المستدامة لـ300 مليون أفريقي في حلول العام 2030، من خلال القيادة الأفريقية والتمويل منخفض التكلفة والتعاون العالمي.

جاء هذا الإعلان خلال قمة الطاقة التي انعقدت في العاصمة تنزانيا، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي و«البنك الأفريقي للتنمية»، وشركاء رئيسيين آخرين.

وأكد رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاسر، أن البنك يلتزم دعم التحوُّل في مجال الطاقة والتنمية المستدامة، ومعالجة تحديات الطاقة في أفريقيا، مشيراً إلى «أن الوصول إلى الطاقة ليس فقط هدفاً إنمائياً، بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان وضرورة أخلاقية».

ولفت الجاسر إلى «أن نحو 600 مليون شخص في أفريقيا لا يزالون يعيشون من دون كهرباء، مما يعوّق التقدم في مجالات التعليم والرعاية الصحية والنمو الاقتصادي».

وأوضح الجاسر أن «الإسلامي للتنمية» يتخذ إجراءات جديدة من خلال إلتزامه بقيمة 2.65 مليار دولار، مدعومةً بتغطية تأمينية بقيمة ملياري دولار لقطاع الكهرباء في أفريقيا، وسيعمل هذا الإستثمار الإستراتيجي على الحد من مخاطر المشاريع، وإطلاق العنان لرأس المال الخاص، ودفع حلول الطاقة التحويلية على نطاق واسع.

وأضاف الجاسر أن التمويل التراكمي الذي بلغ 33.5 مليار دولار قد دعم 622 مشروعاً للطاقة في 25 دولة أفريقية، مؤكداً أن البنك يعمل على تحويل الطموحات إلى واقع، مما يُسهم في دعم أفريقيا وتوفير الفرص، وتحقيق الرخاء، وتحسين حياة الأجيال المقبلة.

وأشار الجاسر إلى أهمية التعاون بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف، والإصلاحات التنظيمية لتمكين الاستثمار الخاص، وتصميم المشاريع القابلة للتطوير لتحقيق أهداف مبادرة «المهمة 300»، مؤكداً إلتزام «الإسلامي للتنمية» دعم التنمية في أفريقيا، والإستفادة من الإستثمارات الإستراتيجية وحلول التمويل المبتكرة والشراكات التعاونية لمعالجة فقر الطاقة ودفع التقدم المستدام.

الإمارات الإسلامي يُحقق إرتفاعاً في الأرباح قبل الضريبة بنسبة 46 % مسجّلاً رقماً قياسياً بلغ 3.1 مليار درهم في العام 2024

حقّق الإمارات الإسلامي إنجازاً بارزاً ومميّزاً في العام 2024 بتسجيله أرباحاً قياسية بلغت 3.1 مليار درهم قبل إحتساب الضرائب، أي بزيادة ملحوظة بنسبة 46 % مقارنة بالعام السابق (2023). ويرجع هذا النمو الإستثنائي إلى المسار التصاعدي في الدخل الممول وغير الممول على حد سواء، مما يعكس أداءً لأعماله القوي للغاية.

وقد إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 13 % ليصل إلى 5.4 مليارات درهم، ونمت الموجودات بنسبة 27 % لتصل إلى 111 مليار درهم، وإرتفعت التمويلات المقدمة للمتعاملين بشكل ملفت بنسبة 31 % لتصل إلى 71 مليار درهم، كما إرتفعت ودائع المتعاملين بنسبة ممتازة بلغت 25 % لتصل إلى 77 مليار درهم في العام 2024. وتأتي هذه النتائج المتميّزة التي حققها المصرف لتبرز قوة الإقتصاد الإقليمي، وتُظهر مدى مرونة المصرف وخبرته للوقوف للطلب المتزايد على الصيرفة الإسلامية وإستجابته له.

إجمالي الدخل	التكاليف	الربح قبل الضريبة	صافي الربح
5.4 مليار درهم	1.65 مليار درهم	3.1 مليار درهم	2.8 مليار درهم
⬆13% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق	⬇7% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق	⬆46% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق	⬆32% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق

صافي هامش معدل الربح	نسبة التكلفة إلى الدخل	نسبة التمويلات منخفضة القيمة	نسبة الشق الأول من الأسهم العادية
%4.3	%30.7	%4.4	%18

هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي

ويقول هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي: «لقد حقق الإمارات الإسلامي أفضل أداء مالي له على الإطلاق خلال العام 2024، مما عزّز مكانته كأسرع مصرف إسلامي نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعكس المسار البارز للمصرف في الميزانية العمومية القوية للغاية، حيث نمت الأصول بأسرع وتيرة مقارنة بأي مصرف إسلامي إماراتي منذ العام 2020. كما إرتفعت الأرباح قبل الضرائب بنسبة كبيرة بلغت 46 % لتصل إلى 3.1 مليار درهم، بينما إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 13 % في العام 2024، مدفوعاً بإرتفاع الدخل المموّل وغير المموّل».

فريد الملا، الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي

بدوره يوضح فريد الملا، الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي: «لقد فاق الإمارات الإسلامي كل التوقعات في العام 2024، حيث حقّقنا أعلى أرباح على الإطلاق، ويرجع هذا النجاح إلى النمو القوي في كل من الدخل المموّل وغير المموّل، مما أدى إلى تحقيق صافي هامش ربح جيد مع انخفاض تكلفة المخاطر. وبفضل قاعدة رأس المال والسيولة القوية للغاية، لا نزال مجهّزين جيداً لتعزيز ثقة المتعاملين والإستفادة من الفرص التي يحققها إقتصادنا المزدهر، حيث نتطلّع إلى الحفاظ على زخمنا الإيجابي في العام 2025.

د. سليم صفير رئيساً لجمعية مصارف لبنان لولاية ثالثة

إنتخبت جمعية مصارف لبنان الدكتور سليم صفير رئيساً لها لولاية ثالثة، خلال إنعقاد جمعية عمومية غير عادية، برئاسة رئيسها الحالي الدكتور سليم صفير، أجرت خلالها تعديلاً في نظامها الداخلي ولمرّة واحدة فقط، بما يسمح بإعادة انتخاب الرّئيس الحالي لولاية ثالثة في رئاسة الجمعية لمدة سنتَين، وإضافة عضوَين إثنين إلى مجلس الإدارة المؤلّف أصلاً من 12 عضواً ليصبح العدد 14.

بعد ذلك التأمت الجمعية العمومية العادية تخللها إبراء الذمّة المالية لمجلس الإدارة السابق، ثم تم تزكية الأعضاء الـ14 لمجلس الإدارة الجديد، وهم: نديم القصّار (فرنسبك) . سعد أزهري (بنك لبنان والمهجر) – أنطون صحناوي (بنك سوسييتيه جنرال) – ريّا حفار الحسن (بنك البحر المتوسط) – غسان عسّاف (بنك بيروت والبلاد العربية) – عبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك) – جوزيف طربيه (بنك الاعتماد اللبناني) – خليل الدبس (بنك عوده) – نتال صبّاح (البنك اللبناني السويسري) – سليم صفير (بنك بيروت) – سمعان باسيل (بنك بيبلوس) – وليد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي) – رائد خوري (سيدروس بنك) – مروان خيرالدين (بنك الموارد).

ثم عقد مجلس الإدارة المنتَخَب إجتماعاً إنتخب خلاله الدكتور سليم صفير رئيساً لجمعية المصارف لولاية ثالثة.

الدكتور سليم صفير

فاطمة العلوي رئيساً تنفيذياً لـ «البحرين الإسلامي»

أعلن بنك البحرين الإسلامي (BisB)، البنك الرائد في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية المبتكرة والمبسطة في مملكة البحرين، تعيين فاطمة العلوي في منصب الرئيس التنفيذي للبنك، ليصبح هذا التعيين إنجازاً جديداً ومشرّفاً، حيث تُعد العلوي أول امرأة، على الإطلاق، تتقلد منصب رئيس تنفيذي في قطاع الصيرفة الإسلامية على الصعيد المحلي، ولدى البنك على حد سواء.

ويأتي هذا التعيين في أعقاب تولي فاطمة العلوي كافة المهام بصفتها القائم بأعمال الرئيس التنفيذي منذ أغسطس/ آب 2024، حيث أثبتت جدارتها في قيادة البنك خلال مرحلة مهمة من رحلة النمو والتحوُّل.

كما يأتي تعيين فاطمة العلوي ليُتوّج جهودها الحثيثة كرئيس تنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد، حيث لعبت دوراً محورياً في تعزيز عمليات هذا القطاع في بنك البحرين الإسلامي، إضافة إلى قيادتها مبادرات التحوُّل الرقمي، وتمكُّنها من تطوير حلول مبتكرة، وتعزيز مشاركة الزبائن، وتوسيع نطاق الوجود الرقمي، حيث أسهم جميع ما سبق بترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية إسلامية تقدمية على صعيد المملكة.

فاطمة العلوي

صندوق النقد الدولي:
السعودية تُواصل إحراز تقدم كبير في الإصلاحات

يؤكد صندوق النقد الدولي، أن السعودية تُواصل إحراز تقدم كبير في الإصلاحات، مع إستمرار الطلب المحلي القوي الذي يحافظ بدوره على نمو القطاع غير النفطي، ويشير إلى أن الإصلاحات المالية، بما في ذلك التعديلات الضريبية، أسهمت في مضاعفة الإيرادات غير النفطية على مدى السنوات الخمس الماضية.

هذا الموقف عبّر عنه أمين ماتي، رئيس بعثة الصندوق إلى السعودية ورئيس قسم دول الخليج، خلال طاولة مستديرة إستضافها مركز «ثينك» للأبحاث والإستشارات التابع لـ «المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام» في الرياض (SRMG Think) بعنوان «مجلس التعاون الخليجي – ملاحقة الرؤى وسط الإضطرابات الجيوسياسية – الآفاق الاقتصادية وأولويات السياسات لدول مجلس التعاون الخليجي»، التي تناولت أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي عن مجلس التعاون الخليجي.

وقد جمع الحدث كبار صنّاع السياسات والخبراء الإقتصاديين والدبلوماسيين وقادة القطاع الخاص لدراسة المرونة الإقتصادية في المنطقة، ونمو القطاع غير الهيدروكربوني والتقدم الجاري في الإصلاح وأولويات السياسات في الأمد المتوسط.

كما تناولت المناقشات المخاطر التي تهدّد التوقعات الإقتصادية ودور القطاع الخاص في دفع عجلة التحول على المدى الطويل.

وأبرز ماتي التقدم الملحوظ الذي أحرزته المملكة في مجال الإصلاح، مؤكداً على الطلب المحلي القوي والنمو القوي غير النفطي، والتقدم المحرز في مجال البحث والتطوير.

وكان إقتصاد المملكة قد حقق نمواً في العام 2024 بنسبة 1.3 %، بدعم من نمو الأنشطة غير النفطية التي ارتفعت بمعدل 4.3 %. وكانت آخر تقديرات المملكة وفق البيان التمهيدي لموازنة العام 2025 الصادر في أكتوبر (تشرين الأول) 2024 عن وزارة المالية، تتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2024 بنسبة 0.8 %.

«الإحتياطي الفيدرالي»
لن يتخذ إجراءات جريئة للغاية في تيسير السياسة النقدية
QNB: عوائد سندات الخزانة إنعكاس لأداء الإقتصاد الأميركي

ربط QNB بين تغيُّرات عوائد سندات الخزانة الأميركية والأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة، حيث توفر السندات إشارات تتعلق بمعنويات السوق حيال سلامة الأوضاع العامة للإقتصاد الأميركي ومساره المستقبلي.

ورأى تقرير لـ /QNB/ أن تغييرات عائد السندات تُعد إشارة إلى أن النمو الأعلى سيدفع هذه العائدات إلى الإرتفاع، وليس التضخم، مشيراً إلى أن «الإكتساح الجمهوري» غير المتوقع في الإنتخابات الأميركية الأخيرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، عندما حصل الرئيس دونالد ترامب على تفويض واسع من الناخبين، أدّى إلى تحرُّكات كبيرة من فئات الأصول الرئيسية، حيث إرتفعت أسعار الأسهم وقيمة الدولار وعوائد سندات الخزانة الأمريكية بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة.

ولفت التقرير في هذا السياق إلى إرتفاع عوائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات من 3.6 % في سبتمبر/ أيلول 2024 إلى 4.8 % في منتصف يناير/ كانون الثاني 2025، لتصل إلى مستويات قريبة من الذروة التي شوهدت لفترة وجيزة آخر مرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وقبل الأزمة المالية العالمية في العام 2007.

وأشار التقرير إلى أن الإرتفاع في عوائد السندات لا يقتصر فقط على السندات لأجل 10 سنوات، بل يمتد ليشمل معظم منحنى المدة، مما يؤثر على سوق سندات الخزانة الأميركية البالغة قيمتها 28 تريليون دولار، موضحاً أن هذا التغيُّر في أسعار السندات يُعد مؤشراً رئيسياً لفهم الوضع الإقتصادي الكلي، حيث يعكس التحوّلات في العوائد تغيُّرات في توقعات المستثمرين حيال سياسة بنك الإحتياطي الفيدرالي والنمو الإقتصادي والتضخُّم.

وفي تحليله للتحركات الأخيرة في أسعار سندات الخزانة، خلص تقرير /QNB/ إلى إستنتاجين رئيسيين، الأول، أن أسواق سندات الخزانة تشير حالياً إلى إرتفاع أسعار الفائدة على المدى القصير أكثر مما كان متوقعاً سابقاً، مما يعني أن بنك الإحتياطي الفيدرالي سيضطر إلى خفض أسعار الفائدة بشكل طفيف فقط خلال دورة التيسير النقدي الحالية، حيث تبلغ أسعار الفائدة في الوقت الراهن 4.5 %.

ولفت التقرير إلى أنه، كانت سندات الخزانة قصيرة الأجل مسعّرة على أساس أنه سيتم إجراء تخفيضات إضافية بمقدار 150 نقطة أساس في أسعار الفائدة الأساسية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي طوال العام 2025، ولكن التوقعات تشير حالياً إلى تخفيضات

تراوح بين 25 إلى 50 نقطة أساس فقط.

ويشير هذا التغيير إلى أن بنك الإحتياطي الفيدرالي لن يتخذ إجراءات جريئة للغاية في تيسير السياسة النقدية، وهذا يسلط الضوء أيضاً على أنه من المرجّح أن يكون النمو والتضخُّم أكثر إرتفاعاً مما أشارت إليه التوقعات السابقة.

أما الإستنتاج الثاني، فقد نوه التقرير إلى أن منحنى العائد أصبح مسطحاً بشكل ملحوظ على المدى الطويل، مما يعكس توقعات بزيادة النشاط الإقتصادي وبرجّح إحتمالية إرتفاع معدّلات النمو في المستقبل، متفوّقة على تأثيرات الضغوط التضخمية.

وذكر التقرير أنه يُمكن ملاحظة ذلك بشكل أفضل في منحنى العائد لسندات الخزانة لأجل 2–10 سنوات المحمية من التضخُّم، والذي يزيل آثار التضخُّم ليعكس بشكل مباشر التغيُّرات في «الأسعار الحقيقية».

ويشير منحنى العائد الحقيقي متزايد الإنحدار، حيث يتحرك عائد السندات لأجل 10 سنوات بشكل أسرع من عائد السندات لأجل سنتين، عادة إلى أن المستثمرين يتوقعون تسارع النشاط في المستقبل.

وأوضح التقرير أنه مؤخراً لم يقتصر الأمر على زيادة إنحدار منحنى العائد، بل أصبح إيجابياً أيضاً، حيث إرتفعت عوائد السندات طويلة الأجل مقارنة بالسندات قصيرة الأجل، مما يشير إلى أن صدمة الركود التضخمي التي سادت بعد العام 2022 قد إنتهت على الأرجح، مؤكداً أن منحنى العائد الحقيقي أصبح إيجابياً حالياً بعد أن كان سالباً في العام 2023، مما يشير إلى نمو إقتصادي أعلى وتحكم أكبر في التضخُّم، وهو ما يعكس بيئة نمو مواتية للمرة الأولى منذ التعافي من جائحة كورونا.

يشكّل محطّة بارزة في إستراتيجيته التوسّعية
KIB يفتتح فرعه التاسع عشر الجديد في الصدّيق

أعلن بنك الكويت الدولي KIB عن توسيع شبكته بافتتاح فرع جديد للخدمات المصرفية للأفراد في منطقة الصديّق، في إطار سعيه الدائم لتلبية إحتياجات عملائه وتعزيز إنتشاره جغرافياً.
ويُوفر الفرع الجديد مجموعة واسعة من الخدمات المتطوّرة والمدعومة بأحدث التقنيات المصرفية التي تتناسب مع تنوّع إحتياجات قاعدة عملائه.
وجرى الإفتتاح تحت رعاية معالي محافظ حولي، علي سالم الأصفر، وفي حضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في KIB، رائد جواد بوخمسين، ومدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في KIB، عثمان توفيقي، إلى جانب عدد من المديرين التنفيذيين في البنك. ولمناسبة افتتاح الفرع الجديد، عبّر توفيقي عن سعادته قائلاً: «نحن فخورون بإفتتاح فرعنا المصرفي التاسع عشر، الذي يشكّل محطة بارزة في إستراتيجية KIB التوسّعية، ويُمثّل خطوة تؤكد إلتزام البنك بالإرتقاء بتجربة العملاء من خلال توسيع نطاق خدماته».
وأضاف توفيقي: «يتميّز الفرع الجديد بتصميم عصري وأنيق، ويضمّ أحدث التقنيات المصرفية التي تتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بأعلى مستويات الأمان والكفاءة. ويعكس إلتزامنا بتسهيل وصول عملائنا إلى خدماتنا بسرعة وسهولة أينما كانوا،

معالي محافظ حولي، علي سالم الأصفر
ورائد جواد بوخمسين وعثمان توفيقي

سواء في المناطق السكنية أو التجارية»، مؤكداً «أن هذا التوسّع يعكس إلتزام KIB بإستراتيجيته الرامية إلى تعزيز حضوره في السوق الكويتية، والوصول إلى شريحة أوسع من العملاء، ويتزامن مع إستثمارات البنك المتواصلة في تطوير حلول مصرفية مبتكرة، تهدف إلى تسهيل المعاملات المصرفية وتوفير وقت وجهد العملاء، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت».
يشار إلى أن KIB يُواصل رحلته الرقمية بتوسيع نطاق خدماته عبر قنوات متعدّدة، وبفضل شبكة فروعه المنتشرة، يقدّم البنك تجربة مصرفية فريدة من نوعها.

مجموعة الخليج التجاري لحلول الشركات تتعاون مع شركة ROCWARE لتعزيز ريادتها في مجال حلول التقنيات السمعية والبصرية AV

أعلنت مجموعة الخليج التجاري لحلول الشركات (GCG Enterprise Solutions)، وهي تكتل أعمال متنوعة يتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرّاً له، ويعمل ضمن مجموعة غباش (Ghobash Group)، عن أحدث إضافة إلى حافظتها المتنامية والاستراتيجية من الشركاء في مجال حلول الأنظمة السمعية والبصرية (AV) مع Rocware، وهي شركة رائدة عالمياً قائمة على التكنولوجيا وتتخصص في منتجات الاتصالات الموحدة (UC) من الجيل التالي والخاصة بالمؤسسات.

تملك شركة Rocware مقرّات موزّعة في كلّ من لوس أنجلوس وشنزن وأمستردام، ولها شبكة كبيرة من الشركاء العالميين. تعتمد حلول Rocware على خبرة الشركة التي تمتد على 16 عاماً في مجال تطوير التقنيات السمعية والبصرية (AV) الإحترافية، لضمان الأداء المتميّز، والموثوقية والخدمة. وتتفرد العلامة التجارية بتوفير مستويات معزّزة من الجودة السمعية والبصرية بأسعار تنافسية للغاية.

أرباح مجموعة بنك الإسكان لعام 2024 ترتفع 6.7 % والتوصية بتوزيع 30 % أرباحاً على المساهمين

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، عن نتائجها المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، والتي تُظهر تحقيق صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بقيمة 150.3 مليون دينار، مقابل 140.8 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2023، أي بنمو بلغت نسبته 6.7 %.

وأبدى رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، إرتياحه لهذا الأداء المالي القوي، والذي يظهر مواصلة تحقيق نمو مستدام في أرباح المجموعة، مشيراً إلى أنها تتوافق مع إستراتيجية المجموعة المتبعة والمتّسمة بالشمول والمرونة والحصافة في إدارة الأعمال والمخاطر، مؤكداً إعتزازه بأداء البنك الإيجابي وقدرته على تحقيق نمو مستدام في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وتحدّيات، معرباً عن ثقته بمواصلة البنك تحقيق المزيد من النجاحات والانجازات مستقبلاً.

وفي ضوء هذه النتائج المالية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره البيانات المالية لعام 2024 خلال إجتماعه بتاريخ 2025/1/23، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2024 بنسبة 30 % من القيمة الاسمية للسهم، علما بأن النتائج المالية ومقترح توزيع الأرباح تخضع لموافقة البنك المركزي الأردني.

ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، أن الأداء المالي القوي لعام 2024 والذي يُعتبر الأعلى في تاريخ البنك، جاء بدعم من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي واصلت تسجيل الأداء التصاعدي الايجابي عبر مختلف مؤشراتها المالية، موضحاً بأن مزيجاً من القدرات والإمكانات أدت الى تحقيق هذه النتائج، والتي تنوّعت ما بين الموارد الإستثمارية المستدامة والعمليات التشغيلية الكفوءة، والتوظيف والتوجيه الفعّال للموارد ضمن مختلف القطاعات التشغيلية، والمحافظ الإئتمانية المتّسمة بالجودة والسلامة.

وأشار الصفدي الى أن هذا الأداء الايجابي يُعد إمتداداً لمسيرة نجاح البنك وقوة مركزه المالي، وخير دليل على إلتزامه الثابت بتقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميّزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور، ويأتي تتويجاً لجهوده في الحفاظ على المسار التصاعدي للربحية، والمدعوم بقاعدة رأسمالية قوية ونسب سيولة مرتفعة، إلى جانب الإستمرار بالمحافظة على نسب مرتفعة من ودائع العملاء المستقرة، كما يعكس النهج الحصيف الذي يتبنّاه البنك والذي يوازن بين الإحتياطات الإضافية وجودة الأصول، وهو ما يُبرهن على قدرة البنك على التعامل بمرونة

كبيرة مع الظروف والتحدّيات الإقتصادية.

وأضاف الصفدي أن مجموعة بنك الإسكان ومع تسجيلها لهذا الأداء المالي المميّز، واصلت تطبيق منهجيتها الحصيفة في إدارة المخاطر، وقامت برصد المزيد من مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة كإجراءات احترازية للتحوط لأي ظروف أو تحدّيات إقتصادية محتملة.

وأشار الصفدي إلى إرتفاع العائد على حقوق الملكية للمساهمين ليصل الى مستوى 11.3 % لعام 2024، إضافة إلى إرتفاع العائد على متوسط الموجودات ليصل الى 1.7 %، ويعكس هذا الأداء المتميّز كفاءة البنك التشغيلية وإدارة الموجودات والمطلوبات بفعّالية لتحقيق أكبر عائد للمساهمين.

وأشاد الصفدي بأداء القطاعات التشغيلية بالبنك والتي تعمل على تعزيز بناء قيمة طويلة الأجل لمساهمي البنك وعملائه، مشيراً إلى التعاون مع جهات تمويل أوروبية وصناديق سيادية لدعم التمويل الأخضر، إضافة الى تطوير إستراتيجية خاصة بإدارة المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والتوجهات العالمية وإرشادات البنك المركزي الأردني في هذا المجال.

وأوضح الصفدي أن مجموعة البنك تمكّنت من زيادة صافي التسهيلات الإئتمانية وودائع العملاء لتصل إلى 4.5 مليار دينار و6.0 مليارات دينار تواليا، كما في نهاية العام 2024، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.6 %، وهي أعلى من الحد الأدنى للمتطلّبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

حقّقت المجموعة أرباحاً صافية قياسية في نهاية العام 2024
«ذا بانكر» تختار البنك العربي «بنك العام في الشرق الأوسط للعام 2024»

منحت مجلة «ذا بانكر» (The Banker)، المملوكة لمجموعة فايننشال تايمز، مقرّها لندن، البنك العربي لقب «بنك العام في الشرق الأوسط للعام 2024» وذلك للعام الثاني توالياً، ضمن حفل خاص أقيم مؤخراً في لندن، حضره جمع من الشخصيات المصرفية وممثلون لعدد كبير من المصارف الرائدة في العالم.

ويأتي منح هيئة التحكيم في مجلة «ذا بانكر» هذا اللقب للبنك العربي، بناءً على مجموعة من المعايير المتخصّصة والمرتبطة بالمركز المالي للبنك وأدائه والإستراتيجية التي يتبنّاها بالإضافة إلى مجموعة من المعايير المتخصّصة الأخرى، والتي يتم دراستها وتقييمها على مدار أكثر من خمسة أشهر.

وتُعتبر مجلة «ذا بانكر» واحدة من أعرق المجلات المتخصّصة بالشؤون المالية والمصرفية على مستوى العالم، حيث تشكل إصداراتها الشهرية منذ أكثر من 90 عاماً مرجعاً رئيسياً للصناعة المصرفية العالمية.

وتوضح الآنسة رندة الصادق – المدير العام التنفيذي للبنك العربي «أن هذا التقدير المميّز يجسّد من جديد المكانة الرائدة التي يحظى بها البنك العربي على المستويين المحلي والإقليمي»، مشيرة إلى «مواصلة البنك النمو عبر مختلف القطاعات رغم الظروف والتحدّيات التي تشهدها المنطقة والعالم».

وأكدت الصادق «أن ما يُحققه البنك من إنجازات يأتي كنتيجة لتوظيف مجموعة من الركائز الرئيسية المنبثقة عن إستراتيجية البنك ورؤيته المستقبلية الطموحة، ومن بينها تنوّع مصادر الدخل عبر البلدان التي يعمل بها البنك، ومنهجية إدارة المخاطر الحصيفة التي يتبنّاها، إلى جانب قدرة البنك الفريدة على تقديم خدمات مميّزة عبر الحدود وتركيزه المستمر على تحسين الكفاءة التشغيلية لعملياته».

وأكدت الصادق «مواصلة البنك الإستثمار في تطوير الحلول المصرفية الرقمية القائمة على الإبتكار من خلال إستراتيجية التحوّل الرقمي التي يتبنّاها وبالشكل الذي يلبّي المتطلّبات المتجدّدة لعملائه والمجتمعات التي يعمل بها عبر المنطقة».

وكان البنك العربي قد حصل على العديد من الجوائز وشهادات التقدير المختلفة من جهات عالمية مرموقة، من أبرزها جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2024 من مجلة «غلوبال فاينانس» Global Finance العالمية ومقرّها نيويورك، وذلك للعام التاسع توالياً.

يُذكر أن البنك العربي والذي يتخذ من عمّان، الأردن مقراً له، تأسس في العام 1930 وهو يمتلك واحدة من أكبر الشبكات المصرفية العربية العالمية، والتي تضم ما يزيد عن 600 فرع. ويحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن وسنغافورة وشانغهاي وجنيف وباريس وسيدني ودبي والبحرين.

مجموعة البنك العربي تحقق أرباحاً صافية قياسية في نهاية العام 2024

من جهة أخرى، أعلنت مجموعة البنك العربي عن نتائجها المالية للعام 2024 محققة أداءً مالياً متميّزاً ونمواً في مختلف قطاعات الاعمال، حيث بلغت أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصّصات 1007.1 مليون دولار مقارنة بـ 829.6 مليون دولار للعام 2023 وبنسبة نمو بلغت 21%، كما حافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي لتصل حقوق الملكية الى 12.1 مليار دولار.

وقد واصلت مجموعة البنك العربي النمو خلال العام 2024 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها وتواجداتها المنتشرة في العديد من الدول، حيث إرتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 7% لتصل إلى ما يقارب 2 مليار دولار.

وبإستثناء أثر التغيُّر في أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، إرتفعت أصول المجموعة كما في نهاية العام 2024 بنسبة 6% لتصل الى 71.2 مليار دولار، كما إرتفع اجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 6% ليصل الى 38.3 مليار دولار، في حين إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 5% لتصل إلى 52.2 مليار دولار. وفي ضوء هذه النتائج المالية الأولية والخاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني، فقد أوصى مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40% للعام 2024.

ويقول صبيح المصري رئيس مجلس إدارة البنك العربي: «إن النتائج المتميّزة التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2024 تأتي تتويجاً لمسيرته الحافلة بالإنجازات، وتعكس نجاح سياساته التي ترتكز على تعدُّد أنشطة اعماله وتنوع منتجاتها ومصادر التمويل وموارد الايرادات في العديد من الدول التي يتواجد بها».

وأكد المصري «إستمرار المجموعة في وضع العملاء في مقدّم الأولويات والتركيز على إستراتيجية المجموعة الرامية الى تحقيق أرباح مستدامة لمساهميها ومواصلة النمو في الأرباح التشغيلية ضمن العديد من المناطق التي تعمل بها وخصوصاً منطقة الخليج العربي»، مشيراً إلى «الدور الذي تقوم به المجموعة على صعيد الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة وبناء ثقافة الإستدامة وتعزيز ممارساتها ضمن عمليات المجموعة».

وأضاف المصري أنه «وضمن إستراتيجية المجموعة بالتوسع والنمو، إستكمل البنك العربي الحصول على الرخصة النهائية لممارسة العمل المصرفي في جمهورية العراق، حيث سيبدأ العمل في بداية العام 2025، بالإضافة الى تعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة من خلال الاندماج المتوقع بين «بنك غونيه»، المملوك من البنك العربي سويسرا، مع بنك «ONE السويسري». من جهتها أشارت الآنسة رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي إلى «أن النتائج القوية التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2024 جاءت مدفوعة بالنمو الملحوظ في مصادر الدخل المتنوّعة من مختلف قطاعات وأسواق عملها الرئيسية، بالإضافة إلى النهج المنضبط في إدارة التكاليف والمخاطر، حيث حقّقت المجموعة نمواً جيداً في صافي الأرباح التشغيلية مدفوعاً بنمو صافي الفوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات الإقراض، وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل والإستفادة من انتشار المجموعة في العديد من الأسواق».

وأضافت الصادق «أن البنك قد إستمر بتسجيل مؤشرات أداء قوية، بالإضافة الى التحسُّن في جودة محفظته الائتمانية ونسبة تغطية المخصّصات للديون غير العاملة والتي تفوق الـ 100% من دون إحتساب قيمة الضمانات»، مشيرة إلى «أن المجموعة تحتفظ بمستويات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 73%، بالإضافة إلى قاعدة رأسمال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.2% حسب تعليمات بازل 3 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وفي ما يتعلق بإستراتيجية المجموعة على صعيد التحوُّل الرقمي، أكدت الصادق «أن المجموعة تركز على تعزيز كفاءة عملياتها عبر توظيف التقنيات الرقمية، وأدوات الذكاء الإصطناعي ضمن إطار عمل مؤسسي لبرنامج تحوُّل رقمي منظم على مستوى كافة قطاعات الأعمال، وفي الوقت ذاته، تواصل المجموعة تنفيذ إستراتيجيتها الرقمية لتوفير خدمات مصرفية رقمية تلبّي تطلُّعات عملائها وإحتياجاتهم المالية. علماً أن مجموعة البنك العربي، ومن خلال شركة أكابس للتكنولوجيا المالية، الذراع التكنولوجية للبنك العربي، قد قامت خلال العام 2024 بإطلاق «OMNIFY» وهي منصّة حلول مصرفية رقمية متقدّمة تمكّن الشركات والجهات غير المصرفية من تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية لعملائها، كما تُوفر المنصّة بوابة سلسة وآمنة لتقديم خدمات بنكية وحلول مالية بغية تعزيز نطاق أعمال الشركات وتوسيعها لخدمة عملائهم في أسواق محدّدة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وإستكمالاً لإستراتيجية البنك للنمو وتعزيز إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، قام البنك العربي – سويسرا من خلال «بنك غونيه» بتوقيع إتفاقية إندماج مع بنك «ONE السويسري»، والتي يُتوقع ان تدخل حيّز التنفيذ في منتصف العام 2025، وتُعد هذه الصفقة علامة فارقة جديدة في إستراتيجية النمو لدى البنك العربي سويسرا، حيث سيكون لهذه المجموعة المصرفية الجديدة دوراً فاعلاً في صناعة إدارة الثروات.

«الأفضل على صعيد الحلول المالية المدمجة للعام 2024» عن منصّة أومنيفاي OMNIFY

على صعيد آخر، حصل البنك العربي على جائزة «أفضل بنك على صعيد الحلول المالية المدمجة للعام 2024» من قبل مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها نيويورك، عن فئة «الإبتكارات المصرفية للشركات» ضمن الدورة الحادية عشر لإعلان جوائز أبرز الإبتكارات المالية للعام 2024.

وقد جاءت الجائزة عن منصة أومنيفاي Omnify التي أطلقتها مؤخراً شركة أكابس ACABES للتكنولوجيا المالية، الذراع التكنولوجي للبنك العربي، وتُعد من المنصّات الرائدة في تقديم الحلول المصرفية الرقمية المبتكرة في المملكة، حيث تقدّم مجموعة شاملة من الخدمات البنكية (Banking as a Service) للشركات في أسواق محدّدة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بالإستفادة من التعاون الوثيق مع البنك العربي وشبكته الواسعة في المنطقة.

ويأتي حصول البنك على هذه الجائزة بناءً على تقييم شامل تمّ من قبل محرري المجلة المتخصّصين، وإستناداً إلى آراء لجنة تحكيم مختصّة حيث إستندت المجلة في إختيارها إلى مجموعة من المعايير الخاصة بالإبتكارات المحددة، ووصف طبيعة عملها وتحديد مدى إتباعها للتفكير الإبداعي وتقديمها لحلول جديدة تعدّ رائدة وفريدة في مجالها. وقد شملت المعايير أربع فئات من الابتكار وهي: إبتكار المنتجات، وإبتكار العمليات، والإبتكار التسويقي، والإبتكار التنظيمي.

وتقوم منصة أومنيفاي Omnify على مبدأ تمكين الشركات والجهات غير المصرفية من تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية لعملائها ضمن خدماتها الحالية من خلال تطبيقها لواجهات برمجة التطبيقات المصرفية (API) من البنك العربي وغيرها من الحلول التكنولوجية، وذلك بهدف تعزيز نطاق أعمال الشركات وتوسيع خدمة عملائهم. كما تشمل المنصّة مزايا عدّة، منها تخصيص المنتج ليعكس هوية العميل بكفاءة وسرعة ومرونة وبساطة، بالإضافة إلى تزويد الشركات بالبنية التحتية التي تحتاجها من أجل تقديم هذه الخدمة من خلال توفير الدعم المستمر وتزويدها بالأدوات اللازمة لتطوير خدماتها المالية المضمنة؛ بدءاً من إنشاء الحسابات إلى توفير برامج الولاء وخيارات الدفع وإصدار البطاقات وغيرها.

رندة الصادق

البنك العربي – مصر يشارك في تحالف مصرفي

من جهة أخرى، شارك البنك العربي – مصر في تحالف مصرفي، يضم ثمانية بنوك بقيادة بنك أبو ظبي الأول مصر بصفته المرتب الرئيسي الأولي، لمنح تمويل مشترك بقيمة 4.4 مليارات جنيه مصري لصالح الشركة السعودية المصرية للتعمير، ممتد على مدى 7 سنوات. ويهدف هذا التحالف المصرفي إلى المساهمة في تمويل جزء من إجمالي التكلفة الاستثمارية البالغة 25 مليار جنيه مصري لمشروع الشركة العقاري «سنترال» الذي سيقام في القاهرة الجديدة.

ويساهم البنك العربي – مصر بقيمة 650 مليون جنيه مصري من قيمة القرض بصفته المُرتّب الرئيسي وبنك حقوق الملكية في هذا التمويل المشترك، وتعكس مشاركته التزام البنك العربي – مصر بدعم مشاريع البنية التحتية والعقارية الكبرى في مصر.

ويُعدّ مشروع «سنترال» واحداً من أضخم المشاريع العقارية التجارية والإدارية الذي سيُقام في القاهرة الجديدة على مساحة 20.3 فدان، والذي يهدف إلى تقديم باقة متنوعة من الخدمات الأساسية والمرافق الهامة للترفيه العائلي. ويتميّز المشروع بموقعه الاستراتيجي على بُعد 10 كيلومترات من الطرق الرئيسية، كما سيضم مساحات متعدّدة الإستخدامات تشمل مركزاً تجارياً ومكاتب ومحلات تجزئة ومرافق ترفيهية ومطاعم ومقاهي، ليكون بذلك مركزاً حيوياً شاملاً.

ويقول عمرو عزب، رئيس قطاع تمويل الشركات والمؤسسات المالية للبنك العربي – مصر: «يحرص البنك العربي بإستمرار على تقديم التسهيلات والحلول المالية والمصرفية لدعم المشاريع الإستراتيجية، بما يُسهم في تطوير القطاعات الحيوية وتحقيق النمو الإقتصادي المُستدام، ونحن فخورون بمشاركتنا في هذا التحالف المصرفي لما له من دور بالغ الأهمية في المساهمة في دعم هذا الإستثمار وتقديم التمويل اللازم لمتابعة سير أعمال المشروع وتحقيق أهدافه».

من جهته، يوضح محمد الطاهر، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للتعمير: «يمثل تعاوننا مع البنك العربي ضمن تحالف المؤسسات المالية، خطوة هامة نحو تحقيق رؤيتنا لمشروع «سنترال»، ونعتبرها شهادة ثقة من القطاع المصرفي بكيان عملاق مثل الشركة السعودية المصرية للتعمير، حيث إنه قد تم تغطية القرض بزيادة تقدر بنسبة 1.5 ضعف عن القيمة الأصلية للقرض، وبالرجوع لمشروع «سنترال»، نؤمن بأنه سوف يعيد تعريف مفهوم المساحات الحضرية متعدّدة الإستخدامات في القاهرة الجديدة، بما يوفر تجربة عقارية عالمية المستوى تجسد إلتزامنا بتقديم «القيمة مقابل المال» لعملائنا، وبينما نواصل توسيع محفظتنا، نظل ملتزمين بوعودنا حتى نظل الشريك الموثوق والدائم لهم».

التحوُّل العالمي نحو التمويل الأخضر يتصدّر مؤتمر تنمية الإستدامة في الأُقصر

صورة جماعية للمشاركين في فعاليات مؤتمر التنمية المستدامة في مدينة الأقصر

تحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، شهدت فعّاليات مؤتمر التنمية المستدامة، في مدينة الأقصر في نسخته الخامسة، الذي نظمته جمعية الأورمان عضو التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، ثلاث جلسات نقاشية تحت عنوان وشعار «ما وراء الإمتثال: قيادة التأثير من خلال الإبتكار البيئي والإجتماعي والحوكمة».

وتناولت الجلسة الأولى الإعتبار البيئي والإجتماعي والحوكمي في مرحلة الإنتقال: التعامل مع السياسات العالمية والمعايير وتأثير الأعمال، فيما تناولت الجلسة الثانية التحوُّل العالمي نحو التمويل الأخضر وذلك من خلال سياسات لدعم إستثمار القطاع الخاص في مشاريع التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والقدرة على التكيُّف، وفرص الخليج مع الصكوك الخضراء، ودور البنوك في دعم إنتقال العملاء، والجلسة الثالثة ناقشت الشفافية والقياس المعياري لإطلاق العنان لبعض المزايا التنافسية للبيئة والمجتمع والحوكمة – حالة معيار حقوق الطفل والأعمال التجارية.

وقال محمود فؤاد، نائب رئيس جمعية الأورمان: «إن المؤتمر إستضاف من بين خبراء العالم في مجالات التنمية، البروفيسور كريستوفر (كريس) نولز، مدير مستقل غير تنفيذي (NED) ومستشار أقدم، ويمتلك خبرة أكثر من 45 عاماً في المشاريع والبنية التحتية والتمويل البيئي والاقتصاد، ومعظمها في بنك الاستثمار الأوروبي EIB، وتيريزا كريستينا فوجيلبرغ والتي تحمل تجربة لأكثر من ثلاثة عقود من الخبرة العالمية في مجال الإستدامة والعلاقات الدولية، وشون كيدني، الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لمبادرة سندات المناخ، وهي منظمة غير حكومية دولية تعمل على تعبئة رأس المال العالمي للعمل المناخي لنمو ما هو الآن سوق السندات الخضراء العالمية بقيمة 3 تريليونات دولار، والبروفيسور جيمس غوم، مدير إدارة التعليم والمعرفة في WBCSD»، مشيراً إلى أن المؤتمر «يسعى إلى تحقيق أقصى إستفادة من تبادل الخبرات وإبراز دور الإستدامة في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية، ورفع الإنتاجية، وتعزيز المؤشرات الإقتصادية والتنموية لتطبيق مبادرات المسؤولية الإجتماعية للشركات، فضلاً عن تفعيل التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لخلق شراكات إيجابية بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية مع مراعاة رؤية مصر 2030، وهذا ما يهدف إليه المؤتمر».

Deepseek للذكاء الإصطناعي الصيني يهزّ أسهم التكنولوجيا عالمياً

أثار الإنتشار السريع لإستخدام نموذج الذكاء الإصطناعي الصيني «ديب سيك» (DeepSeek) بعد إطلاقه مؤخراً هزّة في أسهم شركات التكنولوجيا العالمية، في الوقت الذي يطرح فيه تساؤلات حيال القدرة على التنافس بتكلفة أقل مع النماذج التي تطوّرها شركات أميركية كبيرة على رأسها OpenAI و«ميتا».

تصدّر التطبيق قائمة التنزيلات بين تطبيقات هاتف «آيفون» الذي تنتجه شركة «أبل»، إذ جرى تحميله 1.6 مليون مرة في حلول 25 يناير/ كانون الثاني 2025، وإحتل المرتبة الأولى في متاجر تطبيقات «آيفون» في كل من أستراليا، وكندا، والصين، وسنغافورة، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفق بيانات نقلتها «بلومبرغ» عن «آب فيجرز» (App Figures) المعنية بتتبع السوق.

وقد إرتفعت أسهم الشركات التكنولوجية المرتبطة بـ «ديب سيك»، مثل «إيفليتك» (Iflytek Co)، بينما تراجعت أسهم شركات تصنيع معدات إنتاج الرقائق مثل «أدفانتيست» (Advantest Corp)، بسبب التهديد المحتمل لمسرعات الذكاء الإصطناعي التي تنتجها «إنفيديا».

ضجّة التكلفة

يُثير النموذج ضجة حول فعاليته من حيث التكلفة بينما يعمل على رقائق أقل تطوّراً، مما يلقي بظلال من الشك على صحّة التقييمات المرتفعة للغاية لشركات مثل «إنفيديا» التي تقود طفرة في أسهم الذكاء الإصطناعي، إذ تُعتبر شرائحها على أنها ضرورية للتقنية، ويُنظر إلى التطبيق الجديد على أنه يتنافس مع أحدث إصدارات من OpenAI، و«ميتا»، وأدى الإعلان عن أن تكاليف تدريبه وتطويره منخفضة كثيراً إلى تحرّكات في الأسهم في شتى أنحاء سلسلة التوريد العالمية.

وضع صعب لأميركا وتميّز الصين

وعن تأثير نجاح النموذج الصيني على الشركات التكنولوجية الأميركية، وخصوصاً تلك العاملة في الذكاء الإصطناعي، وأيضاً «إنفيديا»، قال ريان ليمند الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة «نيوفيجن لإدارة الثروات» إن «ديب سيك» سيضع تلك الشركات في وضع صعب، مع إكتساب الصين لقدرة تنافسية جديدة، مشيراً إلى «أن تعزّز التنافسية الصينية في قطاع الذكاء الإصطناعي، على نحو مشابه للمنافسة القوية التي تشكلها بيجينغ عالمياً في قطاعي الهواتف الذكية والسيارات الكهربائية، سيؤثر على الشركات التكنولوجية في الولايات المتحدة».

ما هو برنامج DeepSeek؟

DeepSeek هو نموذج للذكاء الإصطناعي طوّرته شركة ناشئة صينية تحمل الإسم عينه، حيث تأسست في العام 2023 على يد ليانج وينفنج رئيس صندوق التحوّط الكمي المدفوع بالذكاء الإصطناعي «هاي-فلاير» (High-Flyer) وتطوّر الشركة نماذج ذكاء مفتوحة المصدر.ويتميّز برنامج «ديب سيك» عن برامج الدردشة الآلية الأخرى المستندة إلى الذكاء الإصطناعي مثل ChatGPT المطوّر من جانب OpenAI في أنه يعبر عن منطقه قبل تقديم إستجابة للطلبات. وتقول الشركة إن إصدار «آر 1» من هذا النموذج يقدم أداءً يتساوى مع أحدث إصدارات من جانب OpenAI، وقدّمت ترخيصاً للأفراد المهتمين بتطوير برامج الدردشة الآلية في ما يخص التكنولوجيا للبناء عليها.

أسرار التطبيق الصيني الذي أودى بأسهم أكبر شركات التكنولوجيا في العالم

الصين تسابق الولايات المتحدة بقوة في نماذج الذكاء الإصطناعي

الصين خطت رغم تضييقات الولايات المتحدة خطوات كبيرة في الذكاء الاصطناعي، في هذا السياق، سلّطت صحيفة «فايننشال تايمز» الضوء على التطوُّرات الأخيرة في سباق الذكاء الإصطناعي بين الولايات المتحدة والصين، عارضة نموذج الذكاء الإصطناعي الذي أطلقته شركة ديبسيك الصينية، والذي أحدث ضجة في السوق ورفع التساؤلات حول تقدم الصين في هذا المجال.

وأفادت الصحيفة، في هذا التقرير، أن العالم يشهد كيف تم محو تريليون دولار من سوق الأسهم في يوم واحد، وهو حريق هائل أشعلته شركة الذكاء الإصطناعي الصينية الناشئة غير المعروفة «ديبسيك».

وقد أدى إطلاقها لنموذج ذكاء اصطناعي جديد، يُعرف بإسم «آر 1»، إلى قلب الإفتراضات حول تفوّق الولايات المتحدة في مجال الذكاء الإصطناعي، وأثار إحتمال تغلُّب الصين على وادي السيليكون في لعبته الخاصة.

ويستطيع هذا النموذج «التفكير» في حل المشاكل العلمية المعقّدة ويُضاهي في أدائه البرمجيات الرائدة من عملاقة التكنولوجيا الأميركية، لكنه تم تطويره بسعر أقل من سعر تلك النماذج.

وسرعان ما أزاح تطبيق «شات جي بي تي» بإعتباره التطبيق المجاني الأكثر تحميلاً على متجر تطبيقات «آي أو إس» في الولايات المتحدة.

أسرار التطبيق الصيني

وأشارت الصحيفة إلى أن نجاح «ديب سيك»، له آثار مزدوجة على صناعة التكنولوجيا؛ أولاً، من المرجّح أن يؤدي ذلك إلى تسريع التطوير التجاري للذكاء الإصطناعي وإستيعابه، مثلما فعل تطبيق «شات جي بي تي» في العام 2022.

وفي الوقت نفسه؛ يُهدّد التطبيق الصيني بهدم الإفتراضات الإستثمارية التي قامت عليها سوق الأسهم الأميركية بأكملها، وذلك من خلال إظهار أن تطوير نماذج الذكاء الإصطناعي المتقدمة لا يتطلب كميات هائلة من البنية التحتية وبالتالي رأس المال.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح: هل لحقت الصين بركب الذكاء الإصطناعي في اللحظة التي يدّعي فيها العاملون في هذا المجال أنهم على شفا طفرة تاريخية ستضع الآلات على قدم المساواة مع الذكاء البشري، وهي العتبة المعروفة بإسم الذكاء الإصطناعي العام؟

وبحسب إريك شميدت، الرئيس التنفيذي السابق ورئيس مجلس إدارة «غوغل»، فإن «إبتكارات «ديب سيك» تؤكد أن الصين والولايات المتحدة متقاربتان في هذا المجال، وأن التفوّق الأميركي غير مضمون».

وأوضحت الصحيفة أن شركة «ديبسيك» تأسست على مستويات من الطموح تماثل وادي السيليكون؛ فقد بدأت في العام 2023 كمشروع جانبي للملياردير غريب الأطوار لياغ وينفينغ، في الوقت الذي كان فيه السباق على إستنساخ «شات جي بي تي» يحتدم، وتحوّلت منذ ذلك الحين إلى أحد مختبرات الذكاء الإصطناعي الرائدة في الصين.

وقال لياغ في مقابلة السنة الماضية: «لماذا يعد وادي سيليكون مبتكراً للغاية؟ لأنهم يجرؤون على فعل الأشياء، فعندما ظهر «شات جي بي تي»، كان مجتمع التكنولوجيا في الصين يفتقر إلى الثقة في الإبتكار».

وأضاف لياغ: «من المستثمرين إلى التكنولوجيا الصينية الكبيرة، إعتقدوا جميعاً أن الفجوة كبيرة جداً، وقد إختاروا التركيز على التطبيقات بدلاً من ذلك، ولكن الإبتكار يبدأ بالثقة».

وأفادت الصحيفة أنه مع إضطلاع الصناديق المملوكة للدولة في الصين بدور أكبر في تمويل الشركات الناشئة في السنوات الماضية، فقد شعرت بيئة ريادة الأعمال بالضغط لضمان العوائد خوفاً من خسارة أصول البلاد.

نمو صافي أرباح بنك السلام بنسبة 40 %
ليصل إلى مستويات قياسية

حقق بنك السلام، ربحية قياسية حيث إرتفعت صافي الأرباح العائدة للمساهمين بنسبة 39.8 % لتصل إلى 156.5 مليون دولار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الاول 2024، مقارنة بـ 112.0 مليون دولار في العام 2023. ويُعزى هذا النمو الكبير في الربحية في الأساس إلى الأداء القوي للعمليات المصرفية الأساسية للمجموعة والشركات التابعة والزميلة، بالإضافة إلى الإستحواذ الناجح على بيت التمويل الكويتي – البحرين («بيتك – البحرين»)، وهي خامس صفقة اندماج واستحواذ مصرفي للمجموعة.

وقد إرتفع حجم الميزانية العمومية للمجموعة بشكل كبير، محافظةً على مكانتها كأكبر بنك إسلامي في البحرين، حيث نما إجمالي الأصول بنسبة 37.2 % ليصل إلى 18.73 مليار دولار في العام 2024، من 13.65 مليار دولار في العام 2023، ويعود الفضل في ذلك إلى التوسُّع والنمو الذاتي وغير الذاتي في أبرز قطاعات الأعمال والأنشطة المصرفية للمجموعة. كما إرتفع حجم محفظة التمويل للمجموعة بنسبة 36.8 % لتصل إلى 9.71 مليار دولار، وإرتفعت ودائع العملاء بنسبة 41.7 % لتصل إلى 13.12 مليار دولار. كما شهد إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك ارتفاعاً بنسبة 6.8 %، وإرتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين بشكل كبير إلى 15.7 % في العام 2024 مقارنةً مع 13.2 % في العام 2023.

وقد وضعت المجموعة معيارا جديدا في مجال الإندماج والإستحواذ، بعد أن أكملت التحوُّل المصرفي الأسرع والأكثر سلاسة في المنطقة بعد الاستحواذ على بيت التمويل الكويتي «بيتك–البحرين» في النصف الأول من العام 2024. وقد ضمن الاندماج الذي اكتمل في وقت قياسي خدمات دون انقطاع للعملاء مع خلق سبل جديدة للنمو والإبتكار. وخلال العام، أطلقت المجموعة أيضا «إيه إس بي كابيتال»، ذراع الأصول المدارة ومقرها في مركز دبي المالي العالمي، بأصول مدارة بقيمة 4.5 مليار دولار.

وفي ضوء الأداء المالي القوي، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 14 % من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك (بواقع 6 % أرباح نقدية 8 % أسهم منحة)، بإجمالي 99.6 مليون دولار وزيادة بنسبة 20 % عن العام 2023. وتخضع هذه التوصية لموافقة مسبقة من الجمعية العامة والجهات التنظيمية ذات الصلة.

للمرة الأولى في تاريخه
الصندوق السيادي الكويتي يتجاوز التريليون دولار

تجاوزت أصول الصندوق السيادي الكويتي (صندوق الأجيال القادمة)، والذي تديره الهيئة العامة للإستثمار حاجز التريليون الدولار، حيث حلّ في المركز الخامس عالمياً، والثاني عربياً بأصول تقدر قيمتها 1.03 تريليون دولار، للمرة الأولى في تاريخه، وذلك بحسب أحدث بيانات لمعهد صناديق الثروة السيادية.وتشير البيانات الصادرة عن المعهد إلى أن أصول الصندوق السيادي الكويتي قد إرتفعت من آخر مستوى لها البالغ 980 مليار دولار. ويُعد «صندوق الأجيال القادمة» أقدم صندوق سيادي على المستوى العالم.

واحتل المركز الأول من حيث الأصول المدارة، الصندوق النرويجي بأصول تقدر بـ1.74 تريليون دولار، وتليه هيئة الاستثمار الصينية بـ 1.33 تريليون دولار، وجاء الصندوق السيادي الصيني في آسيا في المركز الثالث بأصول 1.09 تريليون دولار، ثم جهاز أبوظبي الاستثماري بأصول 1.06 تريليون دولار.

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

في خدمتكم الآن داخل العراق وخارجه عبر شبكة مصرفية ممتدة عالمياً

+96478444444466
arabbankiraq.iq

المصرف العربي العراق
ARAB BANK IRAQ